العدالة الاجتماعية
ومستقبل التنمية فى مصر

تأليف

دكتورة كريمة الحفناوى

دكتور محمد حسن خليل

بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب: العدالة الاجتماعية ومستقبل التنمية فى مصر

تأليف: دكتورة كريمة الحفناوى / دكتور محمد حسن خليل

رقم الإيداع: ١٤٤٧٨\٢٠١٥

الطبعة الأولى ٢٠١٥



القاهرة: ٤ ميدان حليم - خلف بنك فيصل

شارع ٢٦ يوليو - من ميدان الأوبرا

٠١٠٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

إهـــداء

إلى كل الحالمين بمجتمع العدالة والحرية والمواطنة

إلى كل من يبنون مصر بسواعدهم من عمالها وفلاحيها

من أجل مستقبل أجمل لأحفادنا

كريمة الحفناوى **محمد حسن خليل**

المقدمة

فى الفترة الأخيرة كانت معظم اهتماماتنا ونقاشاتنا، زوجتى الدكتورة كريمة الحفناوى وأنا، حول الوضع الاقتصادى الحالى لمصر ومشاكلة، وحول كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية كما نادت ثورتا يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣، وكما تجسد إلى حد كبير فى الدستور المصرى لعام ٢٠١٤.

وكل من زوجتى وأنا أعضاء مؤسسين فى الحزب الاشتراكى المصرى منذ أن نشأ الحزب من أربع سنوات، وبيننا كثير من التوافق الفكرى فى إطار فكر الحزب وغيره، كما أن بيننا بعض التباينات. ونحن نعتز بكل من اتفاقاتنا واختلافاتنا التى نرى فيها تكاملا وتنوعا وليس تناقضا فى أغلب الأحيان! وانعكست اهتماماتنا المشتركة على كتاباتنا فى جريدة الدستور، فركزت الدكتورة كريمة الحفناوى على معاناة قطاعات العمالة المختلفة من خلال تفاعلها مع العاملين فى مختلف الشركات سواء التى مازالت تعمل وتجاهد فى مواجهة المعوقات، أو التى تم بيعها وحكم بعودتها ولم يتم تنفيذ الحكم حتى الآن. وظهر هذا فى سلسلة مقالاتها الأسبوعية بجريدة الدستور.

وركزت أنا فى مقالاتى الأسبوعية بنفس الجريدة على الجانب النظرى فى قضايا التنمية الاقتصادية والتبعية ومختلف معوقات التنمية، مع طموحاتنا فى تحقيق تنمية تليق بتحقيق أهداف الثورة المصرية التى نادى بها الشعب المصرى.

لهذا التكامل رأينا من المناسب تقديم هذا الكتاب المشترك للقراء لعلهم يجدون فيها وحدة الموضوع وتكامله بتعدد زوايا النظر للمشكلة الاقتصادية فى مصر، والحل

المقترح لها. معظم الكتابات منشورة فى الدستور أعوام ٢٠١٤ و٢٠١٥، وقليل منها منشور على موقع الحوار المتمدن.

يبدأ الكتاب بمقالات الدكتورة كريمة الحفناوى، بتسلسلها الزمنى، مع تعديله أحيانا ليتناسب مع أولوية التسلسل المنطقى بين المواضيع، ثم بمقالاتى وفق نفس النظام فى الترتيب فى القسم الثانى.

والمقالات تأتى فى إطار رؤية الحزب الاشتراكى المصرى، وإن كان الحزب ليس مسئولا بالطبع عن أى تقصير أو أخطاء فى كتاباتنا. ولعل تلك التجربة تكون مثمرة فى بلورة تيار اقتصادى حريص على إبراز كل من المشاكل والحلول المقترحة للمسائل الاقتصادية لبلدنا الحبيب مصر.

كريمة الحفناوى **محمد حسن خليل**

مصر الجديدة فى ٣٠ مايو ٢٠١٥

دكتورة كريمة الحفناوى

العدالة الاجتماعية إرادة سياسية وانحياز للأغلبية

حينما تسأل المصريين والمصريات فى أى مكان وفى أى لحظة منذ ثورة ٢٥ يناير وحتى الآن يقول لك: "عايز وظيفة، عايزة ولادى تشتغل، عايز سكن أتلم فيه أنا والعيال، عايزة كشك أبيع فيه وأربى عيالى اليتامى، عايزين الأسعار تقل، العيشة بقت نار، عايز الحال يمشى، عايز أرجع شغلى، عايزين المصنع يرجع زى زمان ويشتغل، عايزين السياحة ترجع علشان نعرف ندفع قسط التاكسى، عايزين ميه نظيفة وصرف صحى، عايزين المرتب يزيد والمعاش يزيد، نلاقى علاج فى المستشفيات، عايزين أمن فى الشارع، باختصار عايزين استقرار، عايزين أمن وأمان". معنى هذا أنهم "عايزين العدالة الاجتماعية".

المصريون يعرفون أن الديمقراطية الحقيقية والحرية هى الحصول على الرغيف. لا يستطيع الجوعان التفكير أو الإبداع. الديمقراطية الحقيقية تعنى مواجهة صاحب العمل أو المسئول ومطالبته بحقوق البشر. أما الديمقراطية التى ترتبط بحرية الشريحة العليا فى المجتمع فى أن تأخذ ما تشاء وتفعل ما تشاء، وتقرر ما تشاء على حساب الأغلبية الفقراء فهى ديمقراطية السادة الأغنياء وحدهم، ديمقراطية الاستبداد والقمع والفساد.

المصريون يعرفون أن العدالة الاجتماعية، أى المعيشة الكريمة وحق الشعب فى الصحة والتعليم والغذاء والسكن يعنى الكرامة الإنسانية والحياة الآدمية.

المصريون يعرفون أن العدالة الاجتماعية تعنى واجبات العمل والإنتاج مقابل

المرتب العادل الذى يكفل الحياة الإنسانية. يعنى التنمية الحقيقية فى كل البلاد وخاصة الأماكن الفقيرة والمحافظات الحدودية البعيدة وتعنى تشغيل المتعطلين وتعنى أن يأكل ويلبس المصريون من خيرات بلادهم، وتعنى استقلال الإرادة الوطنية وعدم التبعية (يعنى مانمدش إيدنا لحد). يعنى قرارنا من دماغنا من أجل مصلحتنا. المصريون يعرفون منذ فجر التاريخ أن العدل أساس الملك. المصريون يعرفون أنه ومنذ ثورة ٢٥ يناير وحتى الآن جاءت حكومات تسير فى فلك النظام القديم وسياسات الفساد والمحسوبية والرشوة ونهب المال العام وكبت الحريات والحفاظ على اللوائح والقوانين التى تمكن كبار العاملين فى الدولة من الحصول على ملايين الجنيهات شهريا.

المصريون يعرفون أن التنمية والفساد لا يجتمعان معا، وأن تطهير البلاد من الفاسدين والمفسدين أساس التقدم والتنمية. المصريون يعرفون أن الرقابة والمحاسبة وإعمال القانون أساس العدل. المصريون يعرفون أن العدالة الاجتماعية لا تعنى عدالة توزيع الثروة فقط أو تقليل الفوارق بين الطبقات فقط ولكنها تعنى تطبيق دولة القانون. تعنى أن المواطنين أمام القانون سواء، تعنى العدالة الناجزة وتنفيذ الأحكام، فهناك الآلاف من الأحكام القضائية التى لم يتم تنفيذها لأن أبناء العائلات وذوى المناصب وذوى الحسب والنسب فى بلادنا لا يطبق عليهم القانون. وانتشرت جملة ملازمة لنظام الفاسدين: "إنت مش عارف أنا مين، أو بابا مين؟!

وانتشر المثل "اللى مالوش ظهر ينضرب على بطنه". المصريون يعرفون أن العدالة الاجتماعية تعنى تطبيق العدالة الانتقالية بالقصاص العادل من كل قاتل. المصريون يعرفون أن العدالة الاجتماعية تعنى أن تأخذ من الأغنياء الضرائب وأن يتم تحصيلها من المتهربين لنوفر لميزانية الدولة موارد للإنفاق على المرافق والخدمات،

كما يعرفون أنه ليس من المعقول أن دافعى الضرائب الأساسيين هم فقراء هذا الشعب، وأن الدولة غير قادرة على فرض ضرائب تصاعدية على كبار الأثرياء. بل وتطبطب عليهم فى الوقت الذى تفرض فيه على الشعب ضرائب غير مباشرة تقع بالأساس على الفقراء مما يرفع أسعار السلع والخدمات. المصريون يعرفون أن العدالة الاجتماعية تعنى وصول الدعم إلى مستحقيه والقضاء على الوضع المقلوب الموجود فى مجتمعنا منذ عشرات السنين، بمعنى أنه حينما يتم تحرير أسعار الطاقة والوقود يجب أن تبدأ الحكومة من فوق إلى تحت، أى التطبيق أولا على من لا يستحقون هذا الدعم، بمعنى أن تتوفر الإرادة السياسية لرفع الدعم نهائيا وفورا عن أصحاب المصانع كثيفة الاستخدام للطاقة مثل مصانع الأسمنت والأسمدة والحديد والسيراميك. فهؤلاء يأخذون الطاقة المدعمة مثل أصحاب الورش الصغيرة، ثم يبيعون منتجاتهم بالأسعار العالمية ويحققون أرباحا تزيد عن ١٠٠٪ إلى ٢٠٠٪. بل ومعظمهم يحولون أرباحهم للخارج فلا تستفيد منها البلد.

إن العدالة الاجتماعية يامسئولين تعنى إرادة سياسية لتحديد هامش الربح مثل كل البلدان الرأسمالية الكبرى التى لا يزيد هامش الربح فيها عن ٢٥٪. وباستثناء بعض المنتجات لتصل إلى ٣٥٪. إن العدالة الاجتماعية تعنى وضع ضرائب تصاعدية حتى تصل إلى المتوسط العالمى للدول المتقدمة البالغ ٥٠٪. إن رفع دعم الطاقة عن المصانع كثيفة الاستخدام للطاقة سيوفر كما قال خبراء الاقتصاد ٧٥ مليار جنية، أما رفع الدعم عن الطاقة برفع سعر السولار والبنزين كما تنوى الحكومة بعد شهر رمضان فسيرفع أسعار جميع السلع فى المجتمع حيث سيرفع أسعار نقل البضائع ومواصلات الركاب.

فلابد من توافر الإرادة السياسية لضبط أسعار سلع الفقراء ووسائل نقلهم

ومواصلاتهم. فهل تستطيع الدولة أن تفرض ذلك؟ هل هناك إرادة سياسية فعلية للانحياز للفقراء برفع الحد الأدنى للأجور وتطبيق الحد الأقصى دون استثناء، وربط ما يحصل عليه كل مواطن من دخل أو بدلات أو عائد الصناديق الخاصة برقمه القومى مع الشفافية فى إعلان إجمالى دخل كل مواطنى الإدارة العليا حتى لا تتدفق الملايين إلى جيوب كبار الموظفين دون رقابة. ألا يقتضى ذلك ضم أموال الصناديق الخاصة إلى الموازنة العامة للدولة كحسابات خاصة حتى يمكن إحكام الرقابة عليها دون أن تصبح قنوات لصب الملايين فى جيوب قلة من كبار الموظفين؟

الأجور والعدالة الاجتماعية

"حد أدنى للأجور للى عايشين فى القبور، حد أقصى للأجور للى عايشين فى القصور"، "أربط أجرى بالأسعار أصل العيشة مرة مرار"

ارتفع صوت الشعب المصرى بهذه الشعارات فى مظاهرات العمال قبل وأثناء ثورة يناير ٢٠١١، وطالب بحقه العادل فى الأجور واستطاع بنضاله القانونى الحصول على حكم محكمة القضاء الإدارى بأن يكون الحد الأدنى للأجور ١٢٠٠ جنية. تم حساب ذلك على أساس حد الفقر المقدر ب١٢٠٠ جنية للأسرة. وهو الحد الأدنى الذى يكفيه حتى لا يمد يده.

وبعد أكثر من ثلاث سنوات على صدور الحكم، ومع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة قفز الحد الأدنى إلى ١٥٠٠ جنية. وحينما نتكلم عن الحد الأدنى للأجور نعنى الأجر الأساسى وليس الأجر شاملا البدلات. وتطالب معظم القوى السياسية بتحديد حد أقصى للأجور لا يزيد عن عشرين مثلا للحد الأدنى.

لقد حاولت حكومات ما بعد الثورة أن تضع حدا أقصى للأجور ٣٥ ضعفا للحد الأدنى فى نفس المؤسسة، ثم وضعت له حدا أقصى لا يزيد عن ٥٠ ألف جنية أجر شامل، ولكن لم يكن هناك أداه جدية لتنفيذه، بل اقتصر الأمر على مطالبة الموظف بأن يرد طواعية ما أخذه بالزيادة!

وإذا كانت ميزانية الأجورفى مصر عام ٢٠١١-٢٠١٢ تبلغ ١٣٦ مليار جنية ل٥,٩ مليون موظف، فإن نصيب الإدارة العليا (مدير عام فأكثر) تبلغ ٥٤ مليار

جنية رغم أن عددهم أقل من عشرين ألف موظف، فى حين تبلغ أجور كل تلك الملايين من الموظفين ٨٢ مليار جنية فقط!

باعتراف يوسف بطرس غالى وزير المالية قبل الثورة "هناك ١٠٠٠ موظف يتقاضى كل منهم مليونا ومائتى ألف جنيه شهريا. كما صرح أيضا أن ثلثى أصحاب المعاشات يتقاضون معاشا يقل عن ٣٠٠ جنية شهريا. ويبين هذا الخلل الفادح فى هيكل الأجور. كما ثبت أن وضع حد أقصى للأجور بعشرين ضعفا للحد الأدنى يوفر ما يكفى لرفع الحد الأدنى للرقم المطلوب.

وإذا أضفنا إلى ذلك أموال الصناديق الخاصة التى تفتح بابا واسعا للفساد من خلال المكافآت المليونية لكبار الموظفين لرأينا حجم فساد هيكل الأجور فى مصر. ويعنى هذا أنه بعد خروج الشعب لاستكمال ثورته فى ٣٠ يونيو و٣ يوليو و٢٦ يوليو مصمما على تحقيق أهداف الثورة فى العدالة الاجتماعية فلا بد أن تضع هذه الحكومة فى المرحلة الانتقالية أمام عينيها إعادة هيكلة الأجور. كما وأن الدستور الجديد لابد أن ينص على وجود الحدين الأدنى والأقصى للأجور دون استثناءات مع ربط الأجور بالأسعار وتقريب الفوارق بين الطبقات. لقد آن الأوان لأن يشعر المواطن المصرى بكرامته وتخفيف معاناته.

الدستور والحق فى الصحة والتعليم

فى مارس ٢٠٠٧ كان قرار رئيس مجلس الوزراء الدكتور أحمد نظيف بتحويل الهيئة العامة للتأمين الصحى إلى شركة قابضة. وتلقف الدكتور حاتم الجبلى وزير الصحة آنذاك القرار لتحويله إلى واقع لخصخصة التأمين الصحى وتحويله التأمين الصحى التكافلى الاجتماعى إلى تأمين هادف للربح. (تروح فين يامريض ياغلبان؟!).

وتشكلت لجنة الدفاع عن الحق فى الصحة وقامت من خلال عدد من المنظمات التابعة لها برفع قضية فى القضاء الإدارى طعنا فى القرار. وصدر الحكم فى ٤ سبتمبر ٢٠٠٨ فى الشق المستعجل بوقف القرار لتعارضه مع الدستور القائم وقتها (دستور ١٩٧١)، وقالت المحكمة فى حيثيات الحكم "إن أخذ الدولة بقواعد الاقتصاد الحر لا يعنى تخليها عن حق المواطن فى العلاج، أو تحويله إلى عملية تجارية".

إن الحق فى الصحة وفقا لكل المعايير والأعراف والدساتير والمواثيق الدولية هو حق لكل إنسان فى كل زمان ومكان. وجاءت المادة ١٨ فى دستور ٢٠١٤ لتعبر وبنسبة كبيرة عن هذا المعنى: "لكل مواطن الحق فى الصحة وفى الرعاية الصحية المتكاملة وفقا لمعايير الجودة. وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التى تقدم خدماتها للشعب ودعمها، والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافى العادل".

ولأن الإنفاق على الصحة كان يقل كثيرا عن المطلوب لتطوير هيكل الخدمات الصحية، جاءت المادة ١٨ لتؤكد على أهمية التمويل: "تلتزم الدولة بتخصيص نسبة

من الإنفاق الحكومى للصحة لا تقل عن ٣٪ من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية". والهام هنا أنه ولأول مرة يتم النص على التزام الدولة بحد أدنى للإنفاق الصحى يساوى ضعف الإنفاق الحالى، ثم يتزايد تدريجيا حتى نفى بكل المتطلبات الصحية.

ولأن سياسات الحكومات السابقة كانت تخضع لشروط وقرارات البنك الدولى من خصخصة الخدمات فى الصحة والتعليم، جاءت المادة ١٨ لتؤكد على: "تلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحى اجتماعى شامل لجميع المصريين، يغطى كل الأمراض".

ولأن القائمين على الخدمة الصحية لابد من تحسين أحوالهم المعيشية لتقديم خدمة جيدة للمرضى، ولأن أحوال الأطباء والعاملين فى المجال الصحى تدهورت كحال كل المصريين، كان النص فى المادة على: "تلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين فى القطاع الصحى".

إن هذه المادة تعطينا بداية تمكننا من استمرار الدفاع عن حق المواطنين فى الصحة بتشريع قوانين تتسق مع هذه المبادئ ومتابعة تفعيل وتنفيذ هذه القوانين.

وإذا نظرنا للدستور فى مجمله وجدنا أن هناك عددا من المواد تتعلق بصحة المصريين. ففى المادة الخاصة بالمرأة: "تلتزم الدولة بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجا". وفى باب الحقوق والمقومات والحريات تنص المادة ٧٨ على: "الحق فى المسكن الملائم والآمن الصحى بما يحفظ الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية" والمادة ٧٩: "لكل مواطن الحق فى غذاء صحى كاف وماء نظيف". ومادة ٨١: "تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة والأقزام صحيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا". وفى المادة ٨٣ تلتزم الدولة بضمان حقوق المسنين صحيا واجتماعيا وثقافيا.

إن الحق فى الصحة حق أصيل لكل المواطنين لأنه هو الحق فى الحياة.

وإذا نظرنا لمادة التعليم فى الدستور فى باب المقومات الاجتماعية نجد أن المواد من المادة ١٩ وحتى المادة ٢٥ تنص على عدد من الحقوق نبنى عليها تشريع وتفعيل وتنفيذ القوانين الخاصة بالعملية التعليمية فى مراحلها الإلزامية وفى الجامعات.

لأول مرة ينص فى مادة ١٩ على أن التعليم إلزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة، وهذا يرقى بالتعليم ويساعد على تعليم نسبة كبيرة من الأطفال ويقلل من التسرب من التعليم وبالذات بالنسبة للفتيات.

كما لا تترك المادة أهداف التعليم وفقا للأهواء، ولكنها تنص على أن التعليم حق لكل مواطن هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية وتأصيل المنهج العلمى فى التفكير وترسيخ القيم الحضارية والروحية وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز. وهذا يعتبر عودة لدور الدولة فى الإشراف على المناهج والعملية التعليمية حتى لا يتشرب الأطفال أفكارا غريبة على مجتمعنا المصرى.

وكما تم تخصيص نسبة من الناتج القومى الإجمالى للصحة (٣٪) تم أيضا تخصيص نسبة لا تقل عن ٤٪ للتعليم قبل الجامعى تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وبالتأكيد هذه النسبة لا تكفى، ولكن إذا عرفنا أنه تصرف الآن ٨,٢٪ من الناتج القومى الإجمالى على التعليم الإلزامى فنجد أن النسبة ارتفعت كبداية، ونستمر فى نضالنا لرفعها بعد ذلك.

وبالنسبة للمادة ٢٠ تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى وتطويره والتوسع فى أنواعه بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وهذا يعيد للتعليم الفنى أهميته مما يشجع على الإقبال عليه. كما أن تخصيص نسبة ٢٪ للتعليم الجامعى ونسبة ١٪ للبحث العلمى الذى كانت نسبته لا تزيد عن ١,٠٪ فى الأعوام

السابقة يعد بداية مشجعة.

وفى مادة ٢٢ النص على: "المعلمون وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم الركيزة الأساسية للتعليم تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم ومهاراتهم المهنية ورعاية حقوقهم المادية والأدبية". تجيئ تلك المادة استجابة لنضال طويل للمعلمين ولنقاباتهم المستقلة لتحسين أحوالهم المادية والمعيشية وتطوير العملية التعليمية.

ولأول مرة ينص الدستور فى المادة ٢٤ على تدريس حقوق الإنسان والقيم والأخلاق المهنية للتخصصات العلمية المختلفة فى الجامعات مما يساهم فى تخريج أجيال ملمة بحقوقها وتعرف واجباتها الأخلاقية والمهنية.

كما أن المادة ٢٥ والتى تنص على: "تلتزم الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين". وطبعا يهمنا البدء فى وضع خطة تشترك فيها مؤسسات الدولة بجانب منظمات المجتمع المدنى وتحديد مدة زمنية لتحقيقها لأن نسبة الأمية الهجائية مرتفعة بين المواطنين، فهذا مشروع قومى كبير لابد من توفير كل الموارد البشرية والإمكانيات المادية لتحقيقه.

كما أن هناك مادتين هامتين مرتبطتين بالتعليم، وهما المادة ٦٥ "حرية الفكر والرأى مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير" والمادة ٦٦ "حرية البحث العلمى مكفولة وتلتزم الدولة برعاية الباحثين والمخترعين وحماية ابتكاراتهم والعمل على تطبيقها".

إننا يجب أن نولى الاهتمام بالصحة والتعليم عناية كبيرة، فهما الأساس فى تنمية وتقدم المجتمع فى الفترة القادمة.

حماية القطاع العام

فى تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات كشف الجهاز عن انتهاء التقارير الرقابية الخاصة بخمسة قطاعات رئيسية والتى رصدت إهدارا للمال العام بما يقرب من ٧٠ مليار جنية. هذه القطاعات هى رئاسة الجمهورية، والمستشارون داخل الأجهزة الخاضعة لرقابة الجهاز، وقطاع النقل البحرى، والبترول، والتعدى على أراضى نهر النيل والحزام الأخضر ومدينة الشيخ زايد.

وإذا رصدنا أن إضراب عمال غزل المحلة لم يكن فقط لتطبيق الحد الأدنى للأجور بالنسبة للعمال الذين يتقاضى الكثير منهم مبالغ تتراوح بين ٥٠٠ و ٧٠٠ جنية شهريا، (فقد أعلنت الحكومة أن الحد الأدنى سوف يطبق على القطاع الحكومى وحده بادعاء أن قطاع الأعمال العام تزيد كل مرتباته عن الحد الأدنى الجديد ١٢٠٠ جنية!) ولكن الإضراب كان أيضا من أجل إقالة رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج وإحالة الإداريين الفاسدين للنيابة بتهمة إهدار المال العام وتعمد تخسير الشركات. وقد اشتركت أربع شركات أخرى فى إضراب تضامنى مع مطالب غزل المحلة هى غزل شبين، والدلتا، وزفتى، وكفر الدوار.

وفى الشهر الماضى كان إضراب عمال الحديد والصلب يتضمن نفس المطالب الخاصة بإقالة المسئولين عن تخسير الشركة، فالشركة تعمل ب١١٪ من طاقتها، ولا يعمل فيها سوى فرن واحد لصهر الحديد من أصل أربعة أفران ضمن أمثلة إهدار المال العام وتخريب الشركات والاستغناء عن العمالة، كل هذا مواكبا مع سياسات

الخصخصة من أجل بيع تلك المؤسسات بالبخس كما تم بيع شقيقاتها الكثيرات.

واستكمالا لنضال طويل بدأ من قبل ثورة يناير ٢٠١١ يطالب العاملون بشركة طنطا للكتان وشركة المراجل البخارية باسترداد الشركات وافتتاح العمل بها بعد الحكم القضائى النهائى ببطلان البيع لما شابه من فساد.

ومن المعروف أن ثورة يناير قامت ضد الفساد الذى استشرى فى عهد مبارك وكانت قمته فى إهدار المال العام فى الشركات المملوكة للدولة والتى بنيت بعرق الشعب المصرى، وضد سياسة خصخصة القطاع العام والخدمات لصالح كبار المستثمرين الاحتكاريين المصريين والعرب والأجانب، والتى تهدف إلى تفكيك القطاع العام لنصبح سوقا استهلاكيا على حساب الإنتاج والاكتفاء الذاتى.

تكونت عام ٢٠٠٧ حركة لا لبيع مصر ضد سياسات الخصخصة وكشف الفساد فى بيع الشركات بأقل كثيرا من قيمتها السوقية، بل وبأقل من ثمن الأراضى المقامة عليها هذه الشركات. كما كشفت الفساد فى قطاع الأراضى، وأوقفت بيع بنك القاهرة بعد فضيحة بيع بنك الإسكندرية. وظلت هذه الحركة تناضل ضد إهدار المال العام حتى قامت ثورة يناير ٢٠١١. ومازال الحال هو الحال، والمتبقى الآن ١٤٦ شركة تتبع تسع شركات قابضة، بعد بيع ٣٣٧ شركة، كما تم بيع نصيب القطاع العام فى ٧٣ شركة مشتركة.

إن حماية هذه الشركات واجبة، حمايتها من التخريب المتعمد ليتم بيعها وخصخصتها، حمايتها واجبة بضخ الأموال والمستلزمات من أجل تشغيلها بكامل طاقتها وزيادة إنتاجها لسد احتياجات السوق المحلى وتصدير الفائض. إن حماية الشركات واجب على الدولة تنفيذه، وواجب على الشعب بمختلف منظماته الرقابة على هذه العملية ومحاسبة كل من يقف حجر عثرة أمام إعادة البناء والتنمية.

إن المرحلة القادمة تحتاج شراكة الشعب مع المسئولين على رأس الجهاز التنفيذى لوضع خطة تعتمد على الشفافية والمصداقية والمعلومات الصحيحة لضخ الدم فى عروق الصناعة والزراعة والتجارة.

إن استقلال الإرادة الوطنية وإنهاء التبعية لا يتحقق إلا بالتنمية الاقتصادية فى جميع المجالات، والاعتماد على مواردنا المادية والبشرية. لهذا تكونت فى الأسبوع الماضى حركة "حماية" لحماية وتطوير القطاع العام والمال العام، وهى امتداد طبيعى لحركة "لا لبيع مصر".

عاش كفاح الشعب المصرى

ناخد فلوس من مين ونصرفها على مين

كثرت فى الفترة الأخيرة نغمة يرددها كل المسئولين فى خطاباتهم الموجهة لكل فئات الشعب المصرى الغاضبة لعدم تحقيق أى مطلب من مطالبهم العادلة فى حياة آدمية ترد له كرامتهم وإنسانيتهم. ويشمل هؤلاء كل العاملين بالقطاع العام وقطاع الأعمال الذين هبوا فى انتفاضة كبيرة للمطالبة بتطبيق الحد الأدنى والأقصى للأجور فى الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام، وهى ١٤٦ شركة تضمها تسع شركات قابضة فى قطاعات النسيج والصناعات المعدنية والأدوية والبترول والصناعات الغذائية والاتصالات وغيرها. عانت تلك الشركات من فساد رؤساء الشركات القابضة ومجالس إدارتها التى تسببت فى مزيد من إهدار المال العام وتخسير الشركات وعدم ضخ أموال لتطويرها وصيانة معداتها وتحديث الآلات مما يجعل هذه الشركات تعمل بربع طاقتها فى المتوسط، هذا غير التخفيضات المتوالية لعدد العاملين بها وفصل بعضهم لمطالبتهم بحقوق العاملين.

تقول الحكومة على لسان وزرائها ومجالس إدارات شركاتها والموالين لهم من أعضاء الاتحاد العام لعمال مصر: "إننا فى مرحلة خطيرة، والاقتصاد المصرى فى خطر، ولابد من مزيد من الإنتاج، ولابد أن نوقف الإضرابات لمدة سنة بعد أن اقترح رئيس الوزراء أثناء تواجده فى قطاع الغزل والنسيج وقف الإضرابات لمدة ثلاثة أشهر على وعد بحل مشاكلهم خلال تلك الفترة.

أقول لمن يرددون ليلا ونهارا: نريد مزيدا من الإنتاج! هذا الكلام لا أحد يختلف

عليه، ولكنم ترددونه للاستهلاك العام، كلام حق يراد به باطل. إذا كنتم تريدون فعلا الإنتاج فلماذا:

١- لا تعيدون فتح أربعة آلاف وستمائة مصنع مغلق حتى الآن وضخ استثمارات لإعادة تشغيلهم وإعادة العمال المشردين لإدارة عجلة الإنتاج؟

٢- لماذا لا تعيدون المصانع التى تم الحكم نهائيا بعودتها للدولة وفق المحاكم الإدارية مثل شركة المراجل البخارية وطنطا للغزل والكتان، غزل شبين، المنيا لحليج الأقطان، وأخيرا سيمو للورق؟ عمال تلك الشركات معتصمون فى مبنى الاتحاد العام لعمال مصر منذ شهر مطالبين بتنفيذ أحكام عودة الشركات وضخ السيولة المالية لإعادة تشغيلها، صارخين بأعلى صوتهم: سندير هذه الشركات ونعيد دورة إنتاجها. أى أن العمال يريدون الإنتاج والمسئولون يصرخون ويولولون ويتهمون العمال بأنهم لا يريدون الإنتاج.

٣- من ناحية أخرى نسمع عبارة: لا يوجد موارد. من قال هذا؟ نحن نريد مزيدا من الاستثمارات وتحسين الأجور والخدمات ولكن لا توجد موارد؟! أين حمرة الخجل أيها المسئولون؟ لقد بح صوت كل خبراء الاقتصاد المنحازين لفقراء هذا الشعب، والذين يدلون كل لحظة على إمكانية توفير الموارد بحسن توزيع الموارد المتاحة. إننا نحتاج إلى إرادة سياسية تنحاز إلى الفقراء. بالبلدى ناخذ من كبار الأثرياء لنصرف على الفقراء بدلا من هذه الفجوة العميقة بين الدخول.

٤- وإذا تحدثنا عن الخلل فى هيكل الأجور سنجد أن عشرين ألفا من موظفى الإدارة العليا فى الحكومة يتقاضون ٥٤ مليار جنية تمثل حوالى ٤٠٪ من إجمالى بند الأجور. تشمل تلك الفئة المستشارون وعددهم حوالى ٧٣ ألف مستشار يحصلون على حوالى ٢٠ مليار جنية سنويا. بينما بقية الموظفين (٥,٩ مليون موظف) يتقاضون

٨٢ مليار جنية بنسبة ٦٠٪ من إجمالى المرتبات التى تبلغ ١٣٦ مليار. هذا فى ميزانية عام ٢٠١١-٢٠١٢. واستمر هذا الخلل حتى الآن. وترفض الحكومة المساس بامتيازات كبار الموظفين والاستشاريين، ولهذا لا تجد تمويلا لزيادة مرتبات صغار الوظفين.

٥-تشكل الضرائب التصاعدية الدخل الأساسى للدولة فى أغلبية الحكومات، ويمثل مصدر الصرف الأساسى على الخدمات والمرافق. ولتحقيق العدالة الاجتماعية لابد من إصلاح النظام الضريبى فى مصر، حيث يبلغ الحد الأقصى للضريبة فى مصر ٢٥٪ بينما يدور فى معظم الدول الكبرى حول ٥٠٪، ولابد من رفع الشرائح العليا للضريبة فى مصر لتبلغ تلك النسب خصوصا وقد كان الحد الأقصى فى مصر ٤٢٪ حتى عام ٢٠٠٥ قبل أن يخفضها يوسف بطرس غالى إلى ٢٠٪. كما لابد من فرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية فى البورصة، وزيادة الجمارك على السلع الكمالية. إن القطاع الخاص الذى يساهم بنسبة ٦٢٪ من إجمالى الاستثمارات فى مصر لا يضخ غير ٢٦٪ من الضرائب، أى أن الفقراء هم الممول الرئيسى للضرائب. هذا غير المتهربين من الضرائب من كبار المستثمرين ورجال الأعمال.

٦-حصر أموال الصناديق الخاصة وضم أموالها للموازنة العامة للدولة.

٧-تعديل قانون الثروة المعدنية والثروات التى يتم استخراجها من المحاجر مما يوفر دخلا كبيرا للدولة.

٨-رفع دعم الطاقة عن المصانع كثيفة الاستخدام للطاقة، والتى تباع منتجاتها بالأسعار العالمية، ويصل هامش الربح فيها بين ٢٠٠٪ و٥٠٠٪ مثل الأسمنت والأسمدة والحديد والسيراميك مما يوفر أكثر من ١٠٠ مليار جنية.

٩-كما أن هناك موردا هاما يمكن توفيره بالتقشف الحكومى وتقليل عدد

السيارات الخاصة لكبار الموظفين وطوابير الحراسات الخاصة وتقليل السفر للخارج والرحلات المكلفة لميزانية الدولة، والتى يكون نتائجها قليلة جدا. تقليل النفقات التى تنفق على إعادة ديكورات مكاتب كبار المسئولين والتزام القطاعات الحكومية بإعطاء الأولوية للمنتجات المصرية فى مشترياتها بدلا من السلع المستوردة حتى يستفيد الاقتصاد المصرى والمصانع المحلية والعاملين بها. خفض الفاقد فى المياة والكهرباء فى العديد من قطاعات الدولة، والتصدى للاعتداءات على أملاك الدولة، مما يوفر العديد من الموارد للميزانية.

إن الخلل فى السياسات المالية والنقدية المبنى على الطبطبة على كبارالمحاسيب والأثرياء هو السبب فى عدم توفير الموارد.

يحيا كفاح العمال ضد فساد رأس المال

تحية لعمال مصر فى عيدهم. تحية لكل يد ماهرة وصانعة تتلف فى حرير. تحية لكفاح العمال منذ بداية القرن ضد المحتل الأجنبى وضد الاستغلال. تحية لكفاح العمال من أجل تحسين أحوال المعيشة.

تحية للعمال الذين رفعوا قضية أمام القضاء الإدارى باسم العامل ناجى رشاد من أجل تحديد الحد الأدنى للأجور فكان حكم المحكمة لصالح كل العاملين بالدولة برفع الحدالأدنى للأجور إلى ١٢٠٠ جنية قبل ثورة يناير ٢٠١١.

تحية للعمال الذين وقفوا ضد الخصخصة وبيع الشركات والقطاع العام والمصانع بأبخس الأثمان وبقيمة تقل عن ثمن الأراضى المقامة عليها هذه الشركات. كفاح طويل منذ بيع شركة المراجل البخارية عام ١٩٩٤ وشركات طنطا للكتان وغزل شبين وحليج الأقطان. تحية إلى مفجر صفقة فساد بيع عمر أفندى ومؤسس حركة لا لبيع مصر المهندس يحيى حسين عبد الهادى.

تحية إلى كفاح عمال مصر واحتجاجاتهم التى كانت من أسباب ومقدمات ثورة يناير ٢٠١١. تحية إلى عمال المحلة وإضراباتهم فى ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وإبريل ٢٠٠٨ واحتجاجات كل العاملين بالدولة والتى وصلت إلى ٣٠٠٠ احتجاج بين عامى ٢٠٠٩- ٢٠١١ ومازالوا مستمرين ضد فساد دولة مبارك الذى مازال مستمرا رغم ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو. فقد استمرت الاحتجاجات ضد نظام المعزول المتاجر بالدين وبالأرض وبالوطن.

ومازال الكفاح مستمرا والذى بلغ أوجه خلال شهر فبراير ٢٠١٤ ١٠٤٤ احتجاجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بمعدل احتجاجين كل ٣ ساعات، مما أدى إلى إسقاط حكومة الببلاوى لمحاولة امتصاص الغضب وعدم توسع الانتفاضة العمالية.

تحية للعمال المفصولين والمشردين نتيجة صفقات البيع الفاسدة والذين مازالوا فى احتجاجاتهم السلمية من أجل رجوع شركاتهم من أجل الإنتاج. تحية إلى عمال مصر فى كل مكان الذين مازالوا واقفين من أجل تشغيل المصانع والمكن مطالبين بضخ بضعة ملايين من الجنيهات ليدور المكن فى غزل المحلة وطنطا للكتان والحديد والصلب.

تحية للعمال الذين حصلوا على أحكام نهائية بعودة شركاتهم المباعة مثل عمر أفندى والمراجل البخارية وغزل شبين وغيرهم ولم تنفذها الحكومة. تحية للمقاومين لفساد قطاع الأعمال ورؤساء الشركات القابضة وإصرار الحكومات المتعاقبة منذ ٢٥ يناير وحتى الآن على عدم تشغيل الشركات، بل وتعمد تخسيرها من قبل رؤساء الشركات القابضة تمهيدا لبيعها ورجوعها مرة أخرى للمستثمرين الفاسدين، فالحال هو الحال والفساد هو الفساد والسياسات هى السياسات.

تحية للعمال الذين كونوا نقاباتهم المستقلة للدفاع عن حقوقهم ومن أجل زيادة أجورهم وتحسين وتطوير كفاءة العمال ومهارتهم ومن أجل تحديث الآلات وتطوير الإنتاج.

ويحتوى الدستور الذى وافق عليه الشعب بالإجماع على الكثير من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين بالدولة وللعمال والفلاحين (حق السكن والغذاء والوظيفة والتأمين الصحى والتعليم وغيرها)، واشتمل الدستور على المادة ٣٣ (تحمى الدولة الملكية بأنواعها الثلاثة: الملكية العامة، والملكية الخاصة، والملكية التعاونية)، والمادة ٣٢ (موارد الدولة الطبيعية ملك للشعب تلتزم الدولة بالحفاظ عليها وحسن استغلالها وعدم استنزافها مراعاة لحقوق الأجيال القادمة، ولا يجوز التصرف فى أملاك الدولة العامة)، والمادة ٣٤ (للملكية العامة حرمة لا يجوز المساس بها وحمايتها واجب وفقا للقانون)، والمادة ٩٧ (التقاضى حق مصون ومكفول

للكافة. وتلتزم الدولة بتقريب جهات التقاضى وتعمل على سرعة الفصل فى القضايا ويحظر تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء، ولا يحاكم شخص إلا أمام قاضيه الطبيعى. ضربت الدولة عرض الحائط بكل هذه المواد وقدمت للعمال هدية فى عيدهم لتحصين الفساد والاستغلال وبيع البلاد بإصدار قانون تحت مسمى "تنظيم الطعن على عقود الدولة" بدعوى جذب المستثمرين وطمأنتهم، وإذا بالقانون يعنى فى مضمونه حماية المستثمرين الفاسدين وحماية كبار المسئولين الذين أبرموا معهم عقودا فاسدة باعوا من خلالها أملاك وشركات ومصانع وعقارات ملك للشعب، بناها من عرقه وأمواله التى دفعها فى صورة ضرائب أو موارد سيادية ملك له. قانون قصر حق الطعن على العقود التى تبرمها الدولة مع الأشخاص على أطراف التعاقد فقط، وهذا ياسادة إهدار لحقوق العاملين الذين قد يصيبهم الضرر من أى تصرف أو عقد يوقعه مشترى الشركة مع الدولة، وإلغاء ضمانات الرقابة القضائية على العقود.

هذا القانون يتسم بعدم الدستورية وفقا للمواد التى ذكرناها من الدستور. قانون يفتح الباب على مصراعيه للغش والتواطؤ بين الحكومة والمستثمرين، ويوسع دائرة الفساد خاصة أن جميع العقود التى قضت المحكمة ببطلانها كانت الحكومة أحد أطرافها.

كفاية نهب، كفاية فساد

كفاية بيع للبلاد، كفاية إهدار للمال العام

كفاية بيع القطاع العام

ولينفتض العمال ومعهم كل الشرفاء ضد هذا القانون، ولنعمل معا لحماية المال العام والقطاع العام.

يا رئيس الجمهورية لا تفترض حسن النية

هل يمكن لمن تعود أن يأخذ فقط لعشرات السنين أن يتعود العطاء فجأة؟ هل يمكن لمن تركوا ضميرهم ينام حتى لا يحاسبهم على جشعهم وطمعهم والاستفادة من مناصبهم العليا فى الدولة فى التربح والتكسب غير المشروع، هل يمكن أن يصحو ضميرهم فجأة؟ هل يمكن لمن استولوا على أراضى الدولة بأبخس الأثمان دون وجه حق وجعلوا مؤسسات الدولة عزبا مملوكة لهم يديرونها لمصلحتهم ويورثونها لأولادهم وأقربائهم دون وجه حق، هل يمكن أن يعودوا إلى العمل باللوائح والقوانين ويسيرون على الصراط المستقيم؟ هل يمكن لمن تربى على الفهلوة والنهب والسرقة و"شيلنى وأشيلك، تراعينى قيراط أراعيك قيراطين" هل يمكن أن يرضى بالطرق المشروعة فى العمل والحياة؟ هل يمكن أن يرضى التجار الجشعون الطامعون الذين يربحون من ١٠٠٪ إلى ٢٠٠٪ أن يرضوا بربح معتدل مثل كل التجار فى كل بلدان العالم الرأسمالى الذين لا يزيد هامش ربحهم عن ٢٥٪ إلى ٣٥٪؟ هل يمكن لرجالات النظام المخلوع الذين وصل إسرافهم إلى حد السفه فى معيشتهم وحفلاتهم التى تتكلف فى ليلة واحدة ما يكفى لإطعام مئات من الأسر لعدة أشهر، هل يمكن أن يعطوا نسبة ولو ضئيلة من أرباحهم المتراكمة لتنمية البلد أو لتشغيل ملايين المتعطلين؟ هل ممكن لمن يأكلون أكلا طازجا يجيئ بالطائرة من مطاعم أوروبا ويسكنون فى تجمعات (كمبوندات) بها حمامات سباحة وملاعب جولف تستهلك مياه تكفى لرى مئات الأفدنة وشرب آلاف الأسر التى لا تجد ثمن جركن من المياه النظيفة يروون بها عطشهم؟ هل يمكن أن يفكر كل هؤلاء فى أسر الغلابة الذين

يأكلون من الزبالة ويعيشون عيشة لا آدمية فى العشوائيات غارقين فى مياه المجارى؟ هل يمكن لمن تعود على بلطجة فرض الأسعار المرتفعة وتحميلها للمواطن الغلبان أن يمتنع فورا ويصبح ملاكا ويتحمل هو وأسرته جزءا من التقشف؟ هل يمكن لمن يصل دخلهم السنوى إلى المليارات، ويتهربون من دفع الضرائب المستحقة للبلد أن يشاركوا فى بناء وتنمية البلد؟ هل يعلم المسئولون فى الدولة أن كل هذا الثراء تكّون على حساب مص دم وقوت فقراء مصر، كما قال الإمام على بن أبى طالب "ما أظن إلا أن غنى هذا من فقر ذاك"؟

ياسادة من لا أخلاق ولا ضمير ولا قيم ولا انتماء ولا عطاء عندهم لن يتغيروا فجأة، لن يحسوا فجأة بوطن جريح يعانى اقتصاديا ويعانى معظم شعبه من الفقر المدقع. بالطبع هناك رجال أعمال شرفاء وطنيون يشاركون فى التنمية ويوظفون أموالهم فى مشروعات تعمل على تشغيل عدد من المتعطلين، وقلوبهم على مصر. ولكننى اتكلم عما حدث فى عهد آل مبارك من تزاوج للسلطة مع رأس المال.

يارئيس الجمهورية هؤلاء لن يؤثر فيهم التعامل بحسن النية والقدوة الحسنة واستدعاء ضمائرهم؟ فلا تتخيل أنهم فجأة سيتغيرون ويتفهمون ظروف البلد وسيردون لبلدهم الجميل. إننا نريد سن قوانين وتشريعات ملزمة للجميع فلا مجال لترك الأمور لحسن النية. على الجميع الالتزام بدفع الضرائب، وعلى الحكومة إقرار الضرائب التصاعدية وتنفيذ الحد الأقصى للأجور دون استثناء ودون استسلام لمعارضة أصحاب الامتيازات.

على الدولة ضبط الأسعار والأسواق وإلزام المنتجين بها وبهامش ربح معقول. إننا نريد علاجا للأزمة الاقتصادية يتحملة كبار الأثرياء أصحاب الدخول العليا.

آن الأوان لأن يدفع هؤلاء الفاتورة، فالمواطنون الفقراء ليس عندهم شيئ باق

حتى يساهموا به، ورغم ذلك "ماتهونشى غير على الغلبان".

هل تعلم يارئيس الجمهورية أن العامل الذى لا يزيد دخله عن بضعة جنيهات هو الذى يدفع ضرائبه ليساهم فى بناء بلده، ولكن أصحاب ودائع البنوك لن يضحوا بجزء من أرباحهم على صورة ضرائب، بل قد يصفى البعض منهم أعماله ويذهب إلى بلد آخر يعيش فيه حياة رغدة بالملايين التى أخذها من خير مصر ومن عرق أبنائها.

والآن وبعد قرارات رفع الدعم عن الطاقة غير المدروسة. سيستغل التجار الظروف لرفع الأسعار بنسب عالية ليحملوا المواطن عبئا مضاعفا. يارئيس الجمهورية العدالة الاجتماعية تحتاج إلى إرادة سياسية لقرارات حاسمة جريئة شجاعة لتحميل كبار الأثرياء عبئ الأزمة الاقتصادية مع عدم إصدار قرارات تطول الفقراء والمساكين فى هذه الفترة.

يارئيس الجمهورية القرارات الجريئة تحتاج إلى جهاز قوى لمتابعة تنفيذ هذه القرارات وإلزام كبار التجار ومحتكرى السوق بها، مع توقيع عقوبات صارمة على من لا يلتزم. يارئيس الجمهورية إذا كان ولابد من قرارات مؤلمة لحل الأزمة الاقتصادية فليكن البدء بالشرائح العليا وحدها أولا.

يارئيس الجمهورية قبل إصدار القوانين واتخاذ القرارات لابد من مناقشتها مع كافة الأجهزة الحكومية المعنية ومع المواطنين أصحاب المصلحة ومع المجتمع المدنى. هل يمكن إصدار قرارات رفع الدعم عن الطاقة قبل مناقشة كل آثارها الجانبية مع خبراء الاقتصاد وجهاز حماية المستهلك وجهاز منع الممارسات الاحتكارية والمحليات وأصحاب وسائل النقل والسائقين ومباحث التموين؟

أليس توفير سلع الاستهلاك الشعبى عن طريق الدولة قبل تلك القرارات هو خير ضمانة ألا يستغلها التجار لرفع مبالغ فيه فى الأسعار؟ يارئيس الجمهورية أين

فريقك الرئاسي ومعاونيك الذين ينحازون لفقراء هذا الشعب وينحازون لمصلحة بناء هذا الوطن. يا رئيس الجمهورية إن الشعب الذى انتخبك بأغلبية ساحقة ليس عنده ما يعطيه غير العزيمة والعمل والأمل، لكنه محتاج إلى لقمة عيش تعينه على الشقاء والعمل وهدمة تستره؟!

يا رئيس البلاد أموال الصناديق الخاصة باب خلفى للفساد

من أعاجيب سنوات الفساد فى مصر أن صدرت قرارات بإنشاء صناديق خاصة تابعة للهيئات والمؤسسات والوزارات خارج الموازنة العامة للدولة وبعيدا عن الأجهزة الرقابية.

كانت البداية فى قانون الجامعات عام ١٩٧٢، حينما كنا فى اقتصاد الحرب ولا تتمكن الحكومة من تمويل ما تحتاجه الجامعات بالذات من تمويل إنشاء وحدات علاجية حديثة من ميزانية الدولة، فدخل إلى القانون ما يسمح بتدبير تمويل خاص من خلال صندوق، عادة ما تكون مواردة من التبرعات، وإعطائها حرية الإنفاق منها دون تدخل الجهات الإدارية. سمح هذا بإنشاء وحدة الحالات الحرجة فى جامعة القاهرة برئاسة الدكتور العظيم شريف مختار، أو وحدة الطب النفسى (١٠٠ سرير) فى جامعة عين شمس، ومصدرها حملات تبرعات أطلقتها تلك الشخصيات البارزة ونجحت بها فى تدبير التمويل. استخدم التمويل فى الإنشاء والتجهيز، وفى الإدارة والمستلزمات، وفى إعطاء حوافز للعاملين تحل مشكلات ضعف المرتبات.

ثم دخلت الصناديق الخاصة بعدها فى قانون الموازنة العامة للدولة سنة ١٩٧٣ وفى قانون المحليات عام ١٩٧٨ . ولكن غياب الرقابة وانتشار الفساد مكن من عمل لوائح لهذه الصناديق تعطى المديرين والقيادات الإدارية داخل وخارج الصندوق مبالغ مالية ضخمة عبارة عن نسب من إجمالى إيراد الصناديق وعلى حساب الغرض الذى أنشئت من أجله تلك الصناديق.

مثال لذلك أنه قبل وحتى بعد الثورة، كان فى إحدى الجامعات ٧٦ صندوقا خاصا، ولرئيس الجامعة نسبة من إجمالى إيراد الصناديق تصل إلى قرب المليون جنية شهريا مع أن مرتبه الأصلى ستة وثلاثون ألف جنية شهريا!! أليس هذا هو الفساد بعينه؟ تساد إهدار المال العام واتساع الفجوة بين الدخول، فيبقى أغلب العاملين فقراء أو أشباه فقراء بينما ترفل القيادات الإدارية فى الثراء والنعيم الفاحش، مما يزيد من احتقان المجتمع وغليانه ويهدد السلم والأمن العام.

يجمع خبراء الاقتصاد أنه لا يوجد مثل هذا فى أى دولة تحترم نفسها، فكيف يكون هناك مليارات من الأموال لا تعرف عنها الدولة ولا الشعب شيئا ولا تتدخل أو تراقب كيفية صرفها؟ كيف تحرم الموازنة العامة للدولة من هذه المليارات؟ لقد قدرت أرصدة هذه الصناديق منذ خمس سنوات بنحو ٤٤ مليار جنية وفقا للسيد أمير رزق رئيس قطاع الحسابات الختامية وإدارة الدين العام بوزارة المالية، حيث إن تلك الأرقام تحصر الصناديق التى تفتح حساباتها تبع البنك المركزى فقط. ولكن هناك صناديق غير معلومة تفتح حساباتها فى بنوك أخرى قدر وزير المالية الأسبق ممتاز السعيد أموال أكثر من ٧٠٠ صندوق ب٦٦ مليار جنية. ويقدر الخبير الاقتصادى عبد الخالق فاروق إجمالى ميزانيات تلك الصناديق بما يقرب من ٣٠٠ مليار جنية! وقدر فائض تلك الصناديق بعد خصم المصروفات بمائة مليار جنية.

أى أن الموازنة العامة للدولة خلال العام المالى الحالى ٢٠١٤- ٢٠١٥، والتى يصل العجز فيها إلى ٢٤٠ مليار جنية، كان يمكن تعويض نصف هذا العجز تقريبا بضم أموال الصناديق الخاصة، لتحسين الخدمات والمرافق وزيادة ميزانية الصحة والتعليم، كما يأمل ويحلم وينتظر الشعب المصرى.

يأتى قرار رئيس الجمهورية الحالى بضم ١٠٪ من جملة الإيرادات الشهرية

للحسابات والصناديق الخاصة للموازنة العامة للدولة من وجهة نظرى قرارا غير كاف يارئيس البلاد. لابد من توافر إرادة سياسية لإجراء عمليات جراحية تقضى على العضو الفاسد فى جسد الدولة وتعالجه معالجة حقيقية وليس بمسكنات يكون نهايتها استفحال المرض.

الحل من وجهة نظرى ضم ميزانيات تلك الصناديق بالكامل إلى ميزانية الدولة فى حساب خاص تعطى الأولوية فيه للاحتياجات الحقيقية لتلك الصناديق لأداء دورها، بينما تكون هناك رقابة الدولة وأجهزتها الرقابية على تلك الحسابات حتى لا تكون عزبا خاصة ترتع فيها القيادات الإدارية الفاسدة بمبالغ خرافية شهريا. كما يجب إعمالا للشفافية إعلان لوائح الصرف من تلك الصناديق وإلغاء النسب التى تذهب للقيادات الإدارية التى لا تتصل مباشرة بعمل تلك الصناديق.

ياسيادة رئيس الجمهورية، هل ستستمر سياسة المناشدة ومحاولة إيقاظ ضمائر كبار رجال الأعمال المحتكرين وقتا طويلا فى لحظة تحتاج فيها الدولة إلى البدء فورا فى بناء مشاريع كبرى صناعية وزراعية ومشاريع خاصة بالبنية التحتية لتحسين أحوال الفقراء والمهمشين؟ يارئيس الجمهورية لقد صرح رئيس مصلحة الضرائب هذا الأسبوع أن إجمالى التهرب الضريبى يقدر ب٦٩ مليار جنية! هذا الرقم ياسيادة الرئيس أكبر من الرقم الذى سيدخل الموازنة العامة للدولة من رفع الدعم الذى تم حديثا.

لماذا لا يتم إمهال المتهربين من دفع الضرائب مدة زمنية يتم بعدها اتخاذ الإجراءات القانونية ضد التهرب؟ هل تعلم ياسيادة الرئيس أن أصحاب المضاربة بالأموال فى البورصة والذين تسببوا بخسائر مالية عندما صدر قرار تحصيل ١٠٪ من الأرباح المتحققة فى البورصة، والذين هددوا بسحب أموالهم أو بالذهاب إلى بلاد أخرى. سيدفع هؤلاء ضرائب تصل إلى ٥٠٪ فى الدول الرأسمالية مثل الولايات

المتحدة، وأقل تقدير هو ٢٥٪ فى الصين! أى أن قرار ١٠٪ ضرائب أقل بكثير من معظم بلدان العالم.

إن ترك اللوائح والقوانين المالية التى تم العمل بها فى البلاد فى أزمنة الفساد ستكون الباب الخلفى لزيادة أموال الفاسدين الذين يقفون عقبة فى سبيل الإصلاحات المالية. سيكون الباب الخلفى للفساد وكأن ثورة لم تقم بالبلاد.

الهدم الطرد القتل لمن يعكر صفوهم

كان يا ما كان يا سعد يا إكرام ولا يحلا الكلام إلا بذكر النبى عليه الصلاة والسلام. كان فيه بلاد يسكنها شريحة عليا من الأثرياء أصحاب السلطة والجاه والمال والحسب والنسب. وفى نفس البلاد يعيش ملايين من العباد فى فقر مدقع يعانون من الاستغلال والاستبداد والبطالة وفقر الحال. يعيشون فى عشوائيات ومقالب الزبالة مع الحيوانات. وكلما اشتد الفقر بهم يتحايلون على المعيشة. وبدلا من أن يشتروا دجاجة كل أسبوع أو شهر يقسمونها بالعدل على العائلة التى قد يزيد عددها عن تسعة أو عشرة، وبالطبع تتمتع قططهم وكلابهم الكثيرة الهزيلة بأكل الأرجل والعظم.

ولما اشتد بهم الفقر بدأوا يشترون الهياكل العظمية وأرجل الدجاج يسلقونها ليطبخوا على حسائها، بل وليأكلونها. ضجت القطط بهذه المعيشة، وبدأت تبحث فى أماكن قريبة مازالت فيها الزبالة تحتوى على بقايا طعام يؤكل.

واشتد الفقر بالعباد فأصبح عدد منهم ينافس القطط والكلاب فى التفتيش فى الزبالة علهم يجدوا بقايا طعام صفوة القوم يسدون به جوعهم ويسكتون صياح عصافير بطن أولادهم.

اجتمعت القطط الهزيلة النحيلة، وقررت الرحيل علها تجد مكانا تجد فيه بقايا من طعام. وبدأت تتواجد بأعداد ليست بالقليلة فى المطاعم الفاخرة الكبيرة، والبعض الآخر ساقها القدر إلى النوادى الكبيرة للشريحة الأرستقراطية الأصيلة. وشكرت القطط ربها وحمدته على هذه النعمة واستقرت بنوادى الكبار. وربما ذهب البعض

منها ليحضر بقية أسرته وجيرانه من القطط شاكرين مهللين حامدين.

ولكن بالطبع لم يعجب هذا أولاد الحسب والنسب والجاه والمال، فهذه الحيوانات الضالة الحقيرة تعكر صفوهم، بل وتقلقهم لأنها من الممكن أن تنقل الأمراض لهم، لأنها تتمسح أحيانا فى أرجلهم شاكرة كرمهم. زاد القلق والأرق فكانت الخطة الدنيئة والجريمة البشعة الخسيسة، وهى تسميم القطط وضربهم بالشوم على رأسهم للتأكد من قتلهم.

ومن العجب العجاب أن الكثير من هؤلاء يربون حيوانات وطيور فى القصور التى يمتلكونها: طيور للزينة، وأحواض أسماك للزينة، وقطط من الأنواع الممتازة مثل السيامى والشيرازى، والكلاب بأصنافها المختلفة من مختلف البلدان، والتى تتربى فى عز أصحابها على الغالى، بل وتسلب من ميزان المدفوعات دولارات ثمينة لاستيراد أكل وشراب وشامبو وأدوات خاصة بهذه الحيوانات. سبحان الله!

تذكرت وأنا أقرأ عن مذبحة القطط فى أحد نوادى الباشوات ما حدث فى السنوات الأخيرة من حكم الرئيس المخلوع مبارك، حيث كانت الأعراف وقتها أن ما يعكر صفو الكبار نهدمة أو نطردة أو نقتله. بدأ هذا بعد استكمال بناء مكتبة الإسكندرية وافتتاحها. ذهبت الهانم، والهانم هى السيدة الأولى سوزان مبارك إلى المكتبة ومعها كبار رجال الدولة. وتفتق ذهنهم جميعا عن هدم مستشفى الشاطبى الكائن خلف المكتبة، لأنه بالتأكيد مكان استراتيجى ذو قيمة عالية من الممكن استثمارها فى عمل مقر للسيدة الأولى، وربما مشروعات استثمارية أخرى تدر الأموال.

لا يهمهم أن هذه المستشفى هى مقصد الآلاف من الفقراء المرضى من جميع أنحاء الإسكندرية. انتفض شرفاء هذا البلد من أساتذة الجامعة خصوصا جماعة ٩ مارس بقيادة الراحل العظيم أستاذ القانون صلاح صادق، وتقدموا بمذكرة للنائب

العام لرفع قضية أمام القضاء الإدارى لوقف هدم المستشفى. وتضامنت معهم كل الحركات الشعبية ومنظمات المجتمع المدنى. وتكللت تلك الجهود بالنجاح عندما أوقف قضاؤنا الشامخ هدم المستشفى.

هذا عن الهدم فماذا عن الطرد؟ استيقظ أهالى مصر الكرام على كارثة محاولة طرد سكان جزيرة القرصاية. فى هذه المرة كان رجال الأعمال أصدقاء أبناء كبار المسئولين ينظرون من نوافذ طائرتهم الخاصة فوجدوا جنة الله على الأرض فى جزيرة وسط النيل. فتفتق ذهنهم عن مشروع منتجع سياحى فى هذه المنطقة. لم يهمهم أن الجزيرة يقطنها خمسة آلاف من المصريين موجودون منذ أكثر من مائة عام، ولدوا على هذه الجزيرة، وأجدادهم وآباؤهم مدفونون على أرضها، عاشوا معا يزرعون أرضها ويصيدون من أسماك النيل حولها ويظلهم آذان المسجد وأجراس الكنيسة المقامتين على أرض الجزيرة. ورغم أنهم معهم أوراق تثبت ملكيتهم لبيوتهم وأرضهم الزراعية، هجم عليهم القوات من الشرطة والجيش تنفيذا لأمر الكبار وهددوهم بالطرد، حيث كانت الحجة المتكررة أن الجزيرة من أملاك الدولة التى اعتدى عليها السكان رغم أنهم معهم حكم نهائى صادر سنة ١٩٨٧ من محكمة القضاء الإدارى بتقنين أوضاعهم ولم يتم تنفيذه لأكثر من عشرين عاما.

انتفض أهالى الجزيرة، وانتفض معهم شرفاء هذا الوطن من سياسيين ومثقفين وفنانين وأدباء. وكان حكم المحكمة بعودة الأرض إلى أصحابها.

إن أساليب أصحاب السلطة والجاه والمال واحدة من أجل مصلحتهم. هل تطالبون من لم يترفقوا بالإنسان أن يترفقوا بالحيوان؟! أتساءل دائما هل يمكن لمن يظلم أو يعذب إنسانا أو حيوانا أن يغمض جفنيه وينام بهدوء وأمان؟!

٩ سبتمبر عيد الفلاح

فى وطن يئن من الأزمات ويلهث شعبه وراء لقمة العيش، فى وطن نخر فيه سوس الفساد وضرب بجذوره عرض البلاد، وتم فيه تجريف الزراعة والتعدى على الآلاف من الأفدنة الزراعية وتبويرها والبناء عليها فى ظل الإهمال والفساد، فى وطن تم الارتداد فيه عن قوانين حماية الأراضى الزراعية وحماية الفلاحين مثل قانون صدر سنة ١٩٥١ وينص على منع ملكية الأجانب للأراضى الزراعية. تم الارتداد عن هذا القانون فى سنوات الفساد والاستبداد فى التسعينات من القرن الماضى مما سهل تملك الأجانب للأراضى بزعم تشجيع الاستثمار.

كما تم سن قوانين جائرة فى حق الفلاح المصرى الذى يقوم بزراعة الأرض مثل قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢، والذى تم تنفيذه فى عام ١٩٩٧، والذى حرر إيجار الأراضى الزراعية بلا حد أقصى، ودون حد أدنى لمدة الإيجار، مما يؤدى إلى عدم استقرار الفلاحين المزارعين فى الأرض وتحسين إنتاجيتها. أدى كل ذلك إلى رفع القيمة الإيجارية بها لا يحقق عائدا يذكر للفلاح. وفى نفس الوقت تم تحويل الإقراض الميسر عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية إلى بنوك التنمية والائتمان الزراعى (بنك القرية) ليكون إقراضا تجاريا بسعر الفائدة المرتفع السائد. أدى ذلك إلى تراكم الديون على الفلاحين بل وسجنهم. كما أدى تقليص دور الجمعيات الزراعية، والتى كانت تقوم بدور كبير فى توفير مستلزمات الإنتاج للفلاح وتلتزم بتسويق المحصول، إلى خضوع الفلاح تحت رحمة قوانين السوق وظلم التجار. بل وتقلص دور الإرشاد الزراعى فى تقديم النصح للفلاح.

كل تلك التغيرات أدت إلى تدهور الزراعة وتدهور حال صغار الفلاحين والمزارعين. لذا ونحن على أبواب عيد الفلاح نطالب باهتمام الدولة بالزراعة وحماية الفلاحين وتلبية مطالبهم كما جاء فى الدستور المصرى الجديد.

- لقد آن الأوان لوضع خطة زمنية لتطوير الإنتاج الزراعى من أجل الاكتفاء الذاتى الزراعى خلال سنوات محددة

- لقد آن الأوان لتمليك الأراضى للمستحقين الحقيقيين من الفلاحين وخريجى دبلومات وكليات الزراعة بعد مد المرافق لها واستصلاحها كما وعد رئيس الجمهورية.

- لقد آن الأوان لعودة التسليف التعاونى للفلاح بفوائد ميسرة لا تزيد عن ٢٪ مثل معظم الدول الكبرى التى تدعم فلاحيها

- لقد آن الأوان لعودة الإرشاد الزراعى وعودة الدورة الزراعية واستخدام طرق الرى الحديثة التى توفر المياه فى زمن يزحف فيه الفقر المائى على مستوى العالم

- لقد آن الأوان لإصدار قوانين تمنع تملك الأجانب للاراضى المصرية ومنعهم من حق الانتفاع أو الإيجار للأراضى الزراعية باستثناء الدول العربية التى تمنح هذا الحق للمصريين

- لقد آن الأوان لتعديل قانون الإيجارات الزراعية بحيث يتم تحديد حد أقصى للقيمة الإيجارية يضمن تناسب توزيع عائد الأرض بين المالك والمنتج المباشر، وتحديد حد أدنى لمدة العلاقة الإيجارية بسبع سنوات لاستقرار الفلاح وعدم استنزاف الأرض.

- لقد آن الأوان لبد تطبيق الضمان الاجتماعى والتأمين الصحى للفلاحين وصغار المزارعين وعمال التراحيل.

نظرة إلى فلاحى مصر فى عيدهم فهم يستحقون منا الكثير.

الدفاع عن حق المصريين فى الصحة والمسيرة مستمرة

يتحسس الفقير جيبه عندما يفاجئه المرض، وتجرى الأم على أقاربها أو جيرانها لتقترض منهم بضعة جنيهات حينما ترتفع حرارة الرضيع أو يصاب بمرض من الأمراض الكثيرة المنتشرة (الكحة، حساسية الصدر، الإسهال، القيئ ...) تجرى الأم وهى مرعوبة على وليدها إلى أقرب وحدة صحية أو مستشفى المركز أو المركز الصحى بالمدينة أو المستوصف الخيرى.

تنظر إلى روشتة العلاج وهى تدعو الله أن يكون ثمن الدواء فى متناول يدها. فالمستشفى أو الوحدة الصحية عادة ليس بها كل العلاج، ولابد من شراء معظمه من الخارج، والأدوية مرتفعة الأسعار.

تنظر للصيدلى قائلة له "هات لى المهم". كل الأدوية مهمة ولا يمكن الاستغناء عن بعضها، وكلها مرتفعة الأسعار، وخاصة المضادات الحيوية.

الفقير فى بلدنا يعيش فى مسكن غير صحى لا تدخله الشمس، وعادة ليس به ماء نظيف أو صرف صحى، وسط أكوام من القمامة والحشرات، ومع غذاء غير صحى. عندما يصاب الفقير فى بلدنا بمرض خطير يحس بالذل والقهر لقلة الحيلة وللبهدلة والتوهة بين أروقة المستشفيات لتلقى العلاج.

ملايين من المصريين الفقراء ينضوون تحت ما يسمى بالعمالة غير المنتظمة. رزقهم يوم بيوم. ملايين من الفلاحين والصيادين والمرأة المعيلة والمطلقة والأرمله وأصحاب المعاشات والمسنين.

الملايين من الشعب المصرى من حقهم التمتع بتأمين صحى اجتماعى تكافلى شامل مثلما تنص كافة المواثيق الدولية ومثلما ينص دستور ٢٠١٤ المصرى فى المادة الثامنة عشرة منه: "لكل مواطن الحق فى الصحة وفى الرعاية الصحية المتكاملة، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى على الصحة لا تقل عن ٣٪ من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية".

نريد زيادة ميزانية الصحة، فلا يمكن أن تتحسن الصحة بغير زيادة الميزانية. فى الموازنة العامة للدولة عام ٢٠١٤ و٢٠١٥ زادت الميزانية من ٣٣ مليار جنية إلى ٤٢ مليار جنية. غير كاف ياسادة لتوفير الموارد اللازمة للصرف على القطاع الصحى (أجهزة، مستلزمات طبية، أدوية، مستلزمات الطوارئ والعناية المركزة والعمليات الجراحية، الصيانة، أجور عادلة للأطباء ولكل العاملين بالقطاع الصحى من تمريض وفنيين. مرتبات تكفل حياة كريمة للطبيب وأسرته يتيح له التفرغ لعمله ولمرضاه.

وفى نفس المادة: "تلتزم الدولة بإقامة تأمين صحى شامل لجميع المصريين يغطى جميع الأمراض". وهذا مربط الفرس. تأمين صحى لكل المصريين، أى وضع قانون يشمل التأمين الصحى الشامل مقابل اشتراك من دخل المواطن وتتحمل الدولة نسبة الاشتراك من غير القادرين. بالرغم من نص الدستور على ذلك، إلا أن مسودة القانون الأخيرة الخاصة بالتأمين الصحى تضيف على المواطنين أعباء جديدة فوق الاشتراك بدفع مساهمات تمثل ١٠٪ من الأشعات بحد اقصى ٢٠٠ جنية، ٥٪ تحاليل بحد أقصى ١٠٠ جنية، ٢٠٪ من الأدوية بحد أقصى ٥٠ جنية. من أين للموظف أن يدفع ما قد يصل إلى ٣٥٠ جنية شهريا؟

فى كل بلاد العالم التأمين الصحى مقابل اشتراك فقط، وإذا كانت الدراسات تقول أن نسبة ١٪ التى يتم تحصيلها من المواطن ونسبة ٣٪ من صاحب العمل

(حكومة أو قطاع عام أو خاص) لا تكفى فمن الممكن مثلا زيادة الاشتراك إلى ١,٥ أو ٢٪ للمواطن مع زيادة نصيب صاحب العمل بنفس النسبة (٤,٥ أو ٦٪)، ولا يضاف أعباء أو مساهمات جديدة على المريض.

منذ أن تكونت لجنة الدفاع عن الحق فى الصحة عام ٢٠٠٧ وهى تعقد مؤتمرها السنوى، وعنوان المؤتمر الثامن الذى عقد الاثنين الماضى ٢٢ سبتمبر ٢٠١٤ كان "الإصرار الحكومى على خصخصة الصحة ومخالفة الدستور".

إن سياسة الخصخصة التى بدأت منذ تسعينات القرن الماضى وحتى الآن مازالت مستمرة بعد قيام ثورتى ٢٥ / ٣٠. سياسة مستمرة وكأن ثورة لم تقم، وكأن ليس هناك دستور جديد يحمل الأمل للمصريين فى حقهم فى الصحة والتعليم والسكن والغذاء والعمل.

فالحال هو الحال والسياسات هى السياسات، وكل حكومات ما بعد الثورة تتبع نفس السياسات القديمة. فقطاع الأعمال الذى تتبعه تسع شركات قابضة تدير ١٤٦ شركة فى مجالات عديدة: الأدوية، الصناعات المعدنية، الصناعات الغذائية، النسيج، الكيماويات، وغيرها. مازال هذا القطاع يسير على طريق الخصخصة، بما يتضمن تعمد إهمال وتخسير شركات قطاع الأعمال العام وصولا إلى بيعها بأبخس الأثمان والقضاء على الصناعة الوطنية، وعلى الشركات المتبقية التى بنيت بعرق وجهد وأموال الشعب المصرى.

مازالت الحكومة تسير فى خصخصة الخدمات، ومنها القطاع الصحى. ففى الفترة الأخيرة تلجأ الحكومة إلى حل مشاكل المستشفيات الجامعية، والتى تقدم ثلثى الخدمات المهارية (غسيل كلوى وقسطرة وجراحة القلب، والسرطان) عن طريق مشاركة القطاع الخاص فى إصلاحها. وهذا يعنى بالطبع تحويلها إلى شركات ربحية

تبيع خدماتها للتأمين الصحى والعلاج على نفقة الدولة محملة بالربح مما يجعلها تتربح من مرض المواطنين، ويلقى تكلفتها العالية على كاهلهم.

لذا طالب البيان الختامى للمؤتمر، والذى وقع عليه أكثر من ستين منظمة من منظمات المجتمع المدنى من أحزاب وحركات اجتماعية ونقابات ومنظمات أهلية، طالبوا بإصلاح المستشفيات الجامعية بتوفير التمويل الكافى لها وإصلاح هياكلها الإدارية، مع بقائها تابعة لجامعاتها واستمرارها كهيئات غير ربحية، واستبعاد مشاركة القطاع الخاص فى إصلاحها.

لابد من توافر الإرادة السياسية للمسئولين فى الدولة لوضع سياسات لصالح فقراء هذا الشعب ، سياسات تعمل على تفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى الدستور والحفاظ على ثروات مصر وعلى ممتلكات الشعب والقضاء على الفساد وإلغاء كل اللوائح والقوانين التى تمنح الامتيازات للعاملين بالإدارة العليا على حساب بقية العاملين مما يزيد من التفاوت الطبقى والاحتقان المجتمعى. باختصار إرادة سياسية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

إرحموا الفلاح المصرى

منذ مجيئ حكومات ما بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وتلك الحكومات ينطبق عليها المثل الشائع: "أسمع كلامك يعجبنى، أشوف أمورك أستعجب"! فكلام الحكومة وكلام كل المسئولين لا ينطبق مع أفعالها. ومن كلامها (نحن نعمل لخدمة محدودى الدخل، نحن نرفع أسعار الطاقة على الجميع بما فيها الشعب الذى يعانى لتوفير الأموال لتحسين خدمات الصحة والتعليم). وتزداد الخدمات سوءا من جهة ومن جهة أخرى تسن الحكومة عددا من القوانين لخدمة الكبار على حساب الصغار، الأغنياء على حساب الفقراء، الاحتكاريين والتجار الجشعين على حساب الموظفين والعمال والفلاحين.

الفلاح المصرى يصرخ فى السنوات الأخيرة ياولداه من زيادة تكلفة الإنتاج الزراعى: إيجارات الأرض مرتفعة، سعر السماد مرتفع، زيادة أسعار السولار الذى يستخدمه الفلاح كوقود لأدوات الزراعة فى الرى والحرث والحصاد، زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج من بذور وتقاوى والمبيدات، هذه الزيادات أدت إلى مزيد من زيادة التكاليف بحيث لا يتبقى للفلاح شيئا يسد به رمقه ويعينه على معيشته. "يا ناس ياهوه، الفلاح المصرى هايموتوه". زأر الفلاحون بصوت ملأ أنحاء البلاد. وقالوا: "إقرأوا الفاتحة على الفلاح". ياجماعة الفلاحون "هيلاقوها منين ولا منين".

المادة ٢٩ من الدستور المصرى الذى أجمع عليه الشعب فى ١٤ يناير ٢٠١٤ تنص فى فقرتها الأولى على: (تلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها وتجريم الاعتداء

عليها). شيئ جميل ويارب الدولة تسترد الأراضى الزراعية التى استولى عليها الكبار وحولوها إلى مشروعات لا علاقة لها بالزراعة. والأراضى التى استولى عليها كبار المستثمرين من المحاسيب والحبايب والقرايب فى زمن الفساد قبل الثورة، و المستمر حتى الآن. وبدلا من استصلاحها وزراعتها حولوها إلى أغراض أخرى.

ونرجع مرة أخرى للمادة ٢٩ التى تنص أيضا: (تلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والجمعيات الزراعية). "ياسلام يا أولاد، هو فيه أحسن من كدة؟!" أين تطبيق هذا الكلام وتنفيذه فى الواقع؟ نجد الدولة فى الأسبوع الأخير جلست مع أصحاب مصانع السماد. وبالرغم من أن زيادة أسعار الغاز لم تزد عن ١٢٪، وبالرغم من أن الغاز يمثل ٦٨٪ من تكلفة السماد، فإن الحكومة قد رفعت سعر الغاز بنسبة ٣٣٪! أصحاب المصانع كثيفة الاستهلاك فى الطاقة مثل الحديد والأسمنت والسماد، والذين يبيعون متجاتهم بالأسعار العالمية وتصل أرباحهم إلى ١٠٠٪، والذين لا يهتمون بتغطية احتياجات السوق المحلى، هم من رأفت بهم الحكومة (يا عينى عليهم، ياحرام، هايشحتوا! ولازم الحكومة تقف جنبهم). وتصدر لهم القوانين التى تمكنهم من عدم التنازل عن مليم واحد من أرباحهم، بل يحملون الفلاح الفقير زيادة التكلفة وترفع سعر طن السماد من ١٥٠٠ جنية إلى ٢٠٠٠ جنية!

(ألطم يافلاح على الخدود، رزقك ورزق ولادك مش هايعود)! هى الثورة قامت للحفاظ على أرباح الجشعين أم للحفاظ على بقاء المنتجين الحقيقيين والعمال والفلاحين؟! هى الثورة قامت من أجل تنمية حقيقية واكتفاء ذاتى من الغذاء، بل والوصول إلى فائض نصدره للخارج، أم قامت من أجل إصدار قوانين لمزيد من

راحة الكبار الذين استولوا على مصانع الدولة والأراضى، ولم يسددوا ثمن شرائها بالكامل، وبضمانها أخذوا قروضا من البنوك المصرية. وبعد هذا كله تساندهم الدولة.

على فكرة كبار رجال المال والأعمال متهربون من سداد أكثر من ٧٠ مليار جنيه ضرائب. إرحمونا، إرحموا الفلاح المصرى.

انقذوا الصناعة المصرية

١ - صناعة الغزل والنسيج

لاشك أن المتابع لسياسات الحكومة المصرية عقب ثورة يناير ٢٠١١ واستكمالها فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ يجد أن الشعب المصرى وفى القلب منه العمال والفلاحين والشرائح المجتمعة الصغيرة مازالوا يعانون ويقاسون صعوبة المعيشة وارتفاع الأسعار وسوء الخدمات، ويرى أن الشعب المصرى الذى خرجت ملايينه تنشد العدالة الاجتماعية، وتحملت الكثير ودفعت الدم وربطت الأحزمة على بطونها فى الوقت الذى امتلأت فيه كروش وبطون كبار الفاسدين المحتكرين المستبدين من نظام المخلوع وحتى الآن.

إن السياسات التى قامت ببيع ثلاثة أرباع القطاع العام هى نفسها سياسات تصفية الربع الباقى تمهيدا لبيعه. فالباقى من القطاع العام بعد البيع هو ١٤٦ شركة تتبع ٩ شركات قابضة، وتقوم تلك الشركات القابضة بتنفيذ سياسات الخصخصة مع تلك الشركات عن طريق خنقها وتخسيرها وتقليل إنتاجها تمهيدا لبيعها.

رغم أن دستور ٢٠١٤ الذى وافق عليه الشعب المصرى بالإجماع ينص فى فصله الثانى على حماية الملكية العامة والخاصة والتعاونية، وحماية الصناعة والزراعة، والعمل على تحقيق الرخاء من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، على أن تكون الضرائب تصاعدية متعددة الشرائح، وأن يكون للعاملين نصيب فى إدارة المشروعات وفى أرباحها، رغم كل ذلك تعالو بنا نرى مايحدث فى بر مصر. هيا بنا

نرى ونسمع على الطبيعة.

نسمع صوت العمال عاليا فى كل المصانع والقطاعات: "نريد العمل والإنتاج والأجر العادل". تعالو بنا نرى (مين اللى مش عايز ينتج، ومين اللى عايز يخربها ويقعد على تلها. مين اللى عايز يسلمها تانى للمحتكرين الفاسدين على حساب العمال المنتجين وعلى حساب البعض من المنتجين الحقيقيين الوطنيين فى القطاع الخاص).

وها هى الأمثلة أمام عيوننا. الشركة القابضة للغزل والنسيج التى يتبعها ٣٢ شركة فى هذا القطاع منها شركة المحلة الكبرى للغزل والنسيج، وشركة سجاد غزل المحلة، وشركة وبريات سمنود. من منا ياسادة لم يلبس ويتباهى عبر الأزمان من غزل المحلة؟ من منا من الذين سافروا للخارج أيام كانت مصانعنا تنتج وتصدر وتنافس فوجد أن الأقطان المصرية ومنتجات شركات النسيج المصرية وعلى رأسها المحلة كانت هى الأولى فى دول العالم. ما هو الحال الآن؟

تناقص عمال غزل المحلة من ٣٦ ألف عامل إلى ١٨,٣ ألف عامل. المادة الخام (الغزل) لا يتم توفيرها من أجل تشغيل الماكينات. وعد رئيس الوزراء فى مفاوضاته بعد الإضراب الشهير فى الربع الأول من ٢٠١٤ بضخ خمسين مليونا للشركة القابضة من أجل توفير الغزل فى المصانع، ورغم هذا لم يتم التوريد غير مرة واحدة وتوقف ثانية والشركة تعمل بأقل من نصف طاقتها. مجلس إدارة الشركة ورئيس الشركة القابضة لا يقومون بعملهم، سواء بضخ أموال لشراء المادة الخام من أجل استمرار الإنتاج أو صيانة وتحديث الماكينات، أو تدريب العمال ورفع مهاراتهم رغم إلحاحهم على ذلك، أو توزيع المنتجات الراكدة فى مخازن الشركة على منافذ البيع مثل الجمعية التعاونية التابعة لنفس الشركة. ثم بعد ذلك يقولون: العمال لا تريد الإنتاج. (بالذمة دا كلام؟!) إن ما يحدث ياسادة هو تخسير الشركة عمدا ومع سبق الإصرار والترصد

من قبل الإدارة والشركة القابضة بتوجيهات سياسات الدولة فى الخصخصة المستمرة حتى الآن.

وإذا انتقلنا إلى شركة سجاد غزل المحلة، والتى تم إنشاؤها عام ١٩٦٠، وصدرت كل إنتاجها للخارج بأسعار عالية لأنها تنتج السجاد اليدوى، والذى تتراوح أسعاره بين عشرة آلاف إلى خمسين ألف جنية، فى الوقت الذى تحتاج فيه السجادة إلى خامات لا تزيد عن ١٥٠٠ جنية! ما الذى يحدث الآن؟ تخفيض عدد العمال وتشريدهم بقرارات فصل تعسفى، فانخفض العدد من ٧٠٠ عامل إلى ٤٠٠. الإدارات الفاسدة المتعاقبة أدت إلى توقف المصنع، فالعمال لا يأخذون رواتب منذ ثلاثة شهور. لا توجد خامات لتشغيل المصنع. الأجور متدنية بالنسبة لما يمكن أن يجنيه المنتج من أرباح، فأعلى أجر فى الشركة ٩٠٠ جنية!!

يطالب العمال بإقالة الإدارات الفاسدة بضخ خامات لتشغيل المصنع بالرواتب المتأخرة والانضمام لشركة مصر للغزل والنسيج.

أما عن شركة وبريات سمنود فحدث ولا حرج. فبجانب كل السياسات السابقة التى يتم من خلالها تعمد تخسير الشركات، يضاف إليها إجبار العمال على المعاش المبكر. وطبعا من يتم إجباره يتقاضى معاشا لا يكفيه ولا يكفى مصاريف أسرته، فالمعاش لا يزيد فى معظم الأحوال عن ٤٠٠ جنيه! كما بدأت الشركة فيما يسمى معاش القومسيون، إى إجبار العاملين الذين تعرضوا لإصابات عمل وأمراض المهنة فى الجهاز التنفسى، ولا يعملون بطاقتهم الكاملة، إجبارهم على المعاش، على الخروج للمعاش الطبى.

عمال وبريات سمنود يقولون أنه يوجد بالشركة سيولة نقدية مقدارها ٧٦,٥ مليون جنية، وهم يحتاجون إلى نصف هذا المبلغ فقط لضخ خامات لتشغيل الشركة

بكامل طاقتها مما يزيد الإنتاج ويسمح بالأرباح ويسمح بعدم تشريد العمال، ويسمح باستمرار عملهم بأجر كامل بدلا من إجبارهم على الخروج للمعاش بمختلف الحجج. يقول أحد العمال فى الشركة إن قيمة تعويضات المعاش المبكر تبلغ ٣٠ مليون جنيه. فلماذا لا يوجه هذا المبلغ للإنتاج ويستمر العمال فى عملهم بمرتباتهم؟!

العمال يطالبون:

- إقالة رؤساء الشركات القابضة والشركات التابعة الذين يتعمدون التخسير
- رجوع الشركات التى تم إلغاء بيعها بحكم قضائى نهائى، ورجوع العمال المفصولين إليها وتشغيلها
- فتح المصانع المغلقة من القطاع الخاص والتى يزيد عددها عن أربعة آلاف مصنع
- تحديث وتطوير وصيانة الآلات.
- تدريب العمال وتنمية مهاراتهم
- عدم التصرف فى أصول الشركات والتى هى من عمل وعرق العمال بدون الرجوع لرأى الجمعية العمومية للعاملين بكل شركة حتى يتم استثمار الأصول بشكل صحيح بدلا من الفساد المستشرى ببيعها بأبخس الأثمان.

هل تعرفون ياسادة ما معنى أن يجيئ العامل والعاملة إلى المصنع يريد العمل فلا يجد؟ هل تعرفون معنى أن تجلس عاملات سجاد المحلة فى بيوتهن ومنهن المرأة المطلقة والأرملة المعيلات لأسرهن؟ هل تعرفون ما معنى أن يجيئ موسم العيد والمدارس والعمال جيوبهم خاوية؟ ياسادة للصبر حدود.

انقذوا الصناعة المصرية

٢ - الحديد والصلب

ينص الدستور المصرى فى الفصل الثانى باب المقومات الاقتصادية على التزام الدولة واهتمامها بكل مجالات الاقتصاد المصرى. المادة ٢٧ تنص على أن "النظام الاقتصادى يهدف إلى تحقيق الرخاء من خلال التنمية المستدامة والشفافية". كما تنص المادة ٢٨ "الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والمعلوماتية مقومات أساسية للاقتصاد الوطنى تلتزم الدولة بحمايتها". والمادة ٢٩ "الزراعة مقوم أساسى للاقتصاد وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وتنمية الريف المصرى وتخصيص نسبة من الأراضى المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين..... وتلتزم بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى وشراء المحاصيل الزراعية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح". المادة ٣٢ "موارد الدولة الطبيعية ملك للشعب تلتزم الدولة بالحفاظ عليها وحسن استغلالها وعدم استنزافها ومراعاة حقوق الأجيال القادمة، ولا يجوز التصرف فى أملاك الدولة العامة". المواد ٣٣ و ٣٤ "تحمى الدولة الملكية بأنواعها الثلاث العامة والخاصة والتعاونية، وللملكية العامة حرمة لا يجوز المساس بها". المادة ٤٢ "يكون للعاملين نصيب فى إدارة المشروعات وأرباحها". هذا غير المواد التى تنص على حق الشعب المصرى وفى القلب منه العمال والفلاحين، فى السكن والغذاء والصحة والتعليم والعمل والخدمات.

إذا كنا تحدثنا فى الفصل السابق عن صناعة الغزل والنسيج، فسنفرد الحديث فى

هذا الفصل عن صرح عملاق من صروح الصناعة المصرية: صناعة الحديد والصلب. ولابد من أن نبدأ بأن حق الإضراب حق كفله الدستور المصرى للعمال، ونصت عليه العديد من المواثيق الدولية الموقع عليها من الحكومة المصرية. فقد نصت المادة ٩٣ من الدستور المصرى على أن هذه المواثيق جزء من التشريع المصرى.

الكلام هنا عن الإضراب الذى بدأ من أسبوعين لعمال الحديد والصلب فى حلوان من أجل تحقيق مطالبهم بعدما ضربت الإدارة عرض الحائط بمطالبهم وحقوقهم المشروعة، وكان على رأسها مطالب بتشغيل الشركة والأفران متهمين إدارة الشركة ورئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية بانتهاج سياسة متعمدة لتخسير الشركة وذلك عن طريق التقصير فى توريد الفحم اللازم لتشغيل الأفران، وعدم الاهتمام بتوفير الصيانة المطلوبة لكافة معدات الشركة، وضعف التسويق لبيع منتجات الشركة، مع وجود كميات هائلة من إنتاج المصنع بمخازن التشوين، وزيادة الأعباء المالية عن طريق الفحم المستورد بأسعار باهظة، مما أدى إلى توقف بعض خطوط الإنتاج بالكامل.

لاحظوا يا قارئات وقراء التشابه بين ما يحدث بين صناعة الحديد والصلب وما قلناه فى الفصل السابق عن انتهاج نفس السياسة للقضاء على صناعة الغزل والنسيج من تعمد الإدارة تخسير الشركة، والاستغناء عن العمال وانتهاج مبدأ المعاش المبكر، وعدم تزويد الشركة بالخامات.

إنه منهج فساد قطاع الأعمال الذى يضم ٩ شركات قابضة، فعندما تجلس مع عمال الحديد والصلب تجد الكلام على لسانهم: هناك أربعة أفران للشركة، لم يتم تحديثها منذ إنشائها فى نهاية الخمسينات، مما لا يمكن الشركة من المنافسة فى السوق بالمعدات القديمة المتهالكة. الذى يتم تشغيله هو الفرن ٣ فقط ويشتغل بنصف

طاقته، فهو ينتج الآن ٣٠٠ ألف طن بدلا من ٧٠٠ ألف طن لعدم وجود الكوك وعدم تطوير الفرن. ويقول العمال أن تطوير الفرن سيؤدى إلى رفع إنتاجيته إلى مليون ومائة ألف طن.

كان بالشركة فى أوج ازدهارها ٢٧ الف عامل، تم الاستغناء عن معظمهم ووصل العدد الآن إلى ١٢ ألف عامل، وخطة الشركة القابضة الفاسدة تقليصهم إلى ٧٥٠٠ عامل عام ٢٠١٥.

ويتكامل عمل شركة الحديد والصلب مع شركة فحم الكوك المجاورة لها. وبنفس الطريقة المرسومة والمعهودة فقد تم تقليص عدد العمال من ١٣ ألف عامل إلى ٢٤٥٠، ومطلوب تقليصهم إلى ٦٠٠ عامل، مما يحمل العامل أعباء لا طاقة له بها.

عندما أضرب عمال الحديد والصلب كانت لهم عدة مطالب على رأسها:

١- إقالة رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية.

٢- صرف مجنب الحافز (ومصدره هو ٧٪ يتم خصمها من حوافز العمال شهريا لكى تصرف على أربع دفعات سنوية)، أى أن مصدر الحافز هو الخصم من الحوافز المصروفة للعمال. وللعمال ستة عشر شهرا حافزا لم يتم صرفهم، بالإضافة إلى ثلاثة أشهر من السنة الماضية.

٣- عودة العمال المفصولين العام الماضى نتيجة مشاركتهم فى الاعتصامات السابقة.

٤- تشغيل المصنع بكامل طاقته.

وإذا دققنا فى مطالب عمال الحديد والصلب والكوك، نجدها نفس مطالب قطاع الغزل والنسيج من مطالبتهم بتشغيل مصانعهم بكامل طاقتها، أى أنهم يريدون

زيادة الإنتاج من أجل الوطن والتنمية وتوفير المرتبات والحوافز لهم فى نفس الوقت.
ونجد أن العقبة التى تقف أمامهم هى نفس سياسات الفساد والخصخصة منذ عهد الرئيس المخلوع مبارك، فلم يتغير شيئ على أرض الواقع رغم الوعود التى نسمعها عن التنمية الإنتاجية الشاملة، وعن عودة المصانع، وعن أهمية دوران عجلة الإنتاج.

الكلام لا يبنى بلدا، نحن نحتاج إلى إرادة سياسية لحماية القطاع العام وإنشاء وزارة للقطاع العام تنهض به ليكون صرحا للتنمية بدلا من تبعيته لقطاع الأعمال الذى يتبع وزارة الاستثمار، وهى تعمل بخطى سريعة على تصفيته.

انقذوا الصناعة المصرية

٣ - شركة طنطا للكتان والزيوت

مازالت ترن فى أذنى هتافات عمال شركة طنطا للكتان فى أوائل عام ٢٠١٠ فى إعتصامهم الشهير على مدى ثلاثة شهور أمام مجلس الوزراء فى شارع حسين حجازى المتفرع من شارع القصر العينى: "لا سعودى ولا يابانى، مصنعنا يرجع من تانى"، "المصنع مصنعنا بنيناه بعرقنا، قوتنا وقوت ولادنا".

شركة طنطا للكتان والزيوت، إحدى شركات هيئة القطاع العام للصناعات الكيماوية، كبرى شركات الشرق الأوسط العاملة فى مجال زراعة وصناعة وتسويق وتصدير الكتان ومشتقاته، والتى أصبحت تابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية التى تتبع قطاع الأعمال العام منذ صدور قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، والذى كان حجر الزاوية فى خصخصة القطاع العام وسياسات نهب المال العام وسياسات الفساد العام فى عهد المخلوع حسنى مبارك. لقد أوضحنا فى المقالات السابقة كيف أن الشركات القابضة جاءت وانتهجت سياسة بيع وتخسير القطاع العام مع العمد وسبق الإصرار والترصد.

ومن عجائب الدنيا فيكى يامصر أن رئيس الشركة القابضة للصناعات الكيماوية كان عضوا فى اللجنة التى باعت شركة طنطا للكتان للمستثمر السعودى، حيث تم بيعها عام ٢٠٠٥ بمبلغ ٨٣ مليون جنيه بما يوازى فى هذا الوقت ٨٪ فقط من قيمة الأرض المقامة عليها الشركة. فالشركة مقامة على ٧٤ فدان (٣١٠ ألف متر)

فى موقع متميز، غير أصولها المتمثلة فى ٧ مصانع، غير المخازن وسيارات الركوب والنقل والمعدات، غير اسمها التجارى المعروف، غير قيمة الأرض التى كانت تقدر وحدها فى ذلك الوقت بمليار جنيه وفقا لحديث الدكتور أحمد السيد النجار فى أهرام ٨ ديسمبر الحالى. كل ذلك تم بيعه لقاء ٨٣ مليون جنيه فقط دفع المشترى السعودى منها ٤٠٪ كدفعة اتفاق، والباقى على ٣ دفعات.

تعالوا بنا ياسيدات وياسادة لنتعرف عن قرب على هذه الشركة. تحتوى الشركة على المصانع التالية:

١ - مصنع زيت وكُسب الكتان لإنتاج زيت البويات والفاخر والسلقون وكسب بذرة الكتان لمصانع الأعلاف المحلية وللتصدير

٢ - مصنع الدوبارة لإنتاج حبال الكتان والدوبارة وشريط الكتان للسوق المحلى والتصدير

٣-مصنع الخشب الحبيبى لإنتاج الخشب الحبيبى السادة والمغطى بالميلامين والمكسى بالقشرة الطبيعى، والذى يتفوق على المستورد.

٤ - مصنع المنتجات الخشبية لإنتاج الأثاث والأبواب والشبابيك والمطابخ وجميع المنتجات الأخرى لزوم المنازل والفنادق والمكاتب بأفضل الخامات وأرقى الأذواق وبما يناسب كافة المستويات والإمكانيات، وخشب الكونتر المكسو بالميلامين، والخشب الرفيع بديل الأبلكاش، والذى يستخدم فى صناعة الديكور والأثاث ويحد من الاستيراد، بل ويفتح سوقا جديدة للتصدير

٥-مصنع الكتان لإنتاج شعر الكتان ومشتقاته للتصدير ولصناعات الغزل والنسيج والورق الفاخر مثل ورق البنكنوت وورق السجائر.

منذ بيع الشركة فى ٢٠٠٥، والكلام هنا للعمال، بدأ المستثمر فى تصفيتها وإيقاف خمس مصانع من مصانعها وتشغيل أربعة فقط. وبدأت المشاكل مع العمال من عدم صرف العلاوات والأرباح وبدل الوجبات والاستغناء عن العمال وفصلهم. وكانت البداية فصل ٤٠ من العاملات و٣٥ من العمال. ثم سياسة التفاوض مع المفصولين فصلا تعسفيا، بعد الحكم برجوعهم من أجل خروجهم بمبالغ مالية زهيدة. وتستمر السياسات، وتتصاعد احتجاجات العمال التى وصلت إلى اعتصامهم فى شهرى نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٩ ويناير وفبراير ٢٠١٠.

وجاء دخول الحكومة للتفاوض وللمساومة على حساب العمال مقابل خروجهم خروجا جماعيا مقابل مكافأة ٤٠ ألف جنية يتم دفع نصفها من المستثمر، ونصفها من القوى العاملة، وكان ذلك فى عهد وزيرة القوى العاملة عائشة عبد الهادى، وبواسطة الوزيرة الحالية ناهد العشرى. وبالرغم من ذلك لم ينفذ المستثمر السعودى بنود هذا الاتفاق.

العمال لا يريدون الخروج من المصنع الذى بنوه طوبة طوبة بسواعدهم وعرقهم. إنهم يريدون العمل والإنتاج، يفتخرون بمصنعهم، يتجرعون مرارة تصفية المصنع وغلقه، يمدون الأيدى لاقتراض ما يسد رمق عائلاتهم حيث لم تكن مرتباتهم تصرف لهم.

بدأ العمال برفع قضايا لعودة المصنع وعودتهم للعمل. وصدر الحكم فى منتصف ٢٠١٠ بحبس المستثمر السعودى سنتين هو ورئيس مجلس إدارة الشركة للامتناع عن تشغيل الشركة والامتناع عن دفع التأمينات للعاملين فى الشركة. وتم طلب توقيفه عن طريق الإنتربول الدولى.

بدأت سلسلة جديدة من التفاوض بين المستثمر السعودى والعمال بواسطة السيدة ناهد العشرى فى عام ٢٠١٠ و٢٠١١ لخروج العمال للمعاش مقابل ٥٠ ألف جنية. نجح المستثمر، وبمعاونة مندوبى الحكومة المصرية، فى إقناع أكثر من

٥٠٠ عامل بقبول الصفقة. وتبقى ٣٥٠ عاملا يريدون ضخ بضعة ملايين فى الشركة من أجل دوران عجلة الإنتاج. ورفع العمال قضية بفسخ العقد وبطلان بيع الشركة ورجوع العمال المفصولين. وكان الحكم فى سبتمبر ٢٠١١ انتصارا وتتويجا لنضال العمال بعودة الشركة وفسخ عقد البيع وبطلانه وعودة جميع العاملين. وتأكد هذا الحكم بحكم نهائى فى أكتوبر ٢٠١٣. ولم تنفذ الحكومة هذا الحكم حتى يومنا هذا.

ومنذ أيام، وفى آخر جلسةِ بين العمال ورئيس الشركة القابضة للصناعات الكيماوية قال بالحرف الواحد: "ليس لنا شأن بحكم المحكمة. سنعيد تشغيل الشركة وسنأخذ من العمال حسب حاجتنا".

ما رأيكم أيها القراء فى استمرار مسلسل ضياع شركات القطاع العام وتخريب الصناعة والزراعة وطرد وتشريد العمال؟ أليس من حق العمال رفع قضية لتنفيذ الحكم على المسئولين؟ بالتأكيد من حقهم.

من المحلة عمار يامصر

عمار يامصر بشعبك، شبابك ورجالك، فلاحينك وعمالك ونسائك، عمار يامصر بشعب يحمل حضارته وأصالته وقيمه وأخلاقه منارة عبر تاريخ البشرية. أتيح لى فى آخر الأسبوع الماضى أن أتشرف بالذهاب إلى مؤتمر فى مدينة المحلة الكبرى، قلعة الصناعة المصرية للغزل والنسيج، لحضور مؤتمر لعمال المحلة وكل المعنيين بقضايا صناعة الغزل والنسيج. عقد ذلك المؤتمر بقصر ثقافة المحلة الذى فتح أبوابه للعمال والسياسيين والعلماء لحوار مفتوح امتد أكثر من ساعتين.

تذكرت وأنا فى الطريق إلى المحلة نضال وكفاح العمال قبل ثورة ٢٥ يناير من أجل تحسين مرتباتهم، من أجل غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، من أجل توفير الخبز المدعم لأهالى المحلة، من أجل حماية مصانعهم ومنتجاتهم التى تقوم على سواعدهم، وبخامات مصرية، وعلى رأسها القطن المصرى، أو كما كنا نطلق عليه الذهب الأبيض. وأجمع الحاضرون على أنه منذ إنشاء الشركة القابضة للغزل والنسيج والكوارث تهل على زراعة وتصنيع القطن. هتافات العمال ترن فى أذنى، "إسمع صوت المكن الداير، يقول بس كفاية مذلة" "نفس الصوت اللى فى حلوان، بيقول شدى الحيل يامحلة".

صوت المكن الداير يعنى الكثير للعمال وأسرهم، يعنى مزيد من الدخل لهم ولأسرهم، يعنى الاكتفاء الذاتى والإنتاج للتصدير. أليس كذلك؟! أكد العمال فى مؤتمرهم المعنون (إنقاذ الصناعة الوطنية) على ما تناولته فى الفصول السابقة من تعمد تخسير الشركات وتقصير التمويل ونقص المواد الخام. وها هى مشكلة توريد

القطن تتصدر مشاكل صناعة الغزل، وها هى مؤامرة تدهور إنتاج القطن المصرى، وتخصيصه للتصدير، بينما يتم استيراد الأقطان قصيرة التيلة التى تم تغيير الماكينات لتتناسب الماكينات الجديدة مع تصنيع القطن المستورد فقط.

بل والطامة الكبرى فى المواسم الأخيرة لم تشتر الحكومة القطن من الفلاحين بسعر مناسب يغطى تكاليفه مع هامش ربح للفلاح، مما أدى ببعض الفلاحين أن أحرقوا القطن فى الحقول بالذات فى الجمعة الثانية، لأن أجور جمعها أكثر من ثمن بيعها. تتفنن الدولة فى إهدار الزراعة المصرية وليس فقط الصناعة.

كما أجمع الحاضرون على أنه ليست هناك إرادة سياسية للمسئولين على رأس الدولة لحماية ودعم وتطوير شركات القطاع العام. وطالبوا بإلغاء القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، والذى بموجبه تحولت هيئات القطاع العام إلى شركات قابضة فى قطاع الأعمال العام، والذى جاء لبيع وتصفية وخصخصة القطاع، أو كما قال العمال "مصمصة ولصلصة الشركات والمصانع"!!

وطالب العمال بعودة الشركات للدولة ووزارة الصناعة. وطالب العمال الحاضرون من شركات متعددة بفتح المصانع المغلقة، وضخ الأموال لتسييرها، ودفع مرتبات العمال المتأخرة لبضعة أشهر.

ألم اقل لكم عمار يامصر؟

انقذوا الصناعة المصرية

٤ - شركة مصر للألبان

مستهل القرن الواحد والعشرين استضافت اليابان ٢٦ دولة من دول العالم فى مهرجان لمسرح الطفل تحت عنوان ماذا يريد أطفال العالم فى القرن الواحد والعشرين. سافرت إلى اليابان فى أغسطس سنة ٢٠٠٠ مع زملائى وزميلاتى فى الجمعية المصرية لهواة المسرح لنمثل مصر فى هذا المهرجان برائعة صلاح جاهين وسيد مكاوى وصلاح السقا (الليلة الكبيرة).

واستطاع المخرج عمرو دوارة أن يبهر دول العالم بتوظيف كل موروثاتنا الفنية والشعبية من فن خيال الظل، والعرائس، والأراجوز، والبانتوميم، والرقص الشعبى فى العرض الذى نال الدرع الأول مع خمسة دول. وكان على أن ألقى كلمة أجيب من خلالها عن ماذا نريد لأطفال العالم. ووجدتنى أقول بجانب الكلمات عن حق الطفل فى أن يعيش فى أمن وسلام بعيدا عن الحروب والقتل، وعلى كل الدول أن تمسح دموع الحزن وتضع البسمة على شفاه الأطفال. وختمت حديثى: "أريد أن ينعم كل الأطفال فى العالم بكوب من اللبن يوميا".

أنشئت شركة مصر للألبان عام ١٩٥٦. تلك الشركة التى تعتبر من أهم الصروح الصناعية فى ذلك الوقت، وكان هدفها الأساسى هو كوب لبن لكل طفل. استطاعت الشركة توفير منتجات الألبان فى ذلك الوقت بخامات طبيعية وبأسعار فى متناول الأسر المصرية لأنها كانت مدعمة من الدولة، وحققت تغطية السوق المحلى

بمنتجاتها، بل والتصدير إلى الدول العربية والإفريقية. وكانت مصر للألبان فخر للصناعة وللثقة بمنتجاتها.

تمر الأيام والشهور والسنون، وتبدأ الخطة الجهنمية لتصفية الشركات الصناعية المصرية كما قلنا فى الفصول السابقة. ويأتى قطار الخصخصة السريع وفقا لقانون قطاع الأعمال العام ٢٠٣ لعام ١٩٩١، حيث تحولت الهيئة العامة للصناعات الغذائية إلى الشركة القابضة للصناعات الغذائية، كما تحول القطاع العام إلى قطاع الأعمال العام الذى تعمل شركاته القابضة على تخسير الشركات وتصفيتها عمدا مع سبق الإصرار والترصد. وبدأت خطة تصفية مصر للألبان لصالح عدد من كبار رجال الأعمال المسيطرين على سوق صناعة الألبان.

شركة مصر للألبان صرح تتبعه عدة مصانع فى محافظات القاهرة، والإسكندرية، ودمياط، والدقهلية، وكفرالشيخ، والغربية، وأسوان، والاسماعيلية. وتبدأ الحلقة الأولى عام ١٩٩٨ فى تصفية وبيع مصنع (سيكلام) بالرأس السوداء بمدينة الإسكندرية بالبخس. المصنع الذى كانت قيمته الفعلية فى هذا الوقت لا تقل عن ٤٠٠ مليون جنية، تم بيعه بعشرين مليون جنيه! يابلاش!

مصنع بكامل أراضيه ومبانيه مقام على مساحة حوالى ٣٢ ألف متر مربع، وما يحتويه من عنابر إنتاج ومعدات ووسائل نقل وقطع غيار، واستراحة كبيرة ملحقة به، ومراكزتجميع الألبان، وعددها سبعة فى الإسكندرية والبحيرة. لصالح من هذه الصفقة الفاسدة؟! وتم بيع محل آخر ببور سعيد تابع للشركة ثمنة الفعلى ١٦ مليون جنية، تم بيعه باثنين مليون جنية.

تتسارع خطوات التصفية بعد سنة ٢٠٠٠، وتحت حجة مديونية الشركة يباع أحد مصانعها عام ٢٠٠٢ ب١٠٪ من قيمته الحقيقية. وتباع قطعة أرض للشركة ب٨٠٠٠

جنية للمتر رغم أن قيمته السوقية تبلغ ٢٥٠٠٠ جنية. وبدلا من أن يذهب عائد البيع لسداد مديونية الشركة تذهب لسداد مديونية الشركة القابضة للصناعات الغذائية.

وتجيئ الكارثة الكبرى عام ٢٠٠٨ لتضرب الشركة فى مقتل بعد توسعها فى بيع منتجات الألبان على مستوى مصر والشرق الأوسط وتمتعها برخص أسعارها، وتعاقدها مع دول عربية ومنها المملكة العربية السعودية والكويت والسودان على تصدير المنتجات لهم، وبالذات الجبنة المطبوخة رغم أنها أغلى من نظيرتها فى القطاع الخاص، فقد كان سعر كرتونة الجبنة المطبوخة فى ذلك الوقت ١١,٥ دولار، بينما يبيعها القطاع الخاص بـ١٠ دولار. لكن الدول المستوردة تعاقدت مع شركة مصر للألبان بعد إرسال عينات من إنتاج الشركة والقطاع الخاص للفحص بمعامل أوروبية، وتفضيل إنتاج الشركة المصرية للألبان لمطابقتها للمواصفات القياسية العالمية واستنادها إلى خامات طبيعية.

وفى نفس الوقت كان زبادى مصر للألبان تباع العلبة (١٧٠ جرام) بثمانين قرشا، وفى القطاع الخاص العلبة ٨٠ جرام بجنيهان. وكيلو الجبن البيضاء فى مصر للألبان ٩ جنيهات. لابد هنا ياسادة أن يتدخل أصحاب المصلحة فى إيقاف العمل بالشركة، أى الشركات الخاصة المنافسة فى مجال صناعة الألبان، وخاصة وأن البعض منهم ومن أقربائهم أعضاء فى مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية.

وفجأة، وبعد ١٥ يوم من انطلاق قطار التصدير للخارج، كان القرار رقم ٨٩٤ لسنة ٢٠٠٨ فى ٣ مارس بإغلاق الشركة بناء على ماقيل أنه مخالفات صحية من سقوط بعض بلاط الحوائط وتسريب من بعض الحنفيات دون القيام بأى تحليل طبى للمنتجات، التى كانت مطابقة للمواصفات فى معامل الخارج التى استشارها المستوردون. وتم إعطاء مهلة شهر للشركة لإصلاح العيوب. وبدلا من الإصلاح

الذى يتطلب كما يقول العمال بضعة أيام، لم يتم الإصلاح واستمر إغلاق الشركة.

ومع نضالات العمال ومطالبة نقابتهم المستمرة بفتح الشركة صدر قرار محافظ القاهرة بإلغاء الغلق الإدارى وإعادة فتح الشركة بقرار رقم ٤٠٩٣ لسنة ٢٠١٠ بعد موافقة الشئون الصحية بمحافظة القاهرة. وللآن لم يتم فتح الشركة وعودة العمل بها. خمس سنوات يتم فيها تصفية المصانع، وتسريح العمال والكفاءات، ومنهم الخبرات التى ذهبت لمصانع الألبان الخاصة. ويتم تفكيك الماكينات وبيعها على أنها خردة. وعندما اشتكى العمال وذهبت لجنة من الرقابة الإدارية، وجدت أن الخردة تحتوى على ماكينات جديدة ومنها ماكينة الجبنة الروكفور التى لا يوجد مثلها فى أى شركة فى الشرق الأوسط كله.

نفس السياسات التى تتعمد تخسير شركاتنا المصرية ووقف إنتاجها وتصفيتها. وتبقى كلمة أخيرة، وهى نداء للمسئولين، رئيس الوزراء ووزير التموين ورئيس الشركة القابضة، والذين وعدوا بتشغيلها عند زيارة رئيس الوزارة للشركة فى مارس ٢٠١٤. هذا النداء صادر من العاملين بالشركة وخاصة حسن يوسف رئيس نقابة العاملين بشركة مصر للألبان.

هل نحلم بكوب لبن لكل طفل فى مستهل العام الجديد؟

أنقذوا الصناعة المصرية

٥ - شركة المراجل البخارية

لا أنسى حتى هذه اللحظة نظرات الحزن والألم فى عين الأستاذ أحمد حمدى عبد القادر الشريف، والذى كان فى أوائل عام ١٩٩٤ مديرا عاما فى مصنع شركة المراجل البخارية، حينما أوقفنى ليقول لى: "خلاص هايبيعوا الشركة، عارفة يعنى إيه يبيعوا الشركة؟ يعنى نقضى على صناعة هاتخلينا متقدمين بين الدول وخصوصا فى الطاقة النووية." لم يترك لى فرصة الرد، واسترسل والكلمات تخرج من فمه متلاحقة: "تصورى، هايبيعوها بأقل من ثمن أرضها".

أعذرنى يا أستاذ حمدى، لم أكن أعرف وقتها حجم جريمة بيع شركة المراجل البخارية. لقد رحل عن دنيانا الأستاذ حمدى، الذى كان جارا لى وقتها هو وأسرته الكريمة فى مدينة البدرشين. رحل والحسرة تملأ قلبه وعقله على الشركة التى أفنى عمره بها هو وزملاؤه من العمال والموظفين والمهندسين، الذين بنيت الشركة بسواعدهم. تمر الأيام والسنون على جريمة البيع. ويستكمل العاملون فى الشركة، ومنهم حسن حامد أبو الذهب، رئيس النقابة المستقلة فى الشركة، يستكملون الكفاح بكل الطرق لتنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا بعودة الشركة نهائيا فى ١٧ ديسمبر ٢٠١٢.

تعالوا بنا نرجع ياسادة إلى بداية نشأة هذا الصرح العملاق سنة ١٩٦٢ على مساحة ٣٣ فدان على النيل فى مدينة منيل شيحة بالجيزة المقابلة لمنطقة المعادى على نيل القاهرة فى الضفة الأخرى. وكانت الشركة تقوم بإنتاج مراجل سعة تبدأ من

طن إلى ١٢ طناً فى الساعة فى المرحلة الأولى. ثم وصلت إلى ما يعادل ٣٠٠ طن بخار فى الساعة. ومراجل توليد كهرباء سعة ٣٠٠ ميجاوات. وقامت الشركة بتصنيع غلايات محطة توليد كهرباء شمال القاهرة بالتعاون مع شركة يابانية سنة ١٩٩٠، كما قامت بتنفيذ محطات أخرى للكهرباء فى الكريمات وعيون موسى وسيدى كرير. وتنتج الشركة أيضا مراجل مواسير مياه وأوعية غازات سائلة مثل تنكات النشادر، والتى كان يتم استيرادها من قبل بالعملة الصعبة.

ومن إنتاجها أيضا وحدات تنقية مياه الشرب، ووحدات تحلية مياه البحر بسعة ٣٠٠ متر مكعب فى اليوم. وتزويد المستشفيات والمصانع بالغلايات والأوعية. كما ساهمت الشركة مع الهيئة العربية للتصنيع بإنتاج معدات تخص الإنتاج الحربى فى الفترة ما بين حرب الاستنزاف ١٩٦٩ وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣. ومن أهم إنتاج للشركة كان تصنيع بعض أجزاء المفاعلات النووية للطاقة السلمية. ومن هنا كان الاحتجاج والهجوم من جانب إسرائيل عند إنشاء الشركة عام ١٩٦٢، سعيا لحرمان مصر من إنجازات تكنولوجية تمكنها من اللحاق بالعصر، حيث تدخل المراجل فى صناعات كثيرة تبدأ بالمفاعلات النووية ومحطات الطاقة الكهربية ولا تنتهى بالصناعات الغذائية والأدوية.

لقد بدأت الخصخصة بعد أن نص عليها اتفاق التثبيت والتكيف الهيكلى مع صندوق النقد والبنك الدوليين عام ١٩٩١. فبدأت التصفية بصدور القانون المشئوم رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ كما قلنا من قبل، الذى حول هيئات القطاع العام إلى شركات قابضة تملك حق بيع وخصخصة الشركات التابعة لها من القطاع العام. قبل صدور هذا القانون كانت الشركة قبل تصفيتها، وعلى مدى ثلاثين عاما، تنتج ما يكفى السوق المحلية المصرية ويتم تصدير الباقى للدول العربية بما يوفر مصادر للعملة

الصعبة لمصر. الآن ياسادة، وبعد الخصخصة، نستورد غلايات مستعملة من أمريكا وإيطاليا وألمانيا بما يقرب من مليار دولار سنويا. أليس ما تم من جريمة بيع الشركة يقع تحت بند الخيانة لهذا البلد العظيم مصر؟ أليس مما له مغزى عميق أن تكون تلك الشركة الاستراتيجية هى أولى الشركات التى تم خصخصتها؟!

نعود إلى بداية المؤامرة فى ٣٠ يونيو ١٩٩١، حيث بدأت أولى خطوات التصفية على يد الشركة القابضة للصناعات الهندسية بقيادة المهندس عبد الوهاب الحباك. فى ١٩ ديسمبر ١٩٩٢ تقرر تشكيل لجنة للتفاوض مع ثلاث شركات أخرى للمشاركة مع شركة المراجل والعمل معا كشركة واحدة. فى ٢٩ يوليو ١٩٩٣ بدأت الاستعانة بشركة فيكتور الأمريكية لعمل دراسات تمهيدا لبيع الشركة. فى ٤ فبراير ١٩٩٤ بدأت خطوات البيع فى عهد الدكتور عاطف عبيد كوزير لقطاع الأعمال فى وزارة الدكتور كمال الجنزورى. واستمرت الخطوات إلى أن تمت الموافقة على بيع الشركة عندما كان الدكتور عاطف عبيد رئيسا لمجلس الوزراء، الذى عين سكرتيره المهندس مختار خطاب وزيرا لقطاع الأعمال، وذلك فى ١٣ إبريل ١٩٩٤.

"اتفرج وشوف النهب والفساد على المكشوف". تمت الموافقة على بيع الأصول الثابتة للشركة فى ذلك الوقت ب١١ مليون دولار بما يوازى وقتها ٣٣ مليون جنية. يابلاش. أصول ثابتة من معدات ومنشآت قيمتها الحقيقية سنة ١٩٩٢ ٤٠٠ مليون جنية. وكانت الأرض المقامة عليها الشركة، وتبلغ ٣٣ فدانا على نيل مصر، تساوى وحدها ٣٠٠ مليون جنية. هذا غير قيمة الاسم التجارى للشركة والتصاريح الخاصة بالشركة،والصادرة من ألمانيا لصناعة البخار. كل هذا بملاليم ياسادة فى صفقات عادت بالملايين على الفاسدين المتآمرين.

لم يصمت العمال الشرفاء. كانت الدعوة القانونية الأولى ضد بيع الشركة فى يناير

١٩٩٥ بواسطة المحامى الفارس النبيل نبيل الهلالى، مع المناضل النقابى فايز الكرتة. وتم حفظ القضية لأسباب غير معروفة.

واستمرت محاولات استعادة الشركة قانونيا أمام القضاء الإدارى، والذى كان حكمه لصالح عودة الشركة وتشغيلها فى ٢١ سبتمبر ٢٠١١. وبعد عدد من الطعون من جانب الدولة كان حكم المحكمة الإدارية العليا النهائى هو عودة الشركة فى ١٧ ديسمبر ٢٠١٢ انتصارا لإرادة العاملين بالشركة. ولم يتم تنفيذ الحكم لأكثر من عامين حتى الآن. لصالح من تعجز الحكومة عن تنفيذ حكم قضائى نهائى؟ لصالح من تصفية وتدمير الشركة؟ لصالح من تشريد العمال والخبرات المصرية؟ ألم أقل لكم أن الحرب على الفساد تساوى الحرب على الإرهاب؟!

صحة المصريين أمن قومي يامسئولين

ما دفعنى لكتابة هذا الفصل هو قراءتى للاستغاثة المقدمة من بعض المستثمرين المساهمين بشركة مستشفى القاهرة التخصصى، والتى تضمنت أن شركة أبراج كابيتال دبى استحوذت على ٥٣٪ من أسهم المستشفى، ثم قامت بشطبها من البورصة المصرية، مما يعنى أن الشركة المالكة تتصرف كيفما تشاء بالمستشفى. وقد حدث هذا بالفعل، بالاستغناء عن الأطباء والمديرين ذوى الخبرة العالية، والعاملين بالمستشفى منذ نحو عشرين عاما، وتعيين أطباء ومديرين جدد منهم العضو المنتدب للمستشفى، وهو فى نفس الوقت مالك لشركة تأمين صحى خاصة تتعامل مع المستشفى ومديونة لها بمبالغ كثيرة.

غير أمور أخرى تحدث لا يعرف عنها العاملون شيئا مثل تعيين عمالة زائدة عن الحد، وصرف مرتبات سرية. فى نفس الوقت الذى لم يتم صرف الأرباح السنوية المعتادة للمساهمين. بل أعلنت الإدارة أنها ستوقف صرف الأرباح لعدة سنوات لاحتياج الشركة للتوسع.

وقد اشترت شركة أبراج أيضا مستشفى كليوباترا، ومستشفى النيل بدراوى، ومعمل البرج، و٤٩٪ من معمل المختبر، وجارى التفاوض مع مستشفيات كبرى، حيث تعتزم الشركة إدماج تلك المستشفيات والكيانات الصحية فى احتكار واحد كبير.

وتدق الاستغاثة ناقوس الخطر. تهديد الأمن القومى للبلاد بالاستيلاء على صروح طبية تقوم بخدمة علاجية لقطاع من المواطنين. كما تحذر الاستغاثة من

أن يعمل الموظفون بالمستشفى تحت قيادات أجنبية غير مصرية لهذه الشركة. ومن المعروف أن شركة أبراج هى مجرد وسيط لشراء تلك المؤسسات لصالح شركتين أخريين، إحداهما شركة (أوف شور) مؤسسة فى مالطة برأسمال اسمى ١٠٠ يورو، وهو أسلوب شركات غسيل الأموال المشبوه.

إنتو فين ياحكومة صحوا النوم. أين وزارة الصحة مما يحدث تجاه تشكل احتكار جديد للأجانب لقسم مهم من خدمات العلاج الطبى الخاص، مما يؤدى إلى رفع أسعار الخدمات المقدمة للمواطنين ويفتح المجال لتلك الشركات بالعمل مثلا فى تجارة الأعضاء! أليس كل هذا يضر بالأمن الصحى المصرى؟

ومن الجدير بالذكر أن مدير شركة أبراج كابيتال فى مصر هو رجل أعمال باكستانى يسمى عارف مسعود، وقد تم التحقيق معه عام ٢٠١٢ فى القضية رقم ١٠٤٢٧ المتهم فيها علاء وجمال مبارك وسبعة من رجال الأعمال بتهمة التلاعب فى البورصة وتسهيل الاستيلاء على المال العام. هذا هو المشهد الأول فى قضية صحة المصريين.

وإذا رجعنا إلى الوراء قليلا نشهد عددا من القضايا الهامة والقوانين التى يتصارع المسئولون لإصدارها، والتى عليها العديد من التحفظات ترقى للرفض الكامل ومنها:

القانون الخاص بالتجارب السريرية (الإكلينيكية)، الذى يسمح بإجراء شركاء الدواء الأجنبية التجارب على المرضى المصريين من أجل تشجيع تلك الشركات على الاستثمار فى مصر كما يقول أصحاب القانون. والتجارب السريرية تعنى دراسة تجرى لتقييم سلامة وكفاءة أى علاج أو عملية جراحية أو جهاز للعلاج أو التشخيص. ومن المعروف أن هذه التجارب والدراسات لها قواعد وبروتوكول يتم إعداده قبل البدء فى التجربة حرصا على المرضى الذين تتم عليهم هذه التجارب. وهذا البروتوكول

يجب أن يشترط على أن خيار المشاركة يعود إلى المريض، كما أن على المريض أن يعلم جيدا المخاطر والمنافع قبل الموافقة على المشاركة. ويجب أن يحتوى البروتوكول على قيود وقوانين لتوقيع العقوبة على الباحث الذى لا يطبق هذه الشروط. لأن التجارب على البشر لها قوانين وأخلاقيات.

وعند مناقشة هذا القانون تم رفضه من العديد من الجهات ومنها نقابة الأطباء ولجنة الأخلاقيات الطبية بكلية الطب جامعة الإسكندرية، ولجنة الدفاع عن الحق فى الصحة. وطالب الجميع بوضع شروط تحمى المصريين حتى لا نصبح فئران تجارب.

وننتقل إلى كارثة أخرى ياسادة يامسئولين يانائمين، وهى كارثة مشروع قانون بشأن المستشفيات الجامعية المقترح، والذى تم رفضه من أساتذة الطب بالقصر العينى وطب عين شمس وطب الأزهر والنقابة العامة الأطباء ولجنة الدفاع عن الحق فى الصحة. إن المستشفيات الجامعية تمثل خط الدفاع الطبى الأخير عن المواطن. عدد المستشفيات ٨٨ مستشفى تتبع ١٧ جامعة حكومية، تخدم ٣٠٪ من المرضى، وتقدم ٧٥٪ من الخدمات المهارية مثل علاج الأورام وجراحات وقساطر القلب والمخ وزرع الأعضاء وغيرها. كما تقوم بتعليم وتدريب طلاب الطب والأطباء، والقيام بالأبحاث العلمية فى مجال الطب، فهذا هو دور المستشفيات الجامعية بجانب تقديم الخدمة العلاجية. كما تحملت المستشفيات الطبية العبئ الاكبر خلال الحروب والكوارث والحوادث الكبرى.

وكانت الطامة الكبرى فى موضوع المستشفيات الجامعية هى بلورة مشروع قانون بشأن تنظيم العمل بالمستشفيات الجامعية، يسلب تلك الجامعات المستشفيات التابعة لها، بالفصل بين الأقسام الإكلينيكية بالكلية مثل قسم الجراحة والباطنة والنساء وغيرها، وبين الكلية فتقتصر وظيفة تلك الأقسام على المحاضرات النظرية بدون

تدريب عملى! ويتضمن فى المادة ١٥ تحويل المستشفيات الجامعية إلى وحدات مستقلة إداريا وفنيا وماليا وتتكون موارد ميزانيتها من عائد الخدمات التى تؤدى للغير، والتبرعات التى يقبلها مجلس الأمناء، وعائد استثمار الأموال الخاصة بالمستشفى مقابل العلاج بأجر وفقا لما يحدده المجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية. هذه المادة لا يوجد فيها أى ذكر لتخصيص ميزانية للمستشفيات الجامعية من ميزانية الدولة أو ميزانية وزارة التعليم العالى أو الصحة. لا يوجد ذكر فى القانون لمسئولية الدولة، كما لا يوجد ذكر لطبيعة الهيئة الجديدة بمعنى هل ستظل هيئة غير ربحية مثل وضع المستشفيات الجامعية الآن أم ستتحول إلى شركات ربحية؟

يجيب على هذا السؤال الهام محضر اجتماع مديرى المستشفيات الجامعية بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠١٢. حضر هذا الاجتماع مديرو المستشفيات الجامعية مع وزراء التعليم العالى والصحة ورئيس المجلس الأعلى للجامعات الدكتور أشرف حاتم، وناقشوا مشاكل المستشفيات الجامعية وطرحوا حلا لها يتمثل فى تحويل كيانها القانونى إلى شركات!!!

صحة المصريين ياسادة يامسئولين ليست للبيع، وأفراد الشعب المصرى ليسوا فئران تجارب، صحة المصريين خط أحمر وأمن قومى لا يمكن المساس به، فالصحة حق للمواطن وخدمة وليست سلعة!

انقذوا الشركات المصرية

٦ - مساهمة البحيرة والعقارية

أتساءل يوميا قبل أن أنام: كيف ينام المسئولون ملئ الجفون بينما العاملون والموظفون لديهم لم يأخذوا مرتباتهم لعدة شهور؟! كيف يهدأ بال المسئولين والآخرون ينتظرون فى الشارع، أو جالسون على المقاهى لأنهم لا يستطيعون الدخول إلى بيوتهم وجيوبهم خاوية، ومطالب أفراد الأسرة كثيرة، والحياة شاقة؟

هل تعرفون أيها المسئولون أن بعض العاملين فى شركة البحيرة لاستصلاح الأراضى بعد ٣٦ عاما من الخدمة فى الشركة بدلا من الحصول على مكافأة نهاية الخدمة، والتى تقدر بين ٢٠ و٧٠ ألف جنية، يذهبون كل شهر لتعطى لهم الشركة ٢٠٠ أو ٣٠٠ أو ٤٠٠ جنية من أجمالى المكافأة. وأحيانا يرجعون إلى بيوتهم وجيوبهم خاوية لأكثر من شهرين أو ثلاثة، وكأنهم يتسولون بعد أن أعطوا حياتهم للشركة! ومنهم الأرامل من السيدات اللاتى يترددن يوميا من أجل تسوية معاشات أزواجهم!

أحد العاملين بالشركة، والذى لم يقبض مرتبه منذ ستة أشهر أصيب بمرض فى الشبكية، ويريد صرف ولو جزء من مرتبه من أجل إجراء عملية حتى لا يصاب بالعمى. هل تعرفون يامسئولين أن تدهور الأحوال المعيشية للعاملين جعلت بعضهم يقترضون من البنوك بضمان مرتباتهم، والآن تعثروا فى سداد الديون مما أدى إلى كارثة تهديدهم بالحبس والحجز على أثاث منازلهم من قبل البنوك؟ بالمناسبة، فقد حدثت مئات من حالات الطلاق خلال تلك الشهور الستة!

إننى أتكلم ياسادة عن العاملين بشركة مساهمة البحيرة كبرى شركات استصلاح الأراضى بالشرق الأوسط، وأيضا الحال ينطبق على الشركة العقارية المصرية لاستصلاح الأراضى. تعالوا بنا نرى البداية.

تأسست شركة مساهمة البحيرة سنة ١٨٨١، واستصلحت أكثر من مليون فدان، منها نصف مليون فدان قبل ثورة يوليو ١٩٥٢. وبعد الثورة آلت الشركة إلى المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضى. وتم تأميمها عام ١٩٦١، وشاركت فى العديد من المشروعات الكبرى فى مجال استصلاح الأراضى ومنها مشروع توشكى، ومشروع الشيخ زايد فى الاسماعيلية، وترعة الشيخ جابر الصباح فى سيناء. وشاركت فى إنشاء محطات المياه بمدينة ١٥ مايو ومحافظة بنى سويف. كما يتبع الشركة عدد من القطاعات المتخصصة، منها قطاع الكراكات الذى قام بعمليات تطهير قناة السويس من الألغام بعد حرب ١٩٧٣. وشارك فى إنشاء وشق الترع وتطهير الترع والمصارف.

ومنها أيضا قطاع الطرق الذى قام بتنفيذ العديد من الطرق منها منطقة صفط اللبن بالطريق الدائرى وطريق إسكندرية القاهرة الصحراوى. وصلت العمالة بالشركة إلى ٥٠٠٠ عامل غير من يعملون بعقود فى مواقع العمليات التى يتم إسنادها إلى الشركة. وكان لشركة مساهمة البحيرة نشاطا خارج حدود مصر، حيث شاركت فى إنشاء الخزانات وبعض السدود العملاقة ضمن مشروع النهر الصناعى فى ليبيا، والمشاركة فى تطهير مجرى منابع النيل فى أوغندا. وقامت أيضا باستصلاح أراضى فى دولة السودان. أى أنها شركة عملاقة ولديها عاملون ذوى خبرة، وتعمل منذ ١٣٤ سنة! تمر السنون والأيام، وتنضم الشركة إلى هيئة القطاع العام وفقا للقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨، وتستمر فى العمل إلى أن نصل إلى خضوع الشركة، مثل غيرها من المصانع والشركات، للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، فأصبحت تابعة لقطاع الأعمال

وتابعة للشركة القابضة للتشييد والبناء منذ عام ١٩٩٢.

أعتقد ياسادة أننى فى الفصول السابقة أوضحت كيف أن سياسات الشركة القابضة تتعمد تخسير وتصفية الشركات التابعة لها، ويعشش فى مجالس إدارتها الفساد والفاسدين. فى ٢٧ إبريل سنة ١٩٩٤ تم تحويل الشركة وفقا للقرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٤، إلى "اتحاد العاملين المساهمين" والذى بموجبه تحولت إلى شركة مغلقة لا تخضع للجهاز المركزى للمحاسبات. وطبعا مثلما قال لى العاملون بالشركة ومنهم القيادى إسلام عبد السلام، مدير عام الشئون المالية والإدارية، وزميله سيد فتيحة الموظف فى قطاع المخازن. قالوا لى: المال السايب يعلم السرقة! وبدأ الفساد ينمو وبدأ تردى أحوال الشركة.

يستمر وقف حال الشركة وعدم إسناد مشروعات لها. فى ٢٢ يناير ٢٠١٢ يصدر الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء قرارا رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٢ لإنشاء الشركة القابضة لاستصلاح الأراضى وأبحاث المياه الجوفية، لتتبعها ٦ شركات منها شركة مساهمة البحيرة والشركة العقارية المصرية لاستصلاح الأراضى. وتم تأسيس هذه الشركة فى ٣١ مارس ٢٠١٣ برأسمال ٢٠ مليون جنية. واستمر الحال إلى أن تم فى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ عقد جمعية عمومية عادية وغيرعادية لإعادة أسهم العاملين بالشركة. فى ١٩ سبتمبر ٢٠١٤ تم شطب اتحاد سوق المساهمين من هيئة سوق المال ورجعت الشركة مرة أخرى للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

ولكن الحال هو الحال، ولا يتم إسناد مشروعات للشركة، وانخفض عدد العاملين بها من ٥٠٠٠ إلى ٣٧٠٠ عامل. كما انخفض عدد العاملين بالشركة العقارية إلى ١٧٠٠ عامل، ويتم الضغط على العمال لإجبارهم على الخروج للمعاش المبكر أو الاستقالة. هذا غير التعسف تجاه القيادات التى تطالب بتشغيل الشركة وحقوق العاملين.

والفساد ما زال مستمرا منذ ما قبل ثورة يناير وحتى الآن، وإليكم المثال التالى: تم بيع ٢٦٨٢ فدان من أجود الأراضى المستصلحة بطريق مصر اسكندرية الصحراوى، والتى كانت منتجاتها من أجود منتجات التصدير. تم البيع لأحد كبار المستثمرين بتعليمات من جمال مبارك وهادى فهمى رئيس الشركة القابضة هذا الوقت بمبلغ أقل من سعرها مما أهدر على الدولة ٢٠٠ مليون جنية. مثال آخر: تم سحب ٣٢٥ مليون جنية على المكشوف من البنوك ولم يتم تسديدها مما أدى لتراكم فوائد الدين التى تعدت أصل الدين كما يقول أحد العمال، مما اضطر المسئولين بمجلس إدارة الشركة لعمل اتفاق مع البنوك بإسقاط الفوائد، وإسقاط أصل الدين بثلث مساحة ورش الشركة، والتى تصل إلى ٩٠ ألف متر مربع. ما رأيكم ياسادة فى كل هذا الفساد؟!

العاملون بالشركة يريدون إعادة تأهيل الشركة فنيا وإداريا وماليا وإعادة تشغيلها ومحاسبة جميع القيادات السابقة المسئولة عن تدهور حال الشركات وخسائرها وإسناد عمليات استصلاح الأراضى لها بدلا من شركات القطاع الخاص، وصرف المرتبات والمستحقات المتأخرة.

الأموال المهربة وأموال الضرائب بدلا من التوسل

طالعتنا جريدة الوطن خلال هذا الأسبوع بانفراد عالمى عن الحسابات السرية للمسئولين ورجال الأعمال على مستوى العالم ومنهم المصريين فى بنوك سويسرا. وكان ذلك ضمن تحقيق اشترك فيه مائة وأربعون صحفيا من ٤٥ دولة. وانفردت الجريدة بالإعلان عن الأموال المهربة ببنك واحد هو HSBC بالنسبة للمصريين سواء كانوا مسئولين سابقين أو رجال أعمال تبلغ ٣,٥ مليار دولار، أى ما يزيد عن ٢٦ مليار جنية مصرى.

فى بنك واحد ياسادة ياقراء ٢٦ مليار جنية غير باقى الفلوس المهربة للخارج فى بقية بنوك سويسرا وفى غيرها من البلدان، بما يعنى أن أموال المصريين التى تم نهبها فى عهد نظام الاستبداد والفساد والنهب العام (نظام المخلوع)، والتى تقدر بمئات المليارات لم يتم حتى الآن خطوات جدية للحصول عليها. فى الوقت الذى نتوسل ونتسول فيه منذ خمسة وعشرين يناير وحتى الآن أموالا من أجل حل أزمتنا الاقتصادية.

هذا غير أموال الضرائب التى لم يتم تحصيلها حتى الآن من كبار رجال المال والأعمال المتهربين من سداد ما قيمته أكثر من ٦٠ مليار جنية، حسب الإحصاءات الرسمية. وإذا توقفنا عند بند الضرائب، وهو أحد الموارد الرئيسية التى تستخدمها الحكومة فى الإنفاق على التنمية والخدمات، نجد أنه حتى عام ٢٠٠٥ كانت الضرائب التصاعدية تصل إلى ٤٢٪ كحد أقصى. تغير هذا القانون على يد يوسف بطرس غالى وزير المالية آنذاك، ليصبح الحد الأقصى ٢٠٪ فى سابقة نادرة فى عالم رجال الأعمال.

وبعد الثورة وقف نموها عند ٢٥٪، فى الوقت الذى تصل فيه الضرائب التصاعدية فى الدول الكبرى إلى ما يدور حول ٥٠٪ وتصل حتى ٦٢٪ فى الدانيمارك.

هذا غير ما تم الصمت عنه من أموال الصناديق الخاصة، والتى قدرت فى المتوسط بمائة مليار جنية، والتى طالبنا بضمها إلى الموازنة العامة للدولة ولم يستجب لنا. إن ناهبى ثروات مصر لم يتهربوا فقط من سداد الضرائب، بل لم يساهموا فى التبرع بأى أموال فى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها مصر. هذا فى الوقت الذى أسهم الشعب المصرى العظيم بأكثر من ٦٤ مليار جنية لمشروع قناة السويس.

إلى متى تدلل الدولة كبار الاحتكاريين؟ إلى متى تطبطب عليهم فى نفس الوقت الذى تدور فيه كل الحكومات عقب ثورة يناير بمد اليد إلى الدول الخارجية للاقتراض، أو تعتمد على بعض المنح المقدمة لنا من بعض البلدان الصديقة؟ لقد أدمنت الدولة استمرار الامتيازات الممنوحة لكبار المحتكرين الأثرياء، وأدمنت الاقتراض من صندوق النقد الدولى وفقا لشروطه فى إعادة هيكلة السوق وخصخصة الشركات، بل والخدمات. هذه الشروط التى كانت سببا فى خراب الاقتصاد المصرى وتدهور أحوال الشعب المصرى وزيادة الفوارق بين الطبقات ووقوع أكثر من ٤٠٪ من الشعب تحت حد الفقر، وكانت سببا رئيسيا فى اندلاع ثورة يناير، والتى نادت بالعدالة الاجتماعية لتوفير معيشة آدمية وكريمة للمواطنين، والحصول على حق الصحة والتعليم والسكن والوظيفة.

دستور مصر العظيم الذى أجمع عليه الشعب فى عام ٢٠١٤ فى مادة رقم ٣٨، التى تنص على "يهدف النظام الضريبى وغيره من التكاليف العامة إلى تنمية موارد الدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ....تكون الضرائب تصاعدية، متعددة الشرائح على دخول الأفراد وفقا لقدراتهم التكليفية. ويعد من الأسس التى يقوم عليها النظام الضريبى تشجيع الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة وتحفيز دورها فى التنمية

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...أداء الضرائب واجب والتهرب الضريبى جريمة."

أين الدولة والحكومة من تطبيق هذه المادة بعد مرور عام على إقرار الدستور؟ أين تطبيق اللوائح والقوانين بشأن الضرائب التصاعدية وبشأن التهرب الضريبى؟

وبدلا من وضع خطة للتنمية تعتمد على مواردنا الطبيعية وتعبئة موارد الشعب، وتنمية مواردنا البشرية، وتدريبها ورفع مهاراتها، بدلا من وضع خطة تعتمد على التصنيع والزراعة بغرض الاكتفاء الذاتى، بل والتصدير، بدلا من كل ذلك تكون الأولوية لاستقدام المستثمرين الأجانب لضخ استثماراتهم فى مصر، وليت ذلك وفق خطة شاملة بما تحتاجه مصر من أولويات حتى يجئ المستثمر للمشاركة فى تنفيذ هذه الخطة. وليس فى تنفيذ ما يريده هو من مشاريع تحقق له المزيد من الربح والمكاسب دون فائدة مميزة للاقتصاد المصرى.

ورغم كل ما تم من تدمير لاقتصادنا ولقطاع الدولة نتيجة انتهاج سياسة الخصخصة منذ تسعينات القرن الماضى وحتى الآن، ما زلنا نمتلك ١٤٦ شركة قطاع أعمال عام تقع ضمن تسع شركات قابضة. تحتاج تلك الشركات إلى إدارة تتوفر لها إرادة سياسية لإعادة هيكلتها وإعادة إحلال وتجديد وصيانة معداتها، وتدريب العاملين بها، وضخ مواد خام لإدارة المكن، تحتاج هذا الشركات إلى القليل من المليارات لتعود صرحا عملاقا منتجا ومصدرا ومعتمدا على الأيدى العاملة المصرية، مثلما تحدثنا فى الفصول السابقة عن إنقاذ الصناعة المصرية.

إن الكرامة واستقلال الإرادة الوطنية تعتمد بالأساس على موارد البلد إذا أحسن استخدامها، وليس بتقديم كل التسهيلات للمستثمرين للقيام بمشروعات لا تعد من أولوياتنا، أو مجئ بعضهم للاستيلاء على مشروعاتنا ومصانعنا ومواردنا الطبيعية، وأموال بنوكنا كى يعملون ويتمتعون بالأرباح على الجاهز. (مش كدة واللا إيه؟!)

أغيثوا مزارعى قصب السكر فى صعيد مصر

جاءتنى استغاثة من مزارعى القصب وبالتحديد من مزارعى قرية المريس محافظة الأقصر بالإصلاح الزراعى، وكان عنوانها: "إنقذوا مزارعى قصب السكر من ظلم وجور وفساد جمعيات الإصلاح الزراعى بمديرية الأقصر". تعالوا بنا نسمع ونقرأ نص الاستغاثة، والتى أرسلها الحاج عبد العزيز عمران عبد البارى، نيابة عن المزارعين.

"يتعامل المزارعون مع الجمعيات التعاونية التابعة لبنك الائتمان الزراعى، حيث تقوم الجمعية بحصر المحاصيل الزراعية وعمل استمارة تسمى ٦ زراعة. ووفقا لذلك يقوم كل مزارع بالتعاقد مع مصنع السكر" (وسنضع هنا ياسادة خطا تحت بند تعاقد المزارع مباشرة مع مصنع السكر، وهذا يتم دائما مع كل المزارعين، ثم نستكمل نص الاستغاثة).

"بناء على العقد يقوم بنك الائتمان بصرف السلف الزراعية ومستلزمات الإنتاج من الأسمدة والمبيدات، كما يعتبر البنك مفوضا من المزارع فى التعامل مع المصنع بالنيابة عن العميل. يرسل البنك التفويض إلى المصنع، فيقوم المصنع بخصم مديونية المزارع لقاء ما تسلمه من مستلزمات إنتاج، ليرسلها مباشرة للبنك، ويقوم بإعطاء المزارع باقى ثمن محصوله من القصب بعد ١٥ يوم من توريد المحصول."

"والجمعية التعاونية تقوم بالإشراف على الزراعات والإرشاد ومراعاة المحاصيل، وذلك هو دورها، دون تحصيل أى شيئ من المزارعين." وما يحدث بالفعل فى مديرية الأقصر يشذ عن هذا ياسادة، كما يوضح لنا الحاج عبد العزيز. "فبدلا من التعاقد المباشر بين مزارعى القصب والمصنع كما يحدث فى جميع أنحاء

الجمهورية، إذا بالجمعية الزراعية تعتبر نفسها وصية على المزارعين وحلقة اتصال بينهم وبين المصنع، وتقوم هى، مخالفة للمتعارف عليه، بالتعاقد مع المصنع، وبالطبع يقوم المصنع، وفقا لهذا بإرسال ثمن المحاصيل التى قام بتوريدها مزارعوا الإصلاح الزراعى إلى الجمعيات بصفتها هى التى تم التعاقد معها. وهى مبالغ تقدر بالملايين. ولا يتم صرف مستحقات المزارعين إلا بعد انتهاء (موسم العصير) حتى يستفيد باشوات وباكوات الإصلاح الزراعى من الفوائد التى تقسم فى نهاية العام كمكافآت حسب راتب كل منهم. وليت أعضاء الجمعية يكتفون بذلك، ولكنهم، وبدون وجه حق، يأخذون مبلغ ٢٨ جنية مقابل كل طن قصب، تحت بند مصروفات خاصة بنقل السماد ومصروفات عصير".

وإذا كان الفدان ينتج ٤٠ طناً، فهذا معناه أن الجمعية تحصل عن كل فدان ١١٣٠ جنيها. أى أن الجمعية ياسادة تفرض إتاوة أو جباية على الفلاح المزارع دون وجه حق. وتستمر الشكوى والاستغاثة فى توضيح أن ما يلقاه المزارعون هو ظلم واضطهاد وغياب الإرشاد من قبل جمعيات الإصلاح الزراعى. ويطالب محرروا الشكوى بالآتى:

"نريد معاملتنا مثل جمعيات وبنوك الائتمان الزراعى، فالأرض ملكنا، ومعنا عقود ناقلة للملكية من هيئة الإصلاح الزراعى. ألم يإن الأوان لكى نعامل كراشدين، ونرفع عنا وصاية الفساد الكامن فى جمعيات الإصلاح الزراعى؟"

وتنتهى الشكوى بالملحوظة الآتية: "إن المتبقى من ثمن المحصول عن العام ٢٠١٣/ ٢٠١٤ لم يتم صرفه للمزارعين حتى الآن بجمعية المريس. هل من منقذ؟ هل من مغيث؟" إلى هنا تنتهى الاستغاثة، ولكن يتبقى حكايات مزارعى القصب ومشاكلهم، والتى تشترك مع مشاكل كل فلاحى مصر ومعاناتهم من إهمال الحكومات

المتعاقبة للزراعة ولشكاوى الفلاحين. بل وإصدار قوانين تزيد من إعبائهم وكأنها تدفع بالمزارعين لترك الزراعة.

مشاكل عديدة تواجه المزارعين المستأجرين المصريين. فقانون إيجارات الأماكن الزراعية رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ فى مصر، لا يحدد حدا أقصى لإيجار الفدان ولا حدا أدنى لمدة العلاقة الإيجارية. فى دول أخرى مثل فرنسا لا تقل مدة عقد إيجار الأرض الزراعية عن ٩ سنوات، مما يسمح للمزارع بعمل دورة زراعية والصرف على تحسين إنتاج الأرض. وفى دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين تقوم الحكومة بدعم المزارعين ماليا لزراعة منتجات للتصدير والمنافسة فى السوق العالمية فى منتجات مثل القطن.

ويواجه المزارعون أيضا فى الفترة الحالية غلاء سعر الأسمدة الزراعية، وارتفاع أجرة عمال جمع المحصول، وعدم التزام الدولة بشراء المحصول بسعر مجدى، مما يجعلهم نهبا للسوق المستغل لدرجة دفعت بعض مزارعى القطن لترك المحصول دون جمع، ودفعت ببعضهم الى بيع المحاصيل بأقل من تكلفة الزراعة. هذا غير المديونية المتراكمة على صغار الفلاحين، ومشكلات الرى والصرف.

نعود إلى قصب السكر. يستكمل مزارعوا القصب: "فى الوقت الذى وعدت فيه الحكومة بالقضاء على هذه السوق السوداء، كما وعدت بتوفير السماد فى جميع بنوك القرى والجمعيات التعاونية، نجد أنه تقرر صرف ١٣ جوال يوريا لفدان القصب، وبالسعر الجديد الذى زاد من ٧٥ جنيها إلى ١٠٠ جنية. ولإن الفدان يحتاج ١٦ جوالا من السماد فى العام، يضطر الفلاح لشراء ثلاثة أجولة بسعر يصل إلى ٢٠٠ جنية للجوال. هذا عن السماد. أما بالنسبة لباقى تكلفة الفدان، فقد زادت بعد زيادة سعر الوقود عام ٢٠١٣/ ٢٠١٤ فبلغت التكلفة الكلية لزراعة الفدان من محصول

القصب من ١٤٥٧٣ إلى ١٧٤٥٨ جنية (حوالى ٢٠٪) مما فاق سعر توريد قصب الفدان الواحد إلى ١٦٠٠٠ جنية قيمة ٤٠ طن قصب مضروبا فى سعر ٤٠٠ جنية للطن. أى أن خسارة الفدان وصلت هذا العام إلى ١٤٥٨ جنية، فضلا عن أن المزارع قد عمل مجانا طوال العام دون أجر. وبعد هذا كله قرر رئيس مجلس إدارة مصانع القصب صرف ٥٠٪ فقط من ثمن المحصول".

إننى أضم صوتى إلى صوت مزارعى القصب، منتجى مصر الحقيقيين، الذين يطالبون بالبدء بصرف جميع مستحقاتهم والتى لم تصرف حتى الآن، حتى يتمكنوا من توريد باقى المحصول الذى لا يملكون مصروفات العمالة التى تجمع المحصول، والنقل للمصنع وخلافه. فهل هناك من يرى، ويسمع، ويقرر مصالح هؤلاء المنتجين؟

محلاها عيشة الفلاح عايش متبهدل سواح

لماذا حين تحاول الحكومة حل أزماتها مع كبار الملاك أو كبار المحتكرين، أو كبار المستثمرين، أو كبار المتهربين من دفع الضرائب، أو كبار المتعدين على أراضى الدولة وعلى نهر النيل، تطبطب عليهم وتدلعهم، وتدخل معهم فى مفاوضات ومصالحات ومساومات، وقد لا تصل لحل فى قضايا متعلقة بحق الشعب وحق الدولة؟

أما حينما تكون الأزمة مع صغار الملاك، أو مع بقية فئات الشعب وخاصة الفقراء وصغار الفلاحين ومحدودى الدخل، فيتم الحل بالعنف والتدمير والتشريد؟ هنا تقف الدولة لتقول: "نحن نطبق القانون، ألا تريدون أن نطبق القانون؟

ومن لا يريد تطبيق دولة القانون؟ ولكننا نريد تطبيق القانون على الجميع دون استثناء، نريد تطبيق قانون الحد الأقصى للأجور دون استثناء ياسادة. ما قول الدولة فى بعض الفئات التى مازالت مستثناه؟

إننا نريد تطبيق القانون على الكبير قبل الصغير، بل ونريد تطبيق المادة الثامنة من الدستور، والتى تنص على "يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى، وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعى بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين".

هذه مقدمة لابد منها لكى نتكلم عن ما يحدث الآن مع الفلاحين المصريين. وسنستمر نطالب بتطبيق المادة ٢٩ الخاصة بالزراعة فى الدستور المصرى، والتى تتضمن أن الزراعة مقوم أساسى للاقتصاد الوطنى، والتزام الدولة بحماية الرقعة

الزراعية وزيادتها، والتزام الدولة أيضا بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى وشراء المحاصيل الزراعية بسعر مناسب يحقق هامشا للربح للفلاح، وتخصيص نسبة من الأراضى المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين.

وهنا ياسادة مربط الفرس. ففى زمن الاستبداد والفساد، حينما كان المخلوع حاكما للبلاد، كان يستحوذ على الأراضى كبار رجال السلطة والمال من المحاسيب، يستصلحها البعض، ويصدر منتجاتها للخارج، ويعيش متهنى ومتنغنغ من خير البلاد، بغض النظر عن مصالح خريجى الزراعة وصغار الفلاحين. أما أغلبية من أخذوا الأرض لم يقوموا باستصلاحها، بل إما تركوها ليزيد ثمنها وباعوها بعد ذلك بالملايين من تلك المضاربة، أو حولوها لاستمثار عقارى لا علاقة له بالزراعة والرقعة الزراعية. وكانت الدولة تغمض عينيها عن أحبائها من هؤلاء المستغلين الكبار.

أما صغار الفلاحين الذين صدقوا الدولة فباعوا ما يملكون وجاءوا لاستصلاح الأراضى منذ سنوات طويلة وأعطوها الجهد والمال والعرق، ولم تبخل الأرض عليهم بالمحاصيل. أتكلم هنا عن فلاحى أرض السادات الذين استيقظوا من نومهم على أصوات البلدوزرات التى دخلت أرضهم لتدمير الزرع والمحصول، وأكلت الأخضر واليابس لتطبيق القانون، حيث إن هذه الأرض وضع يد، رغم أن الفلاحين قاموا باستصلاحها منذ أكثر من عشر سنوات، ورغم أن معهم أوراقا تثبت تبعية هذه الأراضى لوزارة الزراعة.

يدور الحديث هنا على المشكلة الخاصة بأرض مدينة السادات التى تبلغ مساحتها ٧٥ ألف فدان، والتى قام الفلاحون، رغم شرائها من واضعى اليد، باستصلاحها وزراعتها وأصبحت مصدر رزقهم لسنوات طويلة. استيقظت الدولة فجأة الآن ودمرت زراعاتهم.

لماذا لا تجلس الدولة معهم لحل المشكلة؟ إنهم مستعدون لتقنين أحوالهم ودفع كافة الرسوم حتى يستمروا مستقرين فى زراعاتهم؟ هل رأيتم ياسادة يامسئولين فى وزارة الزراعة ومجلس الوزراء هؤلاء المزارعين فى وقفتهم أمام مجلس الوزراء وهم يلوحون بعيدان المحصول الخضراء المليئة بالثمار ويناشدونكم أن تتركونهم شهرين حتى يتم جمع المحصول ويبيعونه ويسددون مديونياتهم للبنك؟ هل سمعتم ياسادة يامسئولين الشاب الذى قال أنه مديون للبنك بأربعين ألف جنية وطلب من بين دموعه تركهم لحين جمع المحصول وتسديد المديونية؟ والله إن صورة تدمير زراعتهم لا تقل بشاعة عن صورة تدمير أشجار الزيتون واقتلاعها على يد الصهاينة فى أرض فلسطين!

هل هيبة الدولة وتطبيق القانون يكون بمعالجة الأخطاء والفساد الذى استشرى فى عهد النظام الأسبق بمزيد من الخطأ؟ هل تطبيق القانون يكون على الصغار فقط الذين لا سند لهم فى الوقت الذى يتم فيه ترك الكبار الذين ردموا مياه النيل وأقاموا الفيلات والقصور، ويتم التفاهم معهم الآن، بل يقول الوزير أنه يتم الاتفاق مع الكبار على أن يزيلوا المخالفات بأنفسهم (كما يحدث فى منطقة منيل شيحة)؟ سبحان الله! نترك أصحاب الجاه والمال ونفترى على الصغار الذين قال أحدهم نحن نزرع الأرض ليأكل منها كل الشعب المصرى، ومن عرقنا يأكل هؤلاء الكبار.

الفلاح هيلاقيها منين واللا منين؟ الفلاح بيلف ويدور حول نفسه كعب داير من وزارة الزراعة لبنك الائتمان الزراعى، للجمعية الزراعية، لهيئة استصلاح الأراضى، لهيئة الإصلاح الزراعى، لوزارة الأوقاف. يلف ويغنى ويقول سواح وأنا ماشى ليالى سواح ولا دارى بحالى، ولسان حاله يشكو المسئولين الذين ليس عليهم إلا إصدار القرارات والقوانين دون النظر لكل الظروف المحيطة بالمصريين، ودون الانحياز

لفقراء الشعب وعماله وفلاحيه. المسئولون الذين مازالوا يطبقون نفس سياسات نظام المخلوع التى تنحاز لكبار أصحاب الجاه والمال، وكبار المستثمرين. المسئولون الذين يسارعون بوضع قوانين لمزيد من التسهيلات والامتيازات لقلة من قمة الأغنياء على حساب أغلبية الشعب المصرى. فهل تسمعونهم أم مازالت الحكومة ودن من طين وودن من عجين؟!

تنمية الثروة البشرية والعدالة الاجتماعية أساس التنمية

اللى بنى مصر، واللى هايعيد بنائها هى سواعد وعقول المصريين. اللى بنى مصر واللى هايعيد بنائها هى أموال المصريين أولا وثانيا، ثم تأتى بعد ذلك أموال المستثمرين العرب والأجانب. مصر يبنيها ولادها حيث قوة العمل المصرية من سن ١٥ إلى أقل من ٦٥ سنة يصل عددهم إلى ثلثى المصريين، كما يصل شبابها منذ الولادة حتى سن الأربعين إلى ٣٠ مليون.

مصر فى عز شبابها، قادرة على بذل الجهد والعمل والعطاء، مصر تملك ثروة بشرية، وحينما نحسن استثمارها فإننا نضع مصر على خطوات التقدم وفى مصاف الدول الأولى.

إن تنمية الثروة البشرية يحتاج إلى تبنى هذه الثروة منذ بداية نشأتها بالتعليم والصحة وتوفير حياة كريمة، والاهتمام بتوفير سكن صحى ملائم للفقراء ومحدودى الدخل، وتوفير بدائل للعشوائيات غير الآدمية، وتوفير الخدمات من المياه النظيفة للشرب والصرف الصحى والطرق ووسائل الانتقال والكهرباء.

ثروة بشرية تحتاج إلى وقايتها من الأمراض، وإلى سن قوانين تلتزم من خلالها الدولة بتأمين صحى اجتماعى تكافلى شامل لكل المواطنين، ومن جميع الأمراض. ثروة بشرية تحتاج إلى نظام أجور عادل يرفع الحد الأدنى للأجور للحفاظ على القدرة الشرائية والعمل على رفعها للمواطنين، مع تقديم الدعم سلعيا كان أو نقديا للفقراء ومحدودى الدخل، وذلك جنبا إلى جنب مع ضبط الدولة للأسعار وتحديد هامش

الربح الذى لا يزيد فى معظم دول العالم عن ٢٥٪. وأيضا محاربة سياسات الاحتكار.

تنمية الثروة البشرية يحتاج إلى موارد للإنفاق الحكومى على الصحة والتعليم، وذلك بإقرار الضرائب التصاعدية التى ينص عليها دستورنا، وأتوقف عند هذه النقطة الهامة لأتكلم عن القوانين الصادرة خلال الفترة الماضية، والتى نصت على تخفيض الحد الأقصى للضريبة من ٣٠٪ إلى ٢٢,٥٪ وتثبيتها لعشر سنوات. كيف ذلك ولصالح من؟.

إن جميع دول العالم تحقق العدالة من خلال نظام ضرائبى تصاعدى يصل إلى ٦٢٪ فى الدانيمارك و٤٥٪ فى الصين و٤٠٪ فى كل من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا. كما تعمل الدول أيضا على حفز تنمية معدل الادخار المحلى، والتى تصل عندنا إلى أدنى مراتبها إذ لا تزيد عن ٥,٥٪ بينما تبلغ فى الصين قرب ٥٠٪.

تنمية الثروة البشرية تحتاج إلى اهتمام الدولة بالبحث العلمى والتعليم بكل أشكاله وخاصة التعليم الفنى الذى خصصت له الدولة وزيرا للاهتمام به والتوسع فيه زراعيا وصناعيا وتجاريا. ولكى يتم ذلك لابد من توفير الموارد وزيادة ميزانية التعليم للصرف على البنية الأساسية للتعليم، فالتعليم لا يحتاج فقط إلى تغيير المناهج ليصبح تعليما ينمى المعرفة والمهارات والانتماء، ولكنه يحتاج إلى بناء وتجهيز أماكن تلقى العلم من أول المدارس حتى الجامعات. يحتاج إلى زيادة المنشآت التعليمية وزيادة عدد الفصول وتجهيزها، فهناك أماكن فى قرى مصر يجلس فيها التلاميذ على الأرض فوق الحصيرة لتلقى العلم، وهناك فصول يصل عدد التلاميذ فيها إلى ٦٠ و٧٠ و٨٠ تلميذا.

تطوير التعليم يحتاج إلى الاهتمام بالمعلمين عن طريق التأهيل والتدريب، والمرتبات العادلة المجزية لتحمل تبعات المعيشة. مرتبات تغنيهم عن إعطاء الدروس الخصوصية.

تعليم يحتاج إلى مناهج تعليمية تواكب التطور والعلم الحديث، وتشجيع التلاميذ والتلميذات على ممارسة هواياتهم وتنمية مهاراتهم وتوجيههم إلى المجال الذى يحققون فيه تفوقهم. وإذا كان العقل السليم فى الجسم السليم، فالاهتمام بالمنظومة الصحية كما أوردنا يكون أساسا فى تنمية الثروة البشرية.

إن زيادة ميزانية الصحة والتعليم أساس للنهوض بالثروة البشرية والمجتمعات. تنمية الثروة البشرية يحتاج إلى تنمية متواصلة للمهارات البشرية سواء فى الداخل عن طريق التدريب والتأهيل للعمالة المصرية، بواسطة الخبرات المحلية والأجنبية، أو عن طريق البعثات الخارجية للاطلاع ودراسة أحدث ما وصل إليه العالم فى كل المجالات.

وإذا أردنا ياسادة تنمية اقتصادية حقيقية، فلابد من الاعتماد على العمالة المصرية وخلق فرص عمل لها. وأى استثمار محلى أو أجنبى على أرض مصر لابد أن يتضمن بجانب المشروعات الكبيرة والمستقبلية، لابد أن يهتم بجانب ذلك بالمشروعات المحلية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتعاونية، بجانب دور الدولة. مشروعات تستوعب الأيدى العاملة المصرية وتعمل على خلق فرص عمل للطاقات المعطلة التى تصل إلى ١٣٪ من قوة العمل وفقا للإحصاءات الرسمية. وهنا نقف منتبهين عند مادة فى قانون الاستثمار الجديد تسمح للمستثمرين بجلب عمالة أجنبية من الخارج بدون حد أقصى لنسبتها من إجمالى العمالة مما يضر بالعمالة المصرية. فلابد من تحديد حد أقصى لا يزيد مثلا عن ١٠٪. ولابد من إلزام المستثمر بتدريب العمالة المصرية على هذه الخبرات.

إن تنمية الثروة البشرية وتحقيق العدالة الاجتماعية وخلق مناخ يساعد على الاستثمار المحلى والأجنبى يحتاج إلى توافر إرادة سياسية جدية من الدولة لمحاربة الفساد، حيث إن تقرير منظمة الشفافية الدولية الأخير يضع مصر رقم ١١٨ من

١٧٨ دولة فى ترتيب عال من ناحية مدى انتشار الفساد.

كلمة أخيرة: بناء مصر يسير بشكل متوازن بين جلب الاستثمارات الكبيرة لمشروعات البنية التحتية والطاقة، وبين إصلاح ما هو موجود بالفعل ويحتاج إلى صيانة وإعادة تشغيل بكامل طاقته، مثل مصانع الحديد والصلب ومصانع الغزل والنسيج. وإعادة فتح وتشغيل المصانع المغلقة يحتاج إلى تنفيذ أحكام القضاء الإدارى بعودة المصانع التى بيعت فى عهد الفساد والاستبداد والخصخصة المباركى، وفتحها وعودة العمال لإعادة تشغيلها وإدارة عجلة الإنتاج.

لابد من سن قوانين تساوى بين المستثمر الجاد المحلى والخارجى. قوانين تضمن حقوق الدولة وحقوق العاملين مثلما تضمن حق المستثمرين.

إعلان شرم الشيخ والعدالة الاجتماعية

اشارإعلان شرم الشيخ فى نهاية القمة العربية السادسة والعشرين إلى أن مفهوم الأمن القومى العربى ينصرف إلى معناه الشامل وأبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية لصيانة استقلال الدول وسيادتها وسلامة أراضيها وأشار أيضا إلى المضى قدما فى مسيرة التطوير والتنوير وترسيخ حقوق المواطنة وصون الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية وحقوق المرأة العربية وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية وجودة التعليم كما اشار إلى دور المثقفين العرب ووسائل الإعلام ودور التعليم فى نشر الإعتدال والتسامح والتصدى للأفكار المتطرفة التى تنتشر ويكون نتيجتها تقسيم الدول على أساس عرقى ودينى وطائفى.

وفى الوقت الذى تم فيه ولأول مرة تفعيل مطلب قوة عربية عسكرية مشتركة للدفاع عن الأمن القومى العربى ووضع آليات لتنفيذها وخطة زمنية محدده وتشكيل قوة لحفظ السلم والأمن العربى لم يتم وضع خطط للبعد الاقتصادى لتحقيق تنمية اقتصادية تعتمد على الموارد العربية البشرية والمالية والثروات الطبيعية والتعدينية والتى تكفى إذا ما أحسن استخدامها لوضع الأمة العربية فى مصاف الدول الكبرى وتحقيق الرخاء للشعوب العربية وتقليل الفجوة الفاحشة بين القلة التى تستحوذ على السلطة والمال والأغلبية العظمى التى تقع تحت خط الفقر فى جميع البلدان العربية.

إن الأمن القومى العربى لا ينصب فقط على مواجهة الدول المعادية الكبرى وأدواتها فى الداخل التى تشعل الفتن والدمار ولكن أيضا وكما قيل فى القمة بتحقيق

مطالب الشعوب فى الحياة الكريمة وحق الصحة والتعليم والسكن والغذاء وحق العمل وتشغيل ما يزيد عن ١٧ مليون عاطل عربى وفقا للإحصاءات الرسمية.

لقد قامت الثورات العربية نتيجة لظروف متشابهة فى كل البلدان وهى إستمرارالنظم الحاكمة لعشرات السنوات والتى تقوم على الاستبداد والفساد وعدم الشفافية والإستئثار بالسلطة ورأس المال ولاتقوم بأى تنمية حقيقية وتخضع لشروط البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى إعادة هيكلة الإقتصاد الذى يقوم على السوق الحر وعلى خصخصة الشركات والمرافق والخدمات. نظم تقوم بنهب المال العام وانتهاك الحريات ومواجهة المعارضة الفعلية والحقيقية فى بلدانها، ونظم تابعة للدول الاستعمارية الكبرى تنفذ ما تريده هذه الدول من العبث بمقدرات الوطن العربى وقضاياه وثرواته مقابل السماح لهذه النظم الاستبدادية بالاستمرار فى الحكم.

قامت الثورات العربية على الفساد والاستبداد والتبعية وهتفت فى كل الثورات "الشعب يريد إسقاط النظام"، و "عيش حرية عدالة اجتماعية كرامة إنسانية". ولن تهدأ الشعوب إلا بعد تحقيق أهداف ثورتها التى قدمت فيها دماء آلاف من الشهداء من أبناء الوطن العربى.

الشعوب تعرف جيدا أن لا كرامة بدون استقلال للإرادة الوطنية، وأن لا استقلال للإرادة الوطنية بدون تنمية اقتصادية حقيقية تؤدى إلى الاكتفاء الذاتى والتصدير لما يزيد عن حاجتها، تقوم على حسن استخدام موارد الوطن العربى فيما بينها من ثروة بشرية وطبيعية ومادية. ثروة بشرية لابد من تنميتها وتأهيلها وتدريبها وتنمية مهاراتها، ثروة بشرية تنهض بالتعليم الذى ينمى الانتماء والمعرفة والمهارات.

ثروة بشرية من العاطلين تنتظر المشروعات العملاقة والمتوسطة والصغيرة لتوفير فرص العمل. ثروة بشرية تريد خطة زمنية للقضاء على الأمية. ثروة مادية تحتاج إلى

خطة لضخ الأموال والاستثمارات فيما بين الدول العربية بدلا من تكديسها فى بنوك الدول الاستعمارية الكبرى.

ثروة طبيعية وعلى رأسها النفط غير الثروة التعدينية فى بلدان الوطن العربى، غير ثروة الشواطئ والبحار والأنهار. كل هذه الثروة تحتاج إلى من يحسن استخدامها وتنميتها والاستفادة منها لوضع خطة اقتصادية مشتركة وتفعيل ما يسمى بمكتب الوحدة الاقتصادية والذى تم إنشاؤه عام ١٩٥٧ ليصبح الوطن العربى فى مصاف الدول الكبرى، بل وقادر على تحدى ومنافسة الاتحاد الأوروبى والدول الصناعية الكبرى.

سيقول من يقرأ هذه السطور إننى أحلم لأن كل دولة يحكمها نظام يبحث عن مصلحته فقط، بل وينظر تحت قدميه عند وضع خطته ولا ينظر إلى محيطه العربى والإقليمى والدولى. نعم أنا أحلم ولكن حلم الشعوب بتحول دائما إلى حقيقة لأن الشعوب لا تستكين، بل تعمل لتحسين أحوالها وتنتفض إذا ما طفح الكيل ولا ترضى بالذل أو التبعية.

نعم أحلم وأنا كلى يقين بتحقيق الحلم ولو بعد حين على يد الأبناء والأحفاد. أحلم وأنا كلى يقين بأن الشعوب تقدر وتستطيع عندما تريد. أحلم وأنا كلى يقين من أن النظم التى لا تستجيب إلى طموحات ومطالب وحقوق شعوبها إلى زوال، وأن الباقى هو الشعب.

أحلم وأطالب فى مصر بحكومة تؤمن بأن التنمية الحقيقية ليست فقط فى تدفق استثمارات من الخارج ولكن بالاعتماد على الذات والثروات الداخلية وعلى رأسها الثروة البشرية. التنمية الاقتصادية الشاملة تبدأ ببناء بلدنا صناعيا وزراعيا وتجاريا أولا وثانيا وثالثا. تبدأ بفتح مصانعنا المغلقة واستعادة مصانعنا التى رجعت لنا بحكم نهائى، وضخ الأموال لصيانتها وإعادة تشغيلها وإعادة عمالها مع تدريبهم

ورفع كفاءتهم ومهاراتهم.

تبدأ باستعادة الرقعة الزراعية ممن عبثوا بها والاهتمام بالفلاح المصرى. تبدأ بالمجئ بحكومة يتوافر لديها الإرادة السياسية للنهوض بالبلاد وليس باستخدام نفس السياسات القديمة للنظام القديم الذى ثار عليه الشعب وخلعه، والذى أدت سياساته إلى الخراب والدمار بمصر، وإلى تركيز الثروات والرجوع إلى مجتمع النصف فى المائة.

التغيير يبدأ بالحلم، وينتهى بتحقيقه!

الضرائب التصاعدية والعدالة الإجتماعية

ينص الدستور المصرى فى المادة ٣٨ (يهدف النظام الضريبى وغيره من التكاليف العامة إلى تنمية موارد الدولة وتحقيق العدالة الإجتماعية والتنمية الإقتصادية... يراعى فى فرض الضرائب أن تكون متعددة المصادر ٠٠٠تكون الضرائب تصاعدية متعددة الشرائح على دخول الأفراد وفقا لقدرتهم التكليفية ويعد من الأسس التى يقوم عليها النظام الضريبى تشجيع الأنشطة الإقتصادية كثيفة العماله وتحفيز دورها فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية٠٠٠اداء الضرائب واجب والتهرب الضريبى جريمة).

تعتبر الضرائب مصدرا رئسيا من مصادر إيرادات الدوله ويتم الإعتماد عليها مع بقية الإيرادات الأخرى فى الإنفاق على الخدمات كالصحة والتعليم وعلى المرافق كالكهرباء والمياة والصرف الصحى والطرق والنقل لتحقيق مطالب الشعب العادلة فى حياة معيشية كريمة.

فى جميع الدول وجميع الأنظمة ياسادة ياكرام تتصاعد الشرائح الضريبية كلما زاد دخل المواطن وكان فى مصر عبر العقود الماضية نظام ضريبى يقوم على الضريبة التصاعدية على الدخل بالنسبة للأفراد تصل إلى ٤٢٪ والشركات ٣٨٪ حتى عام ٢٠٠٥، وتم الغاؤها وفقا لرجال السياسات والسلطة والمال فى حكومة نظيف٠ وأصبح الحد الأقصى للضريبة فى ذلك الوقت ٢٠٪ فقط !!

ثم زادت على إستحياء بعد ثورة يناير عام ٢٠١١ إلى ٢٥٪ فقط وهذا ليس عدلا

لإنها ساوت بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الإحتكارية الكبيرة ۰ والأعجب من ذلك ياسادة أن الدولة أطلت علينا قبل المؤتمر الإقتصادى لتزف لنا بشرى أن الضريبة ستكون ٥ , ٢٢ ٪ ويتم تثبيتها لمدة عشر سنوات!! (وزغرطى ياللي مانتش غرمانة).

ماذا تفعلون ياواضعى القوانين؟ نفس الإمتيازات لأصحاب الجاه والثروات العالية ونفس المعاناة لأصحاب الفقر والجيوب الخاوية.

يصرخ المسؤولون فى الدولة ويولولون: "نريد توفير موارد من أجل البناء والتقدم وتحسين الخدمات". من أين ياعباقرة هذا الزمان، إذا كنتم تقللون موردا رئيسيا وهاما وهو الضرائب المباشرة على الدخل، وفى نفس الوقت تزيدون من الضرائب غير المباشرة التى يقع عبؤها الأساسى على الفقراء، الضرائب المحملة على السلع والاحتياجات والخدمات الضرورية مثل الوقود وضريبة المبيعات على كل شيئ. هل هذا هو العدل؟!

حضرت هذا الأسبوع بدعوة كريمة من مركز آفاق اشتراكية حلقة نقاشية تحت عنوان: الضريبة التصاعدية إحدى أدوات العدالة الاجتماعية، أدارها الأستاذ حسن بدوى وتحدث فيها كل من الأستاذ محمد نور الدين الباحث الاقتصادى المعروف والدكتور هانى الحسينى خبير الضرائب. تناول النقاش العديد من النقاط الهامة أضعها أمامكم.

أجمع الحاضرون على أن النظام الضريبى المصرى يحتاج إلى إعادة هيكلة، ومنحاز إلى الأغنياء، والمثال الصارخ على ذلك كما أسلفت من قبل ضريبة القيمة المضافة. كانت فى مصر ضريبة تصاعدية على الأرباح ورؤوس الأموال المنقولة فى القرن الماضى وحتى عام ٢٠٠٥، وفى عام ١٩٤١ تم فرض ضريبة استثنائية على أغنياء الحرب وصلت إلى ٥٠٪ واستمرت حتى عام ١٩٥٠ . وأن القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ فرض ضريبة عامة على الإيراد وصلت إلى ٥٥٪، ووصلت لأكثر من ذلك حتى

٩٠٪ بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، وتم إلغاء ذلك القانون عام ١٩٩٣، مما يؤكد كلامنا حول انحياز النظام الضريبى خلال عصر الفساد والاستبداد منذ أكثر من أربعين عاما عند الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى. وبدلا من تحصيل ضريبة تصاعدية عادلة كلما زاد الدخل وتراكمت الثروات مثل كل الدول، يتم تقليل هذه الضريبة المباشرة وزيادة الضرائب غير المباشرة على الفقراء، فهناك ٣٠ مليون فقير فى مصر يدفعون ضريبة المبيعات التمغات والرسوم مثل القادرين. هل تعلمون ياسادة أنه كانت هناك ضريبة على التركات بالإضافة إلى رسم أيلولة تصل إلى ٦٦٪ حتى تم إلغاؤها تدريجيا بدءا من عام ١٩٨٩.

إن الدول تسن قوانين وتفرض ضرائب على تحويلات الأموال للخارج، بل وتعمل بأنظمة تتيح التتبع الضريبى للأفراد خارج البلاد لمعرفة دخلهم من استثماراتهم، وتفرض ضرائب عليهم كحق لبلدهم، فلماذا لا يتم هذا فى بلدنا الذى تتسع فيه الفجوة بين المحتكرين الأغنياء وبين الفقراء فنرجع ثانية إلى مجتمع النصف فى المائة.

لماذا لا يتم فرض ضرائب تصاعدية على الثروات العقارية فى الوقت الذى يتم فيه تشجيع الاستثمار فى المجال الصناعى ومجال الخدمات بفئات ضريبية أقل بدلا من تثبيت الحد الأقصى للضريبة عند ٢٢,٥٪؟! أقترح خبير الضرائب الدكتور هانى الحسينى فرض ضريبة على الثروة والممتلكات، بالإضافة إلى الضريبة على الدخل. إن فرض هذه الضريبة سيزيد من الموارد لتمكين السلطة التنفيذية من توفير موارد للصرف على الخدمات وفى مقدمتها الصحة والتعليم بدلا من الصراخ للوزراء يوميا بأنه لا توجد ميزانية ولا توجد موارد، ويكون هذا مبررا لتدهور الخدمات ومعاناة المواطنين.

هل يمكن ياحكام يامسئولين ياوزراء يامختصين أن يكون هناك مناقشة مجتمعية حول النظام الأمثل لإعادة هيكلة النظام الضريبى من أجل مزيد من التنمية والعدالة الاجتماعية؟

هل تتوفر إرادة سياسية لتنمية حقيقية؟

طالعتنا الصحف فى مطلع الأسبوع بتأكيد المهندس إبراهيم محلب رئيس مجلس الوزراء أن الدولة تسعى لفتح ملف المصانع المتوقفة منذ سنوات وإعادة تشغيلها لتصل إلى كامل طاقتها. وشدد على أن القطاع العام ملك للمصريين جميعا، وأن الفترة القادمة ستشهد توفير الآلاف من فرص العمل. ونحن نعرف أن الدستور المصرى الذى أجمع عليه الشعب فى يناير ٢٠١٤ به مواد تؤكد على حماية الملكية العامة والعدالة الاجتماعية والتزام الدولة بمعايير الشفافية والحوكمة، ونظام ضريبى عادل، وتشجيع الاستثمار والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبيئيا، ومنع الممارسات الاحتكارية.

عزيزى القارئ، عزيزتى القارئة: لم ولن يصيبنى الملل من تكرار أن التنمية الحقيقية تقوم على تنمية قطاع الدولة ثم القطاع التعاونى، يشاركهما القطاع الخاص وفقا لخطة شاملة للتنمية تضعها الدولة.

لن يصيبنى الملل من تكرار أن تعبئة الموارد من أجل التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية تعتمد بالأساس على نظام ضريبى عادل يتطلب ضرائب تصاعدية كلما زادت شرائح الدخل كما أسلفت فى الأسبوع الماضى، واستنكرت وقوف الضريبة عند ٢٢,٥٪ وثباتها لمدة عشرة أعوام فى سابقة لم تحدث فى تاريخ مصر وربما العالم عبر الأزمان.

ياسيادة رئيس الوزراء، ياحكام، يامسئولين، لقد تحدثتم كثيرا عن التنمية وعن مكافحة الفقر والفساد، وعن الشفافية، وعن القضاء على البطالة. وهاهى تصريحاتكم

الأخيرة عن الاهتمام بالقطاع العام، ولكن تعالو بنا لنفتح الستار ونرى ماذا تم وما الذى يتم، فالأقوال وحدها لا تكفى.

وها هو قطاع صناعى هام هو قطاع شركات السكر والصناعات التكاملية. تلك الصناعة التى تعتمد على محصولى قصب السكر والبنجر. وفى مقالى السابق تحت عنوان: "أغيثوا مزارعى قصب السكر" تكلمت عن المعاناة التى يلقاها المزارعون بعد زيادة إيجار الفدان وتكلفته وزيادة سعر السماد وزيادة سعر الوقود فى عام ٢٠١٤ التى تسببت فى زيادة تكاليف الرى والحرث ونقل المحصول من الحقل للمصنع، مما أدى فى النهاية إلى زيادة تكلفة الفدان عن ثمن توريد المحصول بألف واربعمائة وثمانية وخمسين جنيها. وهذه الخسارة كما قال أهالى الأقصر غير المزارع الذى يعمل طوال السنة بدون أجر.

ومازالت شكواهم أيضا أنهم لم يتسلموا غير نصف ثمن المحصول حتى الآن مما يهدد بعدم جمع بقية المحصول، ويهدد زراعة القصب، وما يقوم عليها من صناعات. وعلى الجانب الآخر، وإمعانا فى تضييق الخناق على المزارعين وتهديد صناعة السكر، نجد الحكومة التى تتشدق بالحفاظ على القطاع العام وعلى الصناعة وخلق فرص العمل تسمح باستيراد السكر الرخيص من الخارج بلا حدود لعدد محدود من كبار المستوردين وترفض فرض رسوم إغراق على السكر المستورد لكى يجد الإنتاج المحلى مكانا له فى السوق ويكسب المنتج.

هذا الخبر أنقله لكم من جريدة الوطن الخميس ٩ إبريل الحالى فى الصفحة الثانية. تتناول تفاصيل الخبر انتقاد رئيس مجلس إدارة شركة الدلتا للسكر رفض وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فرض رسوم إغراق على السكر المستورد مؤكدا أن ذلك يهدد صناعة السكر الوطنية بالانهيار خلال ١٢ شهرا

فقط. وأوضح أن شركات السكر تسحب على المكشوف من البنوك لسداد مستحقات المزارعين، وأن البنوك الوطنية ترفض تمويل الشركات. كما أوضح السيد عبد الحميد سلامة رئيس مجلس الإدارة أن المخزون الحالى من السكر فى مخازن الشركات الوطنية يبلغ واحد ونصف مليون طن لم يتم بيع كيلو واحد منها! ولا يزال مزارعوا القصب والبنجر مستمرين فى توريد المحصول الذى من المتوقع أن يصل إلى ٥ , ١ مليون طن سكر مما يرفع مخزون السكر فى يوليو القادم إلى ثلاثة ملايين طن! "زغرطى ياللى مانتيش غرمانة"!

وهذا يعنى أن التصريحات شيئ والسياسات شيئ آخر. مازالت سياسات ما قبل ثورتى يناير ويونيو يتم تنفيذها وبجدارة فى مؤسسات الدولة. ما زالت السياسات الاحتكارية التى تقدم الامتيازات والتسهيلات لمستوردى السلع الأساسية حتى ما تنتجة مصر تؤدى إلى انهيار الصناعة المصرية وإغلاق المصانع، وانهيار الزراعة التى تورد الخامات إلى تلك الصناعات. ينطبق ذلك أيضا على زراعة القطن والكتان.

وسأعيد عليكم يا من تريدون الاهتمام بالتنمية وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر من أجل توفير فرص عمل لملايين الشباب العاطلين، وللعائدين من البلدان المشتعلة بالحروب والفوضى وعدم الاستقرار. يامن تتشدقون بأن القطاع العام كان سندا للدولة أثناء الحروب، وهو الذى يوفر السلع الأساسية، وبأسعار فى متناول الشعب الفقير، والذى يتحول يوما بعد يوم من تحت حد الفقر إلى فقير، ومن فقير إلى معدم، ومن معدم إلى ميت!

إن الشركات المتبقية من القطاع العام، هى ١٤٦ شركة تتبع ٩ شركات قابضة فى مجالات الغزل والنسيج، والصناعات المعدنية، والكيماوية، والغذائية وغيرها، مازالت مجالس إداراتها تقوم بنفس السياسات التى تتعمد تخسير الشركات التابعة

لها تمهيدا لبيعها وتصفيتها.

إن عمال مصر، والذين يريدون العمل والإنتاج والبناء، يطالبون بالآتى:

١- ضخ الأموال لتشغيل شركات القطاع العام بكل طاقاتها بدلا من الاشتغال بربع الطاقة مثل مصانع الغزل والنسيج بالمحلة والحديد والصلب بحلوان.

٢- توريد المواد الخام اللازمة لهذه الشركات.

٣- صيانة الآلات القديمة وتحديث الآلات والمعدات حتى تتمكن من زيادة الإنتاج والمنافسة.

٤- وقف سياسة الإجبار على الخروج إلى المعاش المبكر، وإلغاء سياسة وقف التعيينات الجديدة، مع إعادة تأهيل وتدريب العمالة.

٥- تنفيذ الأحكام النهائية التى صدرت بعودة الشركات، ومنها طنطا للغزل والكتان، والتى عادت بحكم نهائى فى أكتوبر ٢٠١٣، وشركة النصر للمراجل البخارية، والتى عادت فى ١٧ ديسمبر ٢٠١٢.

لا تنمية حقيقية بدون القطاع العام والانحياز للفقراء وبدون دعم الدولة للمزارعين والمنتجين، وسن القوانين لحماية الصناعة والمنتجات الوطنية.

لماذا لا يتم إسناد مشروعات للشركات المصرية

"نحيط سيادتكم علما بأن العاملين بالشركة لا يتقاضون رواتبهم الشهرية منذ عشرة أشهر اعتبارا من يوليو ٢٠١٤.......أكثر من ١٩ وقفة احتجاجية بموافقة الجهات الأمنية تمت وآخرهم ١٤ / ٤/ ٢٠١٥....نحن وأولادنا مشردون، فهل هذه هى العدالة؟...القائمون على الشركة القابضة لا يعيرون أى اهتمام بمشكلاتنا. نحن المنتشرون فى أكثر من ٢٠ محافظة، ولا ذنب لهم ولا لأسرهم فيما يجرى من تجويع متعمد بسبب عدم إسناد مشروعات للشركة"

هذه المقتطفات من استغاثة ١٧٠٠ عامل وعاملة بالشركة العقارية لاستصلاح الأراضى، والتى تم تأسيسها عام ١٨٨٩ برئاسة طلعت حرب باشا، وهى إحدى الشركات الست التابعة للشركة القابضة لاستصلاح الأراضى وأبحاث المياه الجوفية التابعة لوزارة الزراعة.

عشرة أشهر بدون مرتبات مما أدى إلى ٤٨ حالة طلاق، و٨٢ حالة طرد من السكن لعدم دفع الإيجار.

"...وحيث أن المعلن إليه لم يلتزم بشروط القرض وامتنع عن السداد منذ شهر ٨/ ٢٠١٤، وحيث أن البنك طالب المعلن إليه بسرعة سداد المبالغ المستحقة مرارا وتكرارا، إلا أن كل المحاولات باءت بالفشل الأمر الذى حدا بالبنك المدعى إلى توجيه إنذار رسمى على يد محضر ومعلن فى ١١ فبراير ٢٠١٥. ينتهى الإنذار بانتقال المحضر لإعلان المذكور بجلسة أمام المحكمة الاقتصادية بالمنصورة يوم الاثنين ٢٠

إبريل ٢٠١٥". هذا بعض ما تضمنه نص الإنذار المرسل مثله إلى أكثر من ٥٠٠ من العاملين بالشركة العقارية، وموجه إليهم من البنك الأهلى المصرى الذى اقترض منه العاملون بضمان المرتب مقابل تحويله للبنك لخصم ربعه. يعنى موت وخراب ديار.

ياترى يا هل ترى ياحكومة ماذا تنتظرين؟ بيوت وعائلات لم يدخلها جنيها واحدا من عشرة أشهر للعمال المعينين بالشركة. وما تم فى تلك الشركة يتم مع شركة مساهمة البحيرة لاستصلاح الأراضى التابعة لنفس الشركة القابضة، والذين لم يتسلموا مرتباتهم من ثمانى شهور. يدورون، يتوسلون، يتسولون، يقترضون، يصرخون بصوت عال لعل صوتهم يصل إلى المسئولين.

يعد المسؤولون بحل المشكلة، ولا حل. وفى ١٤ إبريل ٢٠١٥ توجه العاملون بالشركة العقارية إلى مقر الشركة القابضة لاستصلاح الأراضى وأبحاث المياه الجوفية بشارع العريش بحى الهرم، يطالبون بمطالب ثلاثة: صرف كامل مرتباتهم، وإقالة رئيس الشركة القابضة لاستصلاح الأراضى، وإسناد مشروعات لتشغيل الشركة التى تملك من العمالة والخبرات والمعدات، مما يمكنها من المشاركة فى مشروعات استصلاح الأراضى، ومنها مشروع المليون فدان ومشروعات حفر وتوسيع قناة السويس، والتى قال العاملون بشركتى العقارية ومساهمة البحيرة أنهم لم يأخذوا أى جزء من هذه المشروعات الكبرى، وتم إعطاء كل المشروعات للشركات الخاصة الكبرى. مع العلم بأن حجم الحفر الجاف ونقل الردم فى مشروع قناة السويس الجديدة ٣٥ مليار جنية، لم يتم إعطاؤهم ولو جزء بسيط كما يقولون. لقد قالوا "لو أعطونا جزءا ولو بنصف مليار جنية لتم تشغيل الشركة وتم توفير فرص للعمل وتوفير المرتبات، بل والأرباح".

ولكن الرياح لا تأتى بما تشتهى السفن، فالشركات القابضة كما أسلفنا من قبل

نشأت من أجل تخسير الشركات وإجبار العاملين بها على المعاش المبكر، ولم تقم بصيانة وتجديد وتحديث الآلات، ولم تقم بتدريب وتأهيل العمالة، ولم تقم بإسناد مشروعات للشركات التابعة لها، بل تعمدت عدم توريد مواد خام مثلما أسلفنا من قبل فى شركات الغزل والنسيج والحديد والصلب وطرة للأسمنت وغيرها وغيرها.

إن شركات استصلاح الأراضى، ومنها مساهمة البحيرة والعقارية، والتى يعمل بهما ما يزيد عن خمسة آلاف عامل، وساهمتا عبر عشرات السنين فى المشروعات الكبرى بتوشكى والشيخ زايد بالإسماعيلية، وترعة الشيخ جابر بسيناء، وشاركت فى إنشاء محطات المياه وعمليات تطهير قناة السويس، وإنشاء وشق الطرق والمصارف، وغيرها من مشروعات البنية التحتية، هى التى لا يسندون إليها فى الفترة الأخيرة أى مشروعات، فلماذا؟

إجابتى وإجابة العاملين بالشركات هى: أن سياسة الفساد المنحازة لكبار رجال المال والأعمال والمحتكرين من القطاع الخاص بإسناد المشروعات لهم، نفس سياسة خصخصة وبيع معظم القطاع العام، هى نفس السياسة التى مازالت قائمة بنفس القيادات التى تقوم الآن بتصفية الشركات المتبقية وتشريد العاملين بها. تلك هى السياسات التى ثار عليها الشعب فى ٢٥ يناير.

العاملون بالشركة العقارية مازالوا معتصمين بمدخل العمارة التى تقع بها مقر الشركة القابضة بعد أن أغلق رئيس مجلس إداراتها الشركة فى وجههم. ودخل بعضهم فى الإضراب عن الطعام لرفضهم ما توصل إليه المسئولون من الموافقة على صرف أربع شهور فقط من المرتب المتأخر. كما أن العاملين بشركة مساهمة البحيرة مازالوا معتصمين بمقرها الرئيسى بمحافظة الإسكندرية لحين صرف كامل مرتباهم.

ياسادة يامسئولين يا من تتقاضون رواتبكم كاملة، ومنكم رئيس الشركة القابضة

الذى يتقاضى عشرين ألف جنية شهريا، هل يكفى مرتب أربع شهور للعاملين بالشركة سداد إيجار السكن المتأخر وديون البنك ومصروفات من يعولونهم من العائلة، ومصروفات الدروس الخصوصية ونحن فى موسم الامتحانات. لقد أقسم بعض العاملين أن بعض أولادهم جلسوا فى البيت ولم يذهبوا للمدارس والجامعات لعدم توافر مصاريف الدراسة والمواصلات.

لقد تساءلت فى فصل سابق، هل تتوافر إرادة سياسية لتنمية حقيقية؟ وأتساءل هنا، هل تتوافر إرادة حقيقية لعدالة اجتماعية، لتشغيل العاطلين، لتشغيل الشركات المصرية المتبقية، والتى هى ملك للشعب؟ إننى أطالب بإلغاء القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، والذى بموجبه تكون قطاع الأعمال العام والشركات القابضة التى تقوم ببيع وتصفية الشركات، وحل الشركات القابضة، وعمل وزارة للقطاع العام تضم كل المائة وثمانية وأربعون شركة المتبقية لإعادة هيكلتها وتشغيلها حتى تتقدم مصر بسواعد أبنائها.

تحية لعمال مصر فى عيدهم

اللى بنى واللى بيبنى واللى هايبنى مصر سواعد أبنائها من العمال الشقيانين. واللى بنى مصانع مصر عزيمة عمالها وإرادتهم وعرقهم وجهدهم. واللى حافظ على مصر أثناء الأزمات وحرب الاستنزاف وحرب استعادة كرامتنا فى ١٩٧٣ هم أولادها وعمالها وفلاحيها، والذى وفى باحتياجاتها فى السلم والحرب هو القطاع العام. والذى شق الطرق واستصلح الأراضى وحفر الترع هم عمال مصر.

والدولة التى تريد تنمية حقيقية وعدالة اجتماعية تبدأ من الاعتماد على نفسها أولا وتحقيق الاكتفاء الذاتى، من الآخر عايز كرامة واستقلال الإرادة والقرار، يعنى تزرع وتأكل من قمحك، وتصنع وتلبس من غزل ونسيج قطنك، يعنى وضع خطة للتنمية الشاملة تعتمد على القطاع العام والقطاع التعاونى والقطاع الخاص.

وهذا يتفق مع مواد الدستور المصرى: المادتين الثامنة والثالثة عشرة، اللتان تنصان على: "تلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعى بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين... تلتزم الدولة بالحفاظ على حقوق العمال، وتعمل على بناء علاقات متوازنة بين طرفى العملية الإنتاجية....وتعمل على حماية العمال من مخاطر العمل وتوفر شروط الأمن والسلامة والصحة المهنية ويحظر فصلهم تعسفيا".

الدولة التى تريد تنمية حقيقية تسن قوانين لحماية العمال وصغار الفلاحين والعمال الزراعيين، وتعمل على توفير مستلزمات الإنتاج، وتسويق المنتجات بسعر

يحقق هامش ربح يمكّن الفلاح من سداد ديونه وحياة كريمة.

الدولة التى تريد تنمية حقيقية وعدالة اجتماعية تهتم بزيادة مواردها من الضرائب بإقرار الضرائب التصاعدية وزيادة مواردها من المدخرات بالحد من الاستهلاك الترفى السفيه للطبقات القادرة. وزيادة الموارد بتنفيذ الحد الأقصى للأجور لجميع العاملين بالدولة بشكل حقيقى دون استثناء عن طريق ربط أى مستحقات لكبار الموظفين بالرقم القومى.

الدولة التى تريد تنمية حقيقية وعدالة اجتماعية عليها أن تبدأ فى إعادة هيكلة مصانعها بضخ أموال لصيانة الآلات وتحديثها، وتوفير المواد الخام من أجل دوران المكن وزيادة الإنتاج، وتوفير المرتبات.

التنمية الحقيقية والعدالة الاجتماعية يعنيان الشفافية ومحاربة الفساد والسياسات التى مازالت يتم تطبيقها منذ عهد مبارك وحتى الآن. سياسات الشركات القابضة التى تعمل على تخسير وتصفية الشركات التابعة لها كما أفضنا من قبل.

التنمية الحقيقية والعدالة الاجتماعية تعنى تدريب وتأهيل العمال لزيادة كفاءتهم ومهارتهم بدلا من إجبارهم على الخروج إلى المعاش المبكر مما يؤدى إلى فقد العمالة ذات الخبرات الثمينة وزيادة البطالة.

التنمية الحقيقية تعنى مشروعات إنتاجية فى كل ربوع مصر ومناطقها وخاصة المحافظات الحدودية والفقيرة مع توفير فرص عمل لأبناء تلك المحافظات لحل مشكلة البطالة المزمنة والتى تتزايد كل يوم نتيجة لتشريد العمال وفصلهم، مثلما حدث فى الفترة الأخيرة لعدد كبير من العمال الذين يدافعون عن حقوقهم المشروعة، وتحويلهم للتحقيق وإدانتهم بأنهم يقومون بتعطيل العمل رغم أن الدستور ينص فى المادة ١٥ على حق الإضراب السلمى، وينص فى المادة ٧٣ على حق المواطنين فى تنظيم

الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات وجميع أشكال الاحتجاجات السلمية غير حاملين سلاحا من أى نوع.

وبدلا من الالتزام بالحقوق والحريات التى يكفلها الدستور المصرى وتكفلها كافة المواثيق الدولية التى وقعت عليها الدولة والخاصة بحقوق العمال، نجد الدولة فى قانون العمل الجديد تنص على عدم إلزام صاحب العمل برجوع العامل الذى تم فصله تعسفيا فى حالة حكم المحكمة برجوعه. وهناك أمثلة حدثت فى الفترة الأخيرة منها ما حدث مع القائد العمالى كمال الفيومى فى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، والذى تم فصله من العمل باعتباره أحد قيادات الإضراب بشركته دفاعا عن حقوق العمال، وللمطالبة بتشغيل الشركة وخطوط إنتاجها بكامل طاقتها.

وأشير أيضا إلى أنه يتم نقل عدد كبير من العاملين بالدولة نقلا تعسفيا من أماكن عملهم نتيجة لتصديهم لكشف الفساد والمخالفات المالية والإدارية فى إدارتهم، مما يعنى تكميم أفواه العاملين، ويساعد على استمرار سياسات الفساد التى تعطل أى مسيرة للتنمية. مثال ذلك شكاوى لوزير التربية والتعليم بالنقل التعسفى خاص بمديرية التربية والتعليم بالإسكندرية، وذلك بعد كشف العديد من المخالفات الإدارية والفنية. وذلك على الرغم من المادة ٧٦، والتى تنص على حق إنشاء النقابات والاتحادات لتمارس نشاطها بحرية والدفاع عن حقوق أعضائها وحماية مصالحهم.

التنمية الحقيقية والعدالة الاجتماعية تعنى أن صاحب العمل سواء كان الدولة أو مستثمرا محليا أو أجنبيا عليه أن يلتزم بحماية العمال وحقوقهم المشروعة فى المرتبات والأرباح وعليه أن يلتزم بسداد الضرائب والتأمينات مثلما يحدث فى كل دول العالم المحترمة. ولكن للأسف الشديد، نجد أنه فى قانون تطوير منظومة الاستثمار الذى صدر مؤخرا، يعطى المستثمر حوافز وتسهيلات وامتيازات منها تحميل الدولة لحصة

العامل وصاحب العمل فى التأمينات، أو جزء منها، ولمدة محددة. كذلك تحميل الدولة لجزء من تكلفة التدريب الفنى للعاملين. بالإضافة إلى إعفاء المستثمر من الخضوع لنظام التقاضى فيما يتعلق بحقوق العمال، اكتفاءً بلجان فض المنازعات. هل يعقل ذلك ياسادة؟ إن أى مستثمر فى أى بلد يخضع لقوانين هذا البلد الخاصة بالضرائب والتأمينات والأجور والعمل.

التنمية الحقيقية تعنى حل المشاكل التى أدت إلى إغلاق ما يزيد عن ٤٠٠٠ مصنع مصرى بسبب ظروف عدم الاستقرار والكساد وارتفاع التكاليف. إن دعم وحماية المنتج الوطنى المصرى يساعد على النهوض بالصناعة المصرية.

التنمية الحقيقية تعنى تنفيذ الأحكام الخاصة برجوع المصانع والشركات التى رجعت لنا بحكم نهائى.

لسان حال العمال فى عيدهم يقول: نحن نريد المشاركة فى بناء مصر بإسناد المشروعات لشركاتنا وتمكيننا من الإنتاج. نحن نطالب بإقالة كل القيادات الفاسدة من رؤساء ومجالس إدارات الشركات القابضة التى تتعمد وضع سياسات تصفية وتخسير الشركات والمصانع المصرية المتبقية بعد بيع معظم القطاع العام. نحن نريد وزارة للقطاع العام من مسئولين يؤمنون بأهمية ودور القطاع العام وليس بتصفيته.

تحية للعمال فى عيدهم ٢

فى إطار حديثنا السابق عن أحوال ومطالب العمال نستكمل.

فى التنمية الحقيقية والعدالة الاجتماعية لابد من حماية المنتجات الوطنية المصرية بسن قوانين خاصة بفرض رسوم إغراق على السلع المستوردة التى تغرق الأسواق مما يسبب تكدس المنتجات المصرية فى المخازن وعدم تسويقها فتتوقف المصانع عن الإنتاج، وبالتالى تتوقف زراعة المحاصيل الزراعية التى تمد هذه المصانع بالمواد الخام مثل القطن وقصب السكر والبنجر. ونعلم أنه أخيرا قد صدر قرار برسوم إغراق على الحديد وعلى السكر الأبيض المستورد. ونرجو أن يتم تفعيل وتنفيذ هذا القرار ولا تستجيب الحكومة لضغط حيتان المستوردين.

التنمية الحقيقية والعدالة الاجتماعية تعنى إعادة تشغيل المصانع والشركات التى رجعت إلى مصر وفقا لحكم نهائى من محكمة القضاء الإدارى، التى لم تعد بالرغم من تصريحات الحكومة التى تصدعنا يوميا برجوعها ورجوع العمال مثل شركة المراجل البخارية وطنطا للكتان والمنيا لحليج الأقطان وغيرها من الشركات.

التنمية الحقيقية والعدالة الاجتماعية تعنى حل مشاكل ما يزيد عن أربعة آلاف وستمائة مصنع مصرى مغلق لظروف عديدة فى السنوات الأربعة الأخيرة.

التنمية الحقيقية لا يمكن تحقيقها إلا بالقضاء على الفساد. والقضاء على الفساد يعنى توافر المعلومات، وحرية الوصول إليها، والشفافية، والرقابة، والمشاركة المجتمعية. القضاء على الفساد يعنى إلغاء منظومة القوانين الاستثنائية التى تم

إصدارها عبر سنوات ترهل وفساد الجهاز الإدارى للدولة قبل الثورة، والتى مازالت يتم العمل بها حتى الآن.

التنمية الحقيقية لا يمكن أن تتوفر بدون الحريات والديمقراطية التى كفلها الدستور وكفلتها المواثيق الدولية لحق العامل فى التعبير السلمى للمطالبة بحقوقه من أول التقدم بمذكرة لصاحب العمل حتى الإضراب السلمى مرورا بحق الاجتماع والوقفات الاحتجاجية والاعتصام السلمي.

وبالرغم من نضالات عمال مصر من أجل هذه الحقوق إلا أنه فى الفترة الأخيرة تم التراجع عنها بوضع قوانين تقيدها وتجرمها بدلا من تنظيمها مثل قانون التظاهر الذى طالبت جميع القوى الوطنية بتعديله وتغييره. فالتظاهر السلمى حق مكفول بالدستور، أما من ينتهجون العنف والتدمير والتخريب فيقعون تحت طائلة قانون العقوبات.

ولم تقف الأمور عند قانون التظاهر فقط، ولكن نجد أن قانون الخدمة المدنية رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ الصادر فى ١٢ مارس ٢٠١٥ (عشية المؤتمر الاقتصادى) فى باب الجزاءات مادة ٥٨ فقرة ٤ب "الإحالة للمعاش أو الفصل من الخدمة فى حالة التحريض على إيقاف العمل أو تعطيله أو منع الآخرين من أدائه بغير حق وبنية الإضرار بالجهة التى يعمل بها". هذا معناه أن حق الإضراب المكفول فى المادة ١٥ من الدستور وفى العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تم إفراغه من مضمونه، بل وتقييده ومنعه. ما الذى يمكن أن يفعله العامل أو الموظف عندما يقع عليه ظلم من صاحب العمل وبعد إغلاق كافة الطرق أمامه؟

كما صدر أيضا فى نفس اليوم، عشية المؤتمر الاقتصادى قانون تنظيم منظومة الاستثمار برقم ١٧ لسنة ٢٠١٥، والذى تضمن كل التسهيلات للمستثمر ولم يتم إلزامه بالحفاظ على حقوق العمالة المصرية وتدريبها وتأهيلها.

كما أصدرت الدولة فى العام الماضى قانونا يمنح الحصانة لعقود الدولة ويمنع أى المواطنين المتضررين من رفع قضايا أمام المحاكم ضد المستثمر إذا أخل بشروط العقد وأن طرفى التعاقد (الدولة والمستثمر) هم فقط الذين يحق لهم التقاضى. هذا القانون سيئ السمعة الذى أطلق عليه المعارضون اسم قانون تحصين الفساد. وهذا يعنى تفريط الدولة فى حقوق العمال وحقوق الشعب التى نصت مواد الدستور على حمايتها. ففى المواد ٣٢ و٣٣ و٣٤ من الدستور "للملكية العامة حرمة لا يجوز المساس بها وحمايتها واجب... تحمى الدولة الملكية بأنواعها الثلاثة العامة والخاصة والتعاونية...موارد الدولة الطبيعية ملك للشعب تلتزم الدولة بالحفاظ عليها وحسن استغلالها وعدم استنزافها ومراعاة حقوق الأجيال القادمة.

واستكمالا لمنظومة الظلم والقهر نجد أنه فى قانون العمل الجديد والذى لم يصدر بعد، عددا من المواد التى تنحاز لصاحب العمل وتتيح له الفصل التعسفى للعمال، فى الوقت الذى لا توجد فيه عقوبة رادعة لصاحب العمل إذا رفض التفاوض من أجل حل المشكلة مع العمال، كما يعطيه أيضا القانون حق عدم الالتزام بتنفيذ حكم القضاء إذا حكم بعودة العامل اكتفاء بالتعويض المادى.

هناك عديد من المشاكل تواجه العمال فى القوانين الجديدة ولابد من إجراء أوسع مناقشة مجتمعية مع العمال وكل منظمات المجتمع المدنى المدافعة عن حقوق العمال قبل إصدار أى قانون يمس مصالحها أمام تعنت أصحاب العمل وتعنت الدولة تجاه العمال، فهل من مجيب؟

لسان حال العمال يقول:

١- إقالة جميع رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الشركات القابضة الذين يتعمدون تخسير وتصفية هذه الشركات.

٢-إسناد المشروعات للشركات التى توقفت عن العمل.

٣-ضخ الأموال بتوفير المواد الخام لتشغيل الشركة بكامل طاقتها.

٤-إعادة تدريب وتأهيل العمالة المصرية.

٥-صيانة وتحديث الآلات.

٦-وقف الفصل التعسفى للعمال ووقف إجبار العمال على الخروج للمعاش المبكر.

٧-صرف الرواتب والمستحقات المتأخرة للعاملين لتمكينهم من تدبير المصروفات الحياتية اليومية.

دكتور محمد حسن خليل

تقشف أم تنمية اقتصادية؟

لعل الكثير من القراء العاديين من غير المتخصصين فى الاقتصاد يرون فى العنوان شيئا يبدو صعب الفهم، ولكن فى الحقيقة ليس الموضوع على هذا القدر من التعقيد، كما وأنه موضوع يهم كل مواطن فى حياته العادية. ففى إطار الأزمة الاقتصادية التى تمسك بخناق معظم دول العالم لا يوجد سوى اختيارين أساسيين: إما سياسة تقشفية إنكماشية، وإما سياسة تنمية اقتصادية، فما هو المقصود من تلك المصطلحات؟

السياسة التى تسود الكثير من دول العالم هى السياسة التقشفية الانكماشية، بما يعنى أن الأولوية الأولى فى الاقتصاد هى توازن الموازنة العامة للدولة بدون عجز أو بأقل عجز ممكن، مع أهمية تقليص الدين العام، سواء الدين الخارجى بالاقتراض من الخارج، أو بالاقتراض من الداخل، مثل الاقتراض فى شكل إصدار سندات بالمديونية على الخزانة العامة لقاء فائدة يتلقاها المشترون، أو بالاقتراض من صناديق التأمينات والمعاشات، أو دفاتر التوفير أو غيرها من الأدوات.

لهذا سميت تلك السياسة بالسياسة الانكماشية التى لابد وأن يصاحبها تقليل الإنفاق الحكومى على الخدمات، فيقل الدعم ويقل الإنفاق على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، والطرق والمرافق، ثم يتم رفع ما يدفعه المواطن لقاء تلك الخدمات فتزيد أسعار الوقود والمواصلات والعلاج ...الخ. وسبب انتشار تلك السياسات هو أنها سياسات مؤسسات التمويل الدولية التى توصى بها هيئة المعونة الأمريكية والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبى وغيرها. والزعم وراء هذا هو أن هذا التثبيت الاقتصادى يقود إلى تدفق الاستثمارات الخاصة الأجنبية والمحلية، وأن إعطاء الحرية لرأس المال الخاص هو ما يصنع التنمية. ولا تقتصر حرية رأس المال الخاص على حرية

الحركة داخل وخارج البلاد للاستثمار وسهولة تحويل العملة، لكنها تتعداها إلى حريته فى شراء أصول البلد من أصول انتاجية مثل القطاع العام، أو أصول خدمية مثل مرافق الكهرباء والتعليم والصحة وغيرها، فيما عرف بسياسة الخصخصة منذ عقد التسعينات.

ولنتأمل النتيجة منذ أن التزمت مصر بشكل متزايد بتوصيات البنك والصندوق الدوليين مع فتح أسوقها على الخارج وتحرير التجارة والاستثمار وتحويل العملة تدريجيا بدءا من عام ١٩٧٤، وبالذات منذ التزامها بسياسات الخصخصة بدءا من برامجها مع نفس المؤسسات عام ١٩٩١، وبالأخص مع الالتزام النشط منذ تأسيس لجنة السياسات بقيادة جمال مبارك عام ٢٠٠٢ ووزارة رجال الأعمال التى شكلوها منذ عام ٢٠٠٤، وزارة نظيف، بسياسات الخصخصة، حيث تم فى عهد تلك الوزارة خصخصة ٧٠٪ من إجمالى رؤوس أموال شركات القطاع العام التى خضخصت خلال عشرين عاما منذ ١٩٩١ وحتى الثورة.

لقد كانت النتيجة هى تدهور قيمة العملة بنسبة ٩٥٪، من ٤٠ قرشا للدولار إلى حوالى ٨ جنيهات للدولار، وتدهور الإنتاج الزراعى نتيجة لفتح الأسواق ورفع الدعم والأسعار العالمية لمستلزمات الإنتاج، وتدهور الإنتاج الصناعى والتصفية المتعمدة لصناعات متقدمة مثل المراجل البخارية، وانضمام أكثر من نصف مليون عامل لجيش البطالة باسم المعاش المبكر، وزيادة استقطاب الثروة فى جهة وتزايد الفقر لأكثر من نصف الشعب!

السياسة البديلة لسياسات الحفاظ على التوازن النقدى فى المحل الأول هى الحفاظ على التنمية فى المحل الأول بتطوير الزراعة والصناعة، والدخول فى الصناعات المتقدمة، سواء المتقدمة تكنولوجيا أو الصناعات الثقيلة، وموعدنا مع تفاصيل الاقتصاد التنموى فى الفصل القادم.

مستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر

استعرضنا فى الفصل السابق معنى السياسة الإنكماشية التى تهتم فى المحل الأول بالتوازن المالى لموازنة الدولة، فتقلص الإنفاق الحكومى على الخدمات وتقلص الدعم والأجور وميزانية الخدمات.

والتنمية ببساطة هى تنمية الزراعة والصناعة. وهى بشكل أكثر تفصيلا، هى إدارة الموارد الطبيعية من أرض ومياه ومناجم ومصادر دخل محتملة من السياحة والخدمات وغيرها بشكل موجه لإشباع الاحتياجات الأساسية للقسم الأعظم من السكان، وهم الفقراء، دون أن يخل هذا بالبيئة التى هى ملكنا نحن والأجيال القادمة ولا نملك التسبب فى الإضرار بها.

يبدو هذا الكلام منطقيا، فهل نتبعه؟ ولماذا لا نسير فى ذلك الطريق؟ لنأخذ مثلا بالزراعة، فحتى دول جنوب شرق آسيا كثيفة السكان مثل الصين والهند وإندونيسيا وفيتنام وغيرها وضعت هدف الاكتفاء الذاتى الغذائى وحققته، فلماذا نستورد أكثر من نصف احتياجاتنا من القمح ونحتل المرتبة الأولى بين الدول المستوردة للقمح عالميا؟ فى فترة ما عملت وزارة الزراعة على استنباط أصناف محلية عالية الإنتاج ومقاومة للأمراض من القمح وغيره من المحاصيل، ولكن سياسة الانفتاح الاقتصادى سببت تدهور الأبحاث وسرقة العقول واستيراد البذور من شركة مونسانتو وغيرها!

فى تلك الفترة الأولى، كان هناك إرشاد زراعى من خريجى كليات الزراعة للفلاحين يرشدهم لطرق زيادة الإنتاج، ولكن أصغر مرشد زراعى فى مصر يبلغ

الآن حوالى الخمسين عاما بسبب توقف الدولة عن تعيين المرشدين الزراعيين منذ ربع قرن وأكثر لتقليص عمالة الدولة وفقا لنصائح هيئة المعونة الأمريكية لوزارة الزراعة ولكل الوزارات وفقا للسياسات التقشفية!

أما باقى مستلزمات الإنتاج الزراعى، الأسمدة مثلا فكانت تنتج محليا بستة جنيهات للشيكارة، فهى ضئيلة التكلفة، ولكن موضوع فتح باب التصدير على البحرى لما نحتاجه نحن، وسياسة الأسعار العالمية جعل الأسمدة ليست فى متناول الفلاح العادى إلا بسعر خرافى على حساب مستوى دخله وإنتاجه!

أما الصناعة فلم تعرف أساسا سوى خطة تنمية خمسية أولى وأخيرة بين عامى ١٩٦٠-١٩٦٥. كان العيب الرئيسى فى تلك الخطة هو التركيز على الصناعات الخفيفة مثل المنسوجات والأغذية، وإهمال الصناعة الثقيلة القادرة وحدها على توسيع السوق ومده بالآلات والمستلزمات الضرورية لتكامل دورة الإنتاج. مجمع الحديد والصلب مثلا كان من المفترض أن يدخلنا فى مجال صناعة الآلات، ولكن سياسات الخصخصة وبيع القطاع العام الإنتاجى، وتصفية الشركات حاصرت أى إمكانية لنموه! يكفى أن وحدة إنتاج الصلب بالمصنع، وتكلفتها ٥ مليون دولار، قد أغلقت بالضبة والمفتاح! ويحرم المصنع من مستلزمات الإنتاج مثل فحم الكوك! ويتم تقليص العمالة تدريجيا مع تصفية الإنتاج فتتوقف التعيينات، ويحال للمعاش العادى والمبكر الآلاف حتى قل عدد العاملين من ٢٧ ألفا إلى ١٢ الفا، وكانت الخطة هى تخفيضهم عام ٢٠١٥ إلى ٧٥٠٠!

المشكلة التى تثار هى غياب الموارد المالية للتنمية بزعم أننا دولة فقيرة، فنلجأ للأجانب، ولكن سلوكنا يتفاوت بين ادعاء الفقر وبين الإسراف إلى حد السفه! هل تحتاج الدول الفقيرة إلى أن يكون النشاط الاستثمارى الرئيسى هو المضاربات

العقارية وبناء الشاليهات على السواحل وبناء المولات التجارية أم تحتاج إلى الاستثمار في الإنتاج؟! معدل الادخار المحلى ٣,٥٪ فقط من الناتج المحلى الإجمالى، ولا توجد ضرائب تصاعدية حقيقية، وزيادة الضرائب على الأغنياء هى من أهم أدوات التراكم للاستثمار فى الزراعة والصناعة.

مستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر ٢

أوضحنا فى الفصل السابق كيف أن التنمية هى إدارة الموارد بهدف تعظيم الإنتاج الصناعى والزراعى لإشباع احتياجات الجماهير من السلع الغذائية والمصنعة، مع تكامل الهيكل الصناعى بمعنى توافر تصنيع الآلات والدخول فى التكنولوجيا المتقدمة بجانب صنع سلع الاستهلاك. فما هى الموارد المتاحة لنا لكى نستخدمها فى التنمية؟

أولا: لدينا ثروة بشرية هائلة، ٨٨ مليون مواطن، ثقل بشرى يجعل مصر الدولة رقم ١٥ فى العالم من حيث عدد السكان. هؤلاء السكان ذوى تركيبة عمرية ممتازة تسمى المنحة الديموغرافية أو السكانية، لأن معدل النمو السكانى المرتفع فى الخمسينات حيث نسبة الزيادة السكانية ٣,٧٪ سنويا جعلتنا فى الستينات والسبعينات نمتلك نسبة عالية من السكان من الأطفال خارج قوة العمل، ولكن الآن، ومعدل الزيادة السكانية يدور حول ٢٪ (كان من الطبيعى أن ترتفع أيام الثورة، ولكنها الآن تعود تدريجيا لطبيعتها) فإن أغلبية السكان فى سن العمل وهى ثروة ضخمة بشرط توظيفها.

ثانيا: إن المساحة الضخمة لبلادنا، التى تبلغ مليون كيلومتر مربع وتجعلنا الدولة رقم ٣٠ فى المساحة فى العالم، تعنى موارد هائلة وشديدة التنوع، والكثير منها غير مستغل. هناك ٣٠٠٠ كيلومتر سواحل على بحرين غير الأنهار والبحيرات، ونستورد السمك بدلا من تصديره، ولا توجد عندنا صناعة ذات وزن تقوم عليه! وعندنا

صحراء شديدة التنوع والغنى بالمعادن والخامات ولا يستغل منها إلا القليل ناهيك عن بيع خامات الصخور والرمال بأسعار بخسة لم تتغير منذ الخمسينات!

ثالثا: لدينا الخامات الزراعية التى فرطنا فيها! نحن الآن نبيع القطن المصرى طويل التيلة، ولا نصنعه لأن «تطوير» صناعة الغزل فى مصر الذى تم بنصائح أمريكية جعلنا نستورد ماكينات لا تصنع سوى الأقطان الأمريكية المستوردة قصيرة التيلة! ولم يحدث تطور جدى فى الزراعة فى العقود الأخيرة سواء فى مجال استصلاح الأراضى أم فى تطوير تكنولوجيا الرى (سيادة الرى بالغمر وغياب الرى بالرش والتنقيط) كما قمنا بإلغاء تخطيط الزراعة بعد إلغاء الدورة الزراعية و فى غياب الإرشاد الزراعى كما أوضحنا سابقا!

رابعا: تدهورت أصولنا الصناعية ببيع ثلاثة أرباع القطاع العام، لكى يصفى الكثير منه، ولكى يخرج أكثر من نصف مليون عامل على المعاش المبكر. أما الباقى فيحاصر بسياسات التصفية كما رأينا فى الحديد والصلب الذى يمثل إعادة إحيائه مجالا للعمالة وفاتحة لتطوير الصناعات الثقيلة والآلات. ولا عمل للشركات القابضة الحالية سوى مواصلة مخطط التصفية وحرمان القطاع العام الذى مازال موجودا من التمويل والخامات والعمالة فى اتجاه تصفيته!

لقد اكتفينا بالصراخ بأننا نعانى من زيادة السكان بدلا من توظيفهم، وربطنا مستقبل التنمية بفتح الأسواق أمام القطاع الخاص المحلى والأجنبى الذى يدعى أنه سيأتى بالتكنولوجيا المتقدمة ويفتح فرص عمل تمتص فائض البطالة، ولم نقيم محصلة فتح الأبواب لنشاط القطاع الأجنبى فى العقود الأربعة الماضية التى انحصرت فى

شراء المشروعات الجاهزة، وأغلبها شرائها بقروض من بنوكنا، وتصفية المهم منها استراتيجيا مثل شركة المراجل البخارية، وإخراج العمالة بالمعاش المبكر.

خبرة مصر، كما خبرة العالم، هو أن التنمية تقتضى دورا هاما للدولة كما للقطاع الخاص، وحصر الاستثمار الأجنبى بشروط نقله للتكنولوجيا المتقدمة وتوفير فرص عمالة محلية عالية. ألا ننفذ الدستور الذى وضع دورا محوريا لكل من القطاع العام والقطاع الخاص والتعاونى؟

مستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر ٣

توسع مفهوم التنمية تدريجيا بدءا من الحديث عن النمو فى الخمسينات إلى بدء الحديث عن التنمية فى الستينات، ثم بناء على إدراك أهمية أن يعود عائد التنمية على تحسين حياة الجمهور الواسع أصبح الحديث يجرى عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفى ربع القرن الماضى الأخير، وانطلاقا من الاهتمام بالبشر، صحتهم ومستوى تعليمهم، وأثره الحاسم فى التنمية، ظهر مصطلح التنمية البشرية. ومؤخرا عندما ظهرت الآثار البيئية الضارة للاستثمار الصناعى الموجود من ناحية التلوث والإضرار بالبيئة وأهمية وقفها ظهر مصطلح التنمية المستدامة التى لا تضر بالبيئة.

ولكن قضية التنمية لا تعنى طريقا سهلا واضحا يسير الجميع فيه مع اختلاف الدرجة، بل إن هناك سياسات تنهض بالتنمية، كما أن هناك سياسات تعمق التخلف، عكس التنمية. أصبح بالتالى علينا أن نختار، وأصبح علينا أن نتابع بدقة مآل الخيارات السياسية الاقتصادية المختلفة وهل تقود حقيقة إلى التنمية بالمعانى الشاملة التى أوضحناها، أم إنها تقود إلى التدهور.

الاختيارات السياسية المختلفة وأثرها على التنمية هى موضوعنا الحالى، بعد ثورة تفرض إعادة النظر فى أسباب الوصول إلى فشل النظام الذريع الذى قاد الشعب إلى الثورة عليه. ومنذ تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ تبنت مصر الرسمية منظور مؤسسات التمويل الدولية، البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، فى التحرير

الاقتصادى، بمعنى تحرير التبادل التجارى مع الخارج استيرادا وتصديرا، وتحرير الاستثمار المحلى والعربى الأجنبى من القيود للاستثمار فى مصر، وتحرير تبادل العملة الأجنبية اللازمة لكل ذلك.

تنطلق تلك النظرة من منطق البنك الدولى وتلك المؤسسات التى تعتبر التجارة هى قاطرة التنمية، وأن تحرير التجارة يقود إلى أن تتخصص كل بلد فيما تتقنه وتستطيع المنافسة فيه، وبالطبع يعنى هذا إفلاس المؤسسات التى لا تستطيع المنافسة، واضطرار المؤسسات الموجودة إلى رفع كفاءتها حتى تستطيع الصمود. هذه السياسة هى عكس السياسة التى اتبعتها مصر فى الخمسينات والستينات التى تقوم على تجميع كل موارد العملة الصعبة فى البنك المركزى ومنع حيازتها للأفراد (ما يسمى بالرقابة على الصرف)، واستخدام موارد العملة الصعبة وقصرها على أهم الاحتياجات الاستهلاكية والإنتاجية (ما يسمى بالرقابة على التجارة الخارجية).

والبنك الدولى وأشقاؤه يحرمون منع استيراد آية أصناف بعينها لأنها عائق ضد حرية التجارة وبالتالى عائق ضد التنمية من وجهة نظرهم. كما أنهم يمنعون وضع القيود الكمية على أى نوع من السلع المستوردة، ويدعون إلى الاكتفاء بالجمارك، التى يعودون فيطالبون بتخفيضها تدريجيا إطاعة لحرية التجارة المقدسة. وبالطبع تقود سياسة الباب المفتوح تلك إلى تساوى الأسعار المحلية مع الأسعار العالمية. إلام أدى كل ذلك؟

أولا: يؤدى فتح الأبواب فى دولة متخلفة على الاقتصاد الأقوى والأكثر تقدما إلى تدمير الإنتاج المحلى تحت وطأة المنافسة ويتراجع التصنيع المحلى وهو باد للعيان.

ثانيا: يؤدى سوء توزيع الثروة فى المجتمع إلى تبديد الكثير من العملة الصعبة فى استيراد مستلزمات الترف غير الضرورية بدءا من السيارات الفارهة وحتى استيراد أكل القطط والكلاب بعشرات الملايين سنويا!

ثالثا: يؤدى هذا إلى تزايد مستمر فى الفجوة بين الصادرات القليلة والواردات الكثيرة والمسمى بعجز ميزان المدفوعات إلى تدهور قيمة العملة. وقد بدأنا عام ١٩٧٤ والدولار يساوى ٤٠ قرشا مصريا وانتهينا الآن بالدولار يقترب من ٨ جنيهات!

مستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر ٤

لا شك أن الحدث الاقتصادى الأبرز الذى استقطب اهتمام الإعلام والصحافة المحلية والدولية هو مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادى. ولا شك أيضا أن للمؤتمر أبعادا سياسية واجتماعية شديدة الأهمية بالإضافة إلى قيمته الاقتصادية، مما يستدعى مقالات متعددة حول تلك الأبعاد وحول المغزى القريب والبعيد للمؤتمر على قضية مستقبل التنمية فى مصر.

والمغزى السياسى للمؤتمر متعدد المداخل. يجب أن نتذكر أنه بينما رحب العالم بثورة ٢٥ يناير، فإنه على العكس هناك قسم هام من الدول قد رفضت الاعتراف بثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وعدوها انقلابا. لم يقتصر ذلك على الدول المعادية لمصر فقط مثل أمريكا وأوروبا الغربية، بل كذلك ضم معظم دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية التى جمدت عضوية مصر فى منظمة الوحدة الأفريقية، وإن كانت دول أفريقيا أول من عاد للاعتراف بمصر بعد أقل من سنة.

يعود هذا إلى قوة الإعلام الغربى المعادى والذى يغذيه الإخوان المسلمون وحلفاؤهم بعلاقاتهم المتعددة. فضلا عن هذا فإن مخطط الإرهاب المتوالى على مصر تضمن أهم أهدافه إعطاء صورة بعدم استقرار النظام المصرى وتخويف الأجانب، السياح والمستثمرين من القدوم إليها.

ولكن النظام الجديد فى مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو يحقق نجاحات كبيرة فى الحد من الإرهاب وإعادة بسط سلطة الدولة على معظم أرجائها. وبعد ما يقرب من عامين

من تلك الثورة، وبعد النجاح فى إقرار أفضل دستور عرفته مصر فى تاريخها، وبعد انتخاب رئيس الجمهورية، يهدف النظام إلى إرسال رسالة سياسية هامة بالدعوة إلى مثل ذلك المؤتمر، حيث أثبت شرعيته وشعبيته، كما أثبت قدرته على حفظ الأمن فى هذه المناسبة القوية مما يضرب فى مقتل الدعاية المضادة للإخوان وحلفائهم، ويستعيد درجة أعلى كثيرا من الاعتراف الدولى وما يستتبعه من زيادة الاستثمارات الأجنبية والسياحة من مختلف أرجاء العالم.

وظهر تجاوب العالم بشرقه وغربه، ببلاده العربية والأفريقية، وبالتالى نال النظام المصرى بغيته السياسية من المؤتمر بمجرد عقده والانتهاء منه بنجاح. ولكن البعد السياسى لا يخفى الأبعاد الأخرى للمؤتمر.

ولا أعنى بالبعد الاقتصادى مجرد كم الاستثمارات والودائع والمعونات التى تدفقت قبيل وأيام المؤتمر، ولكن أهم من ذلك هو أنه بعد طول تجميد الوضع الاقتصادى نسبيا بعد ثورة يناير تحكم الحكومة قرارها بشأن اتخاذ مسار للتنمية الاقتصادية، وتخرج فى فترة صغيرة جدا مجموعة هامة من القوانين التشريعية ذات التأثيرات الخطيرة الاقتصادية والاجتماعية على المسار المصرى، تشمل قوانين الاستثمار والوظيفة العامة وغيرها.

ففى المجال الاقتصادى، بعد تبنى الحكومة لسياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤، ثم تبنيها لسياسة الخصخصة عام ١٩٩١، وممارستها على أوسع نطاق فى عهد لجنة السياسات منذ ٢٠٠٢ ووزارة رجال الأعمال التابعة لها منذ عام ٢٠٠٤، قادت تلك السياسات إلى ما هو معروف من تضخم وغلاء واستحالة المعيشة بالنسبة لأغلبية الشعب مما قاد إلى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

توقفت وتذبذبت السياسة الاقتصادية خلال السنوات الأربع المنقضية منذ

الثورة حتى أتى المؤتمر الاقتصادى ليعكس استقرار الحكومة على سياسة اقتصادية جديدة، مرتبطة بتشريعات وقوانين جديدة.

ما هى تلك السياسة، وما لها وما عليها، وما أثر كل ذلك على العدالة الاجتماعية؟ هذا ما نهدف لتناوله فى الفصول القادمة.

مستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر ٥

تنبع أهمية المؤتمر الاقتصادى من أنه بعد طول تجميد الوضع الاقتصادى نسبيا بعد ثورة يناير تحكم الحكومة قرارها بشأن اتخاذ مسار للاقتصاد الوطنى، فقد كانت هناك سياسة اقتصادية واضحة المعالم نشطة فى التطبيق قبل الثورة، ثم شلل فعلى معظم السنوات الأربع السابقة حتى تبدت معالم سياسة جديدة بعد الثورة فى المؤتمر الاقتصادى.

وبالنسبة للمعالم الاقتصادية الأساسية للسياسة الاقتصادية قبل الثورة يبرز أولا الوضع المركزى للخصخصة التى أقرت قانونا عام ١٩٩١ بقانون قطاع الأعمال العام الذى أنشأ الشركات القابضة وأعطاها حق بيع الشركات التابعة المختلفة. بدأت الخصخصة بشكل خجول، وبالنسبة لرءوس أموال التى تم خصخصتها حتى الثورة فقد تم خصخصة ٦٪ منها فى وزارة عاطف صدقى، و٩٪ فى عهد وزارة عاطف عبيد، و١٥٪ فى عهد وزارة الجنزورى، و٧٠٪ فى عهد وزارة أحمد نظيف، وزارة رجال الأعمال أعضاء لجنة السياسات.

أيضا من الملامح الأساسية للسياسة الاقتصادية قبل الثورة ثانيا تخفيض قيمة الجنية المصرى أمام الدولار، وهو أول قرار تأخذه لجنة السياسات فى ٣٠ يناير ٢٠٠٣ بعد أن تشكلت بأربعة أشهر (سبتمبر ٢٠٠٢)، وهو ما أطلق موجة هائلة من ارتفاع الأسعار وبالذات الغذاء المستورد.

ثالثا يبرز سيل القوانين التى تهدف إلى تحميل عبئ الأزمة الاقتصادية على الجماهير

مع مجاملة الطبقات الثرية، مثل قانون تخفيض الحد الأقصى للضرائب على الأفراد والشركات إلى ٢٠٪ بدلا من ٤٢ و٣٨٪ على يد يوسف بطرس غالى عام ٢٠٠٥، ومثل زيادة الضرائب غير المباشرة على الجماهير مثل ضريبة المبيعات ورفع أسعار الوقود مما ساهم فى إشعال أسعار وسائل نقل الأفراد والسلع وساهم فى الغلاء.

رابع تلك الملامح هو امتداد قوانين الخصخصة إلى مجالات جديدة بعد خصخصة القطاع العام الإنتاجى، بدءا بخصخصة المرافق بتحويل مرفق الكهرباء إلى شركة قابضة (عام ٢٠٠٠) ثم مرفق المياه والصرف الصحى (٢٠٠٤) وغلاء المرافق عندما تحولت من خدمات إلى سلع تحقق الربح على أيدى الشركات القابضة الجديدة، مع السماح للقطاع الخاص بالمساهمة فى إنشاء المرافق وقيامه بإنشاء محطات كهرباء وذلك تحت مختلف الأنظمة بدءا بنظام BOT (ابنى، أدر، ثم انقل لملكية الدولة بعد ٢٠ أو ٣٠ عاما) انتهاءا بإصدار قانون مشاركة القطاع الخاص فى تقديم الخدمات (المرافق، التعليم، الصحة) رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠. تلى ذلك محاولات خصخصة الصحة بإنشاء الشركة المصرية القابضة للرعاية الصحية، والحديث عن خصخصة المستشفيات الجامعية، وخصخصة الخدمات المالية ببيع بنك الإسكندرية (٢٠٠٦) ومحاولة بيع بنك القاهرة (٢٠٠٨).

ثم أتى خامسا محاولة خصخصة التأمينات الاجتماعية بتحويلها من خدمة تكافلية غير ربحية إلى نظام للادخار الفردى وتقليص التكافل والتضامن لأقصى حد وفقا للقانون ١٣٥ لسنة ٢٠١٠.

أدت تلك السياسات إلى غلاء منفلت وما نتج عنه من استقطاب فى توزيع

الثروة فبلغت نسبة السكان تحت حد الفقر ٤٣٪ (صندوق النقد الدولى عام ٢٠٠٨) بينما ازداد ثراء الطبقات الغنية بالامتيازات الضريبية والاستثمارية والتراكم على حساب أخذ أراضى الدولة، وثراء المستثمرين ذوى العلاقة بالسلطة بالذات بلجنة السياسات وجمال مبارك، وتسبب كل ذلك، مع انتشار الاستبداد والتعذيب فى أقسام البوليس، تسبب بتصاعد الاحتجاجات حتى وصلت ذروتها فى ثورة ٢٥ يناير.

ماذا تغير بعد الثورة؟ هذا ما نهدف لتناوله فى الفصول القادمة.

مستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر ٦

لخص الاقتصادى العظيم المرحوم الدكتور رمزى زكى مشاكل الاقتصاد المصرى فى عبارة واحدة استمر يرددها كثيرا: "مشكلتنا أننا ننتج ونصدر ونستثمر أقل مما نستهلك ونستورد وندخر". هناك فرق بين الدول التى أخذت بالتنمية فصارت تؤمن الاستهلاك الرئيسى لسكانها، وتصدر للخارج أكثر مما تستورده منه، وتستبقى من الفائض الاقتصادى ادخارا بنسبة عالية يكفى تحقيق استثمار جيد وكاف، حتى لو استعانت باستثمارات أجنبية معها.

هناك بوجه عام طريقان للتعامل مع الاقتصاد الوطنى: إما وضع الأولوية لتطوير الإنتاج الزراعى والصناعى وبالتالى تشغيل كل أو معظم الشعب، وسد احتياجاته الرئيسية وتوفير ما يكفى للتصدير وكذلك لادخار كاف لتحقيق معدلات تنمية مرتفعة (سياسة تنموية)، أو اتخاذ سياسة انكماشية تضع الأولوية للتوازن الداخلى بين إيرادات الحكومة ومصروفاتها بتخفيض الإنفاق الداخلى على الخدمات والدعم، والاعتماد على الاستيراد الذى يفوق التصدير، وإعطاء رؤوس الأموال الأجنبية الدور الرئيسى فى الاستثمار نتيجة لضعف الادخار المحلى.

كانت سياساتنا انكماشية اتباعا لتوصيات البنك والصندوق الدوليين، وواضح كيف أدى هذا لتفاقم العجز الحكومى وبالتالى تفاقم الدين الداخلى، واختلال ميزان المدفوعات مع الخارج، وأزمات البطالة والغلاء مما كان سببا رئيسيا فى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

أدى كل ذلك، بالإضافة إلى الاضطراب الذى أحدثته الثورة، إلى بعض التغيير فى السياسات الاقتصادية. نلحظ أولا توقف الخصخصة ونقل العديد من رموز الفساد

الكبرى من لجنة السياسات ومجلس الوزراء والشعب إلى السجن، ووضع حد لنهب موارد البلد المقترن بالفساد المستشرى، وتجميد العمل ببعض القوانين سيئة السمعة مثل قانون التأمينات الاجتماعية رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠، وغلب على الاقتصاد طابع الشلل مع وجود بعض المحاولات لفرض ضرائب غير مباشرة على الجماهير (غلاء البنزين والسولار)، وإن استئنفت على خجل محاولة خصخصة المستشفيات الجامعية.

ثم أتى المؤتمرالاقتصادى الأخير فى شرم الشيخ لكى يوضح أن الحكومة قد أحكمت أمرها على تحديد المعالم الرئيسية لسياساتها الاقتصادية. لقد قررت الحكومة الاعتماد من حيث الأساس فى إحداث النمو الاقتصادى على رؤوس الأموال الأجنبية. وازداد هذا وضوحا من خلال بعدها عن تعبئة الموارد الوطنية من أجل التنمية المحلية (وأحد أدواتها الرئيسية الضرائب التصاعدية)، بل على العكس خفضت الحد الأقصى للضرائب إلى ٢٢,٥٪، وثبتتها لعشر سنوات، يستوى فى هذا المواطن والمشروع الذى دخلة أو رأسماله خمسين ألف جنية أو مليارات الجنيهات!

ورغم نص الدستور على أن التنمية سوف تعتمد على القطاع الخاص والعام والتعاونى فإن الحكومة فى إدارتها للقطاع العام، رغم توقف الخصخصة، مازالت تسير بنفس السياسات: تخسير القطاع العام، عدم توفير السيولة له وعدم ضمان الحكومة له بالاقتراض من البنوك المصرية لكى تظل الأموال فى خدمة المقترضين الخاصين المصريين والأجانب لشراء أصوله من مدخرات الشعب المصرى وليس بإدخال رؤوس أموالهم، غياب توفير مستلزمات الإنتاج له، ولا عجب إذ تستمر نفس الشركات القابضة التى باعت شركاتها فى تخسير الباقى من أجل بيعه.

ما هى الاستثمارات التى طرحت فى المؤتمر الاقتصادى؟ وما دورها فى التنمية؟ نراها فى الفصل القادم.

مستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر ٧

طرحت مجموعة من المشروعات الاستثمارية فى مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادى تتضمن الآتى: استثمارات فى مجال التنقيب عن البترول والغاز الذى يتطلب رؤوس أموال وخبرات فنية مرتفعة، خصوصا فى ظل العجز الحالى فى مواردنا البترولية مع تزايد استهلاكنا واقتراب نضوب كثير من الآبار الحالية.

كما طرحت مشروعات لتوليد الكهرباء بمختلف الطرق، وطرح أثناء زيارة بوتين لمصر إنشاء محطة توليد كهرباء بالطاقة النووية. ونحن نعانى عجزا فى الكهرباء يقدر بحوالى ٢٠٪ (ننتج ٢٣ جيجا وات بينما نحتاج فوقهم خمسة جيجاوات زيادة).

طرح أيضا مشروع عقارى ضخم يتمثل فى إنشاء عاصمة جديدة لمصر بتلكفة ستصل إلى ٤٥ مليار جنية، كما طرح المساهمة فى استصلاح مليون فدان كمقدمة لاستصلاح أربعة ملايين خلال الأعوام القادمة.

ولاستكمال صورة تصور الحكومة عن هيكل الاستثمار نطالع الخطة الحكومية الاستثمارية للعام القادم ٢٠١٥/٢٠١٦ المطروحة على موقع وزارة المالية. والمنطق المطروح فى الخطة الحكومية للاستثمار هو امتداد لدور الدولة الحارسة التى تفرش الطريق بالورود لرأس المال الأجنبى والمحلى (تحت مسمى تحسين مناخ الاستثمار) حتى يأتى ويستثمر ويشغل عمالة ويملأ الدنيا خيرا. الاعتماد هنا على ما تسميه الحكومة بتهيئة مناخ الاستثمار من خلال القوانين التى تخفض الضرائب وتعطى الإعفاءات من الرسوم، بل وتملك الأرض مجانا أحيانا وإقرار التصالح شبه الإجبارى مع المستثمرين فى المخالفات التى تصفها الحكومة بأنها وإن خالفت إلا أنه لا يشوبها فساد!

تعتمد الحكومة أيضا على مشاركة القطاع الخاص للقطاع الحكومى فى تقديم الخدمات مثل الكهرباء والمرافق والتعليم الصحة من خلال نظام المشاركة بين القطاع العام والخاص أو PPP. والمشاريع الفعلية المطروحة ليس فيها مما يمس قطاع الإنتاج الزراعى والصناعى إلا الدعوة لمشاركة القطاع الخاص فى استصلاح المليون فدان التى بدأت فيها الحكومة، كمقدمة لما تقول أنه خطة لاستصلاح ٤ مليون فدان فى السنوات المقبلة دون توضيح كاف للتفاصيل بما فيها مستوى توافر المياه، سوى الحديث عن الآبار، رغم عدم وجود دراسة موثقة عن مياه جوفية تكفى لزراعة تلك المساحة.

هناك أيضا الحديث عن مشروع قناة السويس وامتداداته، وعن مشروعات المرافق والخدمات مثل مد الطرق (٣٤٠٠ كيلومتر) والإسكان الاجتماعى. يبقى مشروعان هامان هما إنشاء مناطق لوجستية لتخزين وتجارة الحبوب، ومشروع المثلث الذهبى قنا سوهاج البحر الأحمر ويشتمل على عقارات، ومناجم وتعدين، وزراعة.

نحن هنا أمام خطة استثمارية محلية تعتمد فى المحل الأول على القطاع الخاص المحلى والأجنبى حتى فى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، خطة لا تعتمد على تمويل حكومى ضخم سواء من الضرائب التصاعدية (التى على العكس تم تخفيضها)، أو من الحد من الاستهلاك الترفى السفيه للطبقات المترفة. كما أننا أمام خطة تركز على مشاريع الطاقة والاستثمار العقارى والخدمى فى الطرق والخدمات.

ولكن الإسكان والطرق والمرافق لا تضيف شيئا يذكر للإنتاج. وتخلو الخطة من الزراعة والصناعة، ولنضرب مثلا واحدا: كان الحديد والصلب أول مشروع بدأت به الثورة عام ١٩٥٤، وكان مجمع الحديد والصلب عام ١٩٧١ معدا لصنع الآلات والدخول فى الصناعة الثقيلة. الآن ليس هناك خطة لإعادة تشغيله، ولاستمراره منهارا بعد أن انخفضت عمالته لأقل من النصف وجف تمويله.

مستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر ٨

استعرضنا فيما سبق خطة الحكومة الاستثمارية التى تركز على الصناعات الاستخراجية والطاقة والعقارات. وأعلنت الحكومة لحسن الحظ تخليها عن مشروع إنشاء عاصمة جديدة لمصر فى الوقت الحالى فهو لا يمثل أولوية لاقتصاد مأزوم مثل اقتصادنا. ونضيف إلى استراتيجية الحكومة الصناعات الصغيرة، التى تعطيها وزنا أساسيا كحل لمشكلة البطالة. فما هو مدى صلاحية تلك الخطة كخطة للتنمية الشاملة؟

تبلغ إحصائيات البطالة الرسمية حوالى ١٣٪ بينما تقدرها التقديرات المستقلة الأقرب للصواب بضعف هذه النسبة على الأقل، فهل تستوعب السوق مثل هذا العدد الهائل، ملايين، من المشروعات الصغيرة؟ وهل المشروعات الكبيرة المحدودة التى طرحت فى مجالات التنقيب أو المرافق بقادرة على حل مشاكل البطالة وعجز الإنتاج الزراعى الصناعى؟ هناك مبدآن أساسيان فى التخطيط.

أولهما هو التركيز على القطاع القائد فى الإنتاج الذى يطور الإنتاج فى العمل ويفتح فرص العمل المتزايدة فى غيره من القطاعات. هذا القطاع القائد هو صناعة الآلات وصناعات التكنولوجيا المتقدمة. إن مثل تلك الصناعة هى القادرة على توسيع السوق عن طريق تصنيع المصانع وزيادة إنتاجية المصانع القائمة بما يخلق فرصا غير محدودة للعمل تقدر على امتصاص البطالة وتزايد نسبة الاكتفاء الذاتى من السلع الصناعية. بل إن الزراعة نفسها قد تحولت إلى صناعة باحتياجها لكثير من المصنوعات

مثل الآلات الزراعية والأسمدة، كما تحتاج زيادة الإنتاج الزراعى إلى الاستثمار فى التكنولوجيا المتقدمة فى إنتاج البذور عالية الإنتاج والمقاومة لعوامل التلف.

المبدأ الثانى لتخطيط التنمية هو الانطلاق من الموارد الموجودة، على مستوى الوطن وعلى مستوى كل منطقة، لخلق الصناعات التى تتوافر مقدماتها مثل خلق صناعة السفن فى منطقة قناة السويس وخلق صيد وتصنيع وحفظ الأسماك على السواحل والبحث عن المعادن ومصادر المحاجر فى الصحراء وهكذا. طرحت الحكومة مثالا وحيدا لهذا فى خطتها المطروحة وهى تنمية المثلث الذهبى قنا -سوهاج -البحر الأحمر.

وبالطبع لا يمكن تخطيط التنمية اعتمادا على عشوائية رغبات المستثمرين الأجانب، ناهيك عن أن الاستثمار الأجنبى يسلك نفس السلوك الاستثمارى السائد فى السوق المحلى ولا يحقق قفزة تنموية. إن خبرات الدول التى لجأت إلى الاستثمارات الأجنبية من الصين إلى كوريا هى قيام الدولة بوضع الأساس لبنية صناعية متقدمة فى قطاعها العام يعمل فى ظلها وبمساعدتها القطاع الخاص المحلى والأجنبى فيمكن خلق تنمية متوازنة ومتكاملة وموجهة أساسا لإشباع احتياجات الجماهير الغذائية والصناعية المتعددة.

ومن البديهى أن ذلك لابد وأن يعتمد على ما تملكه مصر فعليا من أصول فى تلك المجالات: الصناعات الثقيلة والصناعات عالية التكنولوجيا. ورغم تصفية معظم القطاع العام فما زلنا نمتلك قاعدة للصناعات الثقيلة متمثلة فى مصنع الحديد والصلب ومجمع الألومنيوم بنجع حمادى، كما نمتلك قاعدة تصلح لتطوير

الصناعات الإلكترونية متمثلة فى شركة بنها للإلكترونيات (التى تم خصخصتها وبيعها ولكن لحسن الحظ فإن الجيش المصرى هو الذى اشتراها مع بعض الشركات الاستراتيجية الأخرى مثل خطى إنتاجِ من شركة النصر للسيارات والدلتا للصلب وغيرها). ولكن الشركات القابضة الحالية تصفى تلك الأصول بدلا من تنميتها بحبس السيولة والخامات عنها وتقليص العمالة والتخلص منها، فهل نتخلص من تلك الشركات القابضة كمقدمة لاستثمار ما بقى من القطاع العام؟

مستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر ٩

نحاول الآن فى هذا الفصل أن نجمع الاستنتاجات الأساسية. تعتمد التنمية على التخطيط وليس على عشوائية رغبات المستثمرين، حتى فى حال اقتراح بعض المشروعات التى نحتاجها. فالقطاعات القائدة فى الاقتصاد، الصناعات الثقيلة والصناعات عالية التكنولوجيا، لا يقوم بها أساسا رأس المال الأجنبى ولا المحلى الخاص، فإن تجارب العالم ومصر الخمسينات والستينات، قد اعتمدت كلها على دور الدولة فى الاستثمار فى القطاعات القيادية.

والدولة كما أوضحنا فى مصر مازالت تملك قطاعا عاما يحتوى على بذور قوية لصناعات فى قطاعات قائدة مثل الالكترونيات فى بنها وفى الهيئة العربية للتصنيع، والصناعات الثقيلة متمثلة فى الصلب والألومنيوم. ولكن تلك القطاعات تعانى التصفية بدلا من التنمية، تصفية العمالة وحجب رؤوس الأموال، وعدم توفير الخامات وغياب الصيانة والإحلال والتجديد للآلات.

وتعود تصفية الأصول القوية المتبقية للقطاع العام إلى إخلاص أعضاء الشركات القابضة وقياداتها إلى المهمة التى انشئت من أجلها: تصفية القطاع العام، فباعوا ثلاثة أرباعة ومازالوا ماضين فى مهمة تصفية الربع الباقى. ليس أدل على هذا من عدم ضمان الحكومة للقطاع العام فى الاقتراض من البنوك الحكومية بينما يعتمد عليها مشتروا القطاع العام من المصريين وأساسا الأجانب دون أن يأتوا باستثمارات حقيقية، (من دقنه وافتل له).

سبب آخر هام لاستمرار السير فى هذه السياسة المعادية للتنمية. لا يمكن الاعتماد على رأس المال الأجنبى فى إحداث التنمية. كيف وأين تصنع السياسات الاقتصادية؟ منذ بداية الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ وبعثات البنك الدولى وهيئة المعونة الأمريكية تقيم فى كل الوزارات بما فيها المسئولة عن الصناعة والتخطيط، وهى التى تدرس وتبلور السياسات ثم "تقترحها" على الحكومة التى تعقد الاتفاقات معها مشفوعة بقروض وهبات البنك الدولى وضغوط مؤسسات التمويل الدولية. وبالطبع تنطلق تلك السياسات من إطلاق الحرية للقطاع الخاص المحلى والعربى والأجنبى والاعتماد عليها فى "التنمية".

كما تقود تلك السياسات إلى إدماج ومزيد من الاندماج مع السوق الرأسمالى العالمى فى ظل درجة التطور الاقتصادى المنخفضة، مما يؤدى إلى تعويق، بل تدمير التنمية.

عندما انكشف دور أمريكا والغرب فى المؤامرة مع الإخوان المسلمين فى تصفية الدولة المدنية فى مصر وفى تفتيت مصر والدول العربية كافة، حدث شقاق بين أمريكا ومصر، وبدأت مصر فى تنويع علاقاتها الاقتصادية والعسكرية بالاستفادة من بزوغ العالم المتعدد الأقطاب، مع القوى الجديدة مثل روسيا والصين وغيرهما. وتفاءلنا تفاؤلا حذرا بأن امتداد تلك العلاقات بقوة إلى السياسات الاقتصادية سوف يقلل من التبعية لتوصيات مؤسسات التمويل الدولية والاعتماد على الغرب المعادى لتنمية بلادنا.

إلا أن التطورات الأخيرة، ومنها السياسات المتبعة فى المؤتمر الاقتصادى، وتعديل صفقة الأسلحة مع روسيا وغيرها، والعودة إلى العلاقات القوية مع البنك الدولى والغرب، وسياسة استئناف القروض من الغرب رغم ضخامة الديون الحكومية الحالية وعبئها على الاقتصاد، لا تبشر بالتفاؤل فى هذا المجال.

من شروط التنمية أيضا دور الديمقراطية السياسية وتفعيل قوى الجماهير. كان أملنا أن ينتهى أو يتقلص دور بعثات مؤسسات التمويل الدولية فى صنع السياسات الاقتصادية لصالح دور الخبراء الوطنيين من خلال مؤتمرات اقتصادية لتحديد سياسة مصر فى الفترة القادمة، ولكن رجعت ريما لعادتها القديمة، لا للخبراء الوطنيين ونعم لمندوبى مؤسسات التمويل الدولية!

زيادة الإنتاج أم تدميره؟!

منذ أيام قلائل قرر ١٢ عضوا نقابيا من مصنع الحديد والصلب القيام باعتصام رمزى فى وزارة الصناعة. وسبب الاعتصام ليس فى المحل الأول سببا يخص أجور العمال، فقد نفذ العمال اعتصاما بالمصنع لمدة ثلاثة أسابيع انتهى بالموافقة على مطالبهم فى الأجور وتم صرف معظمها، ولكن سبب الاعتصام هو تنفيذ المطالب الأخرى غير الأجور: توفير المواد الخام لتشغيل الشركة، وتطوير هياكلها من أجل تشغيلها بكامل طاقتها الإنتاجية.. ومساءلة المسئولين عن سوء الإدارة، وإهدار طاقات الشركة، فضلاً عن التحقيق فى ملفات الفساد، وإقالة المخطئين والمتورطين، فضلا عن إلغاء النقل التعسفى لقيادات بالشركة.

هذا النضج العمالى الذى يدرك أن المصنع الآن يعمل فيه فقط فرن واحد من أربعة أفران، ويعمل بـ١١٪ من طاقته، ولا يتلقى احتياجات الإنتاج من الخامات بالذات من فحم الكوك. كما أصبح به الآن ١٢ ألف عامل بعد أن كانوا فى الزمن القديم ٢٦ ألفا، بل وتخطط الإدارة إلى تخفيضهم إلى ٧٥٠٠ عام ٢٠١٥. لهذا يطالب العمال أيضا بإقالة مدير المصنع والتحقيق مع الفاسدين.

نفس النوعية من المطالب تم رفعها فى شركة غزل المحلة فى إضرابها الأخير، فالشركة تعانى من فساد الإدارة، وتعمل بجزء متواضع من طاقتها، وأصبح بها ١٢ ألف عامل بعد أن كانوا ٣٦ ألفا، وطالب العمال، فضلا عن حقوقهم المادية، بتغيير الإدارة وحل مشاكل مستلزمات الإنتاج، وتشغيل الشركة بكامل طاقتها ومحاسبة المفسدين فى كل من الإدارة والشركة القابضة.

وفى ٧ ديسمبر الماضى أقامت لجنة الدفاع عن الحق فى الصحة مؤتمرا عن مشكلة

الدواء فى مصر بنقابة الصحفيين، حيث أثيرت مشكلات الدواء وعلى رأسها تدهور الإنتاج فى مصانع قطاع الأعمال العام، ومشاكل الخامات، ووجود العديد من الطاقات العاطلة شملت حتى وحدة لإنتاج الأدوية الحيوية تكلفت ٢٥ مليون دولار ولم تعمل نهائيا منذ تركيبها، أى منذ أكثر من عشر سنوات!

ونحن نعرف أن مشكلتنا الاقتصادية لها جانبين: ضعف الإنتاج من ناحية، وسوء علاقات توزيع العائد من ناحية أخرى، ولابد من أجل حل المشكلة ليس فقط حل مشكلات التوزيع بحد أدنى عادل للأجور وحد أقصى غير مفسد، ولكن أيضا بتطوير الإنتاج. إذن لماذا يتم إهدار كل تلك الفرص الإنتاجية الهائلة فى كل قطاعات الإنتاج من الغزل والنسيج والصناعات المعدنية والأدوية، بدلا من تطويرها؟

عملت الإدارة الحكومية للقطاع العام منذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤، وبالذات منذ الأخذ بسياسة الخصخصة عام ١٩٩١ بعد توقيع اتفاقيات التثبيت والتكيف الهيكلى مع صندوق النقد الدولى والبنك االدولى، على حصار وتقليص القطاع العام. لقد تم بيع ٣٣٧ شركة من شركات القطاع العام، كما تم بيع نصيب القطاع العام فى ٧٤ شركة مشتركة. ونتج عن هذا إحالة نصف مليون عامل إلى المعاش المبكر لكى ينضموا لجيش البطالة. ويتم حصار الشركات المتبقية وتقليص إنتاجها وإهدار طاقاتها تمهيدا لخصخصتها.

والجديد هنا هو اتساع إدراك عمال تلك الشركات لمخطط تدمير الإنتاج تمهيدا للخصخصة، ودفاعهم عن مالهم العام المستثمر فى القطاع العام، وسعيهم لحل مشاكل الإنتاج والسعى لزيادته من أجل كل من تحسين دخولهم من الحوافز وزيادة الثروة المجتمعية من الإنتاج وحل مشاكلة الاقتصادية، فهل تشهد الفترة القادمة نجاح الحركة العمالية والسياسية فى قطع الطريق على سياسات تخريب الإنتاج؟

خصخصة الخدمات ودور الدولة

تبرر مؤسسة الدولة، أى دولة، وجودها بدور معين تلعبه فى سد احتياجات المواطنين للخدمات العامة. وبجانب مؤسسات الأمن من جيش وبوليس وأمن هناك الدور الحاسم لمؤسسات الخدمات العامة فى المرافق (طرق وكبارى، كهرباء ومياه وصرف صحى) والتعليم والصحة، بجانب مختلف الخدمات الاجتماعية والثقافية وغيرها. ونتغاضى فى هذا السياق عن البنية القانونية والقضائية وعلاقتها بضبط الأمور فى علاقات المواطنين لخروجها عن سياق هذا المقال ونقتصر هنا على وظيفة الدولة فى تقديم الخدمات العامة. وتقدم الدولة تلك الخدمات عادة فى مقابل التكلفة، حيث تعد تلك المؤسسات مملوكة للدولة باعتبارها هيئات خدمية لا تهدف للربح.

وهذا الدور فى تقديم الخدمات هو مبرر فرض الضرائب بأنواعها المختلفة، ومبرر الكثير من الدول فى سيطرتها على موارد الدولة الطبيعية مثل الثروات المنجمية ومختلف الموارد السيادية الأخرى.

حقا لقد ارتبطت نشأة مرافق المياه والصرف الصحى فى أوروبا وأمريكا فى منتصف القرن التاسع عشر بالشركات الخاصة، ولكن سرعان ما اتضح عجز القطاع الخاص عن توسيع تلك الخدمات لتشمل كل الشعب بشكل متاح للجميع، حيث اقتصرت تلك الخدمات، المكلفة عادة، على السكان الأغنياء فى المدن الكبيرة فقط. لذلك بانتهاء القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت الأغلبية الساحقة من تلك الخدمات تابعة للدولة، سواء الدولة المركزية أو للمحليات، وبسعر تكلفة أو

أقل منه كخدمة كاملة من الدولة بحيث تكون متاحة لجميع السكان بصرف النظر عن قدرتهم المادية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نشأت دولة الرفاه الاجتماعى فى أوروبا الغربية ونشأ المعسكر الاشتراكى فى روسيا وأوروبا الشرقية وتم تعميم تلك الخدمات بشكل غير ربحى بالطبع، بل إن طبعة مخففة من هذا قد نشأت فى الأنظمة الشعبوية فى العالم الثالث مثل مصر الناصرية وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث ظلت تلك المرافق بالأغلبية الساحقة مؤسسات غير ربحية، وإن ظل نطاق التغطية بالمياه، وبالذات بالصرف الصحى، أقل كثيرا من الدول المتقدمة التى عرفت شمول تلك الخدمة عمليا لكل السكان.

برزت الدعوة لخصخصة المرافق منذ أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من قبل الحكومات اليمينية، بالذات مرجريت تاتشر فى انجلترا، ومؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، حيث بدأ باشتراط تلك الخصخصة كشرط لقروضه المختلفة. والدافع فى تقديرى مرتبط بالأزمة الاقتصادية العالمية، أزمة الركود التضخمى التى بدأت منذ عام ١٩٧١. لقد دفع الكساد فى سلع الكماليات من سيارات وسلع كهربائية معمرة بهؤلاء إلى التفكير فى الاستثمار فى الاحتياجات الجماهيرية التى لا يمكن الاستغناء عنها. وخصخصت تاتشر المياه والصرف الصحى بالكامل فى انجلترا وويلز عام ١٩٨٩، وإن بقيت اسكتلندا بدون تلك الخصخصة لانتماء أغلبية حكومتها المحلية إلى حزب العمال. وتلقى الموضوع دفعة ضخمة بعد سقوط الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى أوائل التسعينات وانطلاق أكثر اتجاهات النيوليبرالية عدوانية.

وعلى المستوى العالمى كانت هناك قلة نادرة من سكان العالم تقدم لها خدمات المياه والصرف الصحى من مؤسسات ربحية خاصة قبل التسعينات. ولكن خلال

عقد من العولمة، فى سنة ٢٠٠٠، كان هناك حوالى ٤٠٠ مليون مواطن فى العالم يتلقون تلك الخدمة من مؤسسات خاصة، وبلغوا بعد حوالى عقد آخر، فى عام ٢٠١١ حوالى ٩٠٩ مليون، ويتوقع أن يصل إلى ١٢٠٠ مليون بحلول سنة ٢٠١٥.

وفى مصر التى خضعت لتوصيات مؤسسات التمويل الدولية منذ الانفتاح عام ١٩٧٤، وبالذات من خلال برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى الموقع مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى عام ١٩٩١ أخذت الدولة فى خصخصة الهيكل الإنتاجى فى القطاع العام بدءا من قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١. وأدخل ذلك القانون إلى مصر صيغة قانونية جديدة هى صيغة الشركة القابضة كبديل للمؤسسات العامة (للسلع الغذائية، المعدنية، الخ) التى تمتلك شركات تابعة وتديرها وتملك الحق القانونى لخصخصتها بما فيه بيعها لمستثمر رئيسى أو طرح أسهمها فى البورصة أو بأى وسيلة تراها.

أما خصخصة المرافق فقد بدأت عام ١٩٩٦ بتحويل الهيئة العامة للاتصالات إلى شركة قابضة، تلاها عام ٢٠٠٠ تغير هيئة كهرباء مصر إلى الشركة القابضة لكهرباء مصر، والتى تتبعها الشركات التابعة فى مختلف المناطق والمحافظات. والانتقال هنا من الشكل القانونى لهيئة عامة إلى الشكل القانونى لشركة قابضة يحمل طابعا أخطر بكثير مما فى القطاع العام: فالهيئة العامة هيئة خدمية تهدف إلى تقديم خدمة اجتماعية بسعر التكلفة، بينما الشركة القابضة هدفها الرئيسى، مثل أى شركة وبنص القانون، هو معاظمة العائد أو ببساطة الربح. كما انعكس هذا أيضا على هياكل المرتبات والبدلات، وهناك ما تردد عن أن بدل حضور جلسات إقرار الميزانية السنوية للشركة القابضة بلغ ستون ألف جنية للجلسة لكل عضو!

ولم تتم بعد خصخصة شركات موجودة تابعة لتلك الشركة القابضة وإن كان قد

سمح بإنشاء شركات خاصة لمحطات توليد القوى الكهربية تدخل إلى الشبكة العامة من خلال صيغة قانونية أخرى، هى صيغة BOT أو إنشاء وإدارة شركات الكهرباء الخاصة ثم نقل ملكيتها ثانية للحكومة عند انتهاء مدة العقد، وهى عادة تتراوح بين ٢٠ و٣٥ سنة!

لم يصدر قانون خاص لإنشاء شركات المرافق بنظام BOT، ولكن استندت الصيغة القانونية لإنشاء تلك الشركات إلى تعديل القوانين المنظمة لإنشاء المرافق نفسها. ومن الأمثلة على ذلك:

١-القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر

٢-القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء الطرق العامة

٣-القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٧ في شأن المرافق العامة وإنشاء وإدارة واستغلال المطارات

٤-القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٨ بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٦ في شأن الموانئ التخصيصية

وتم إنشاء عدد من المرافق الخاصة التى تنتج الخدمات وتشتريها منها الدولة لتقدمها للمواطنين كجزء من خدماتها العامة. وهذا بالطبع يحمل تكلفة تلك الخدمة بعبئ ربح الشركة الخاصة. أما بالنسبة للشركة الخاصة فهو استثمار مضمون بامتياز، حيث المشكلة الأساسية فى أى عمل هى تسويق المنتج، وفى ذلك الشكل يضمن المستثمر أن سلعته المنتجة مباعة مسبقا بسعر محدد مسبقا وأن مكسبة مضمون بهامش مخاطرة يساوى صفر فى المائة تقريبا!

ومن أمثلة تلك المرافق الخاصة المنشأة بذلك النظام:

- محطات توليد الكهرباء مثل محطة الكريمات ومحطة أبو قير ومحطات توليد الكهرباء فى مناطق التعمير الجديدة.
- إنشاء الطرق السريعة الخاصة مثل طريق القاهرة العين السخنة وطريق شرق النيل المتجه إلى صعيد مصر.
- مشروعات تابعة لوزارة النقل مثل محطة حاويات في ميناء السويس ومرسى اليخوت في شرم الشيخ ومطار مرسى علم.
- مشروعات تابعة لوزارة الإسكان مثل محطات مياه الشرب مثلما طرح بمنطقتين من مناطق التنمية الجديدة هما منطقة شرقي بور سعيد وجنوبي السويس.

وكانت الخطوة التالية فى إنشاء الشركات القابضة فى مجال الخدمات هى تحويل مرفق المياه والصرف الصحى إلى الشركة القابضة للمياه والصرف الصحى عام ٢٠٠٤.

ثم تمت نقلة كيفية كبيرة أخرى فى مجال خصخصة الخدمات بإصدار القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ الخاص بمشاركة القطاع الخاص فى قطاع الخدمات (بالطبع بما فيها خدمات التعليم والصحة بجانب المرافق) مع القطاع العام من خلال نظام المشاركة بين القطاع العام والخاص المعروف ب PPP.

ويوسع هذا القانون من مجال مشاركة القطاع الخاص حيث يشمل دخول القطاع الخاص فى عمل عمرة أو تجديد فى مرفق موجود فى مقابل نسبة مشاركة فى العائد. ويعنى هذا أولا تحويل المشروع كله من مشروع خدمى إلى مشروع استثمارى، كما يعنى ثانيا إمكانية انعدام العدالة فى تقدير نسبة مساهمة القطاع الخاص من حيث تقدير

قيمة المبلغ الذى يدفعه إلى قيمة الأصل الموجود. وهناك أشكال مختلفة لاسترداد قيمة وعائد ما دفعه المستثمر، إما فى صورة تسديد القرض بأرباحه، أو فى صورة الحصول على نسبة من العائد الجارى.

المثال التطبيقى لهذا النوع من الخصخصة هو خصخصة ثلاث مستشفيات تتبع جامعة عين شمس، وجامعة قناة السويس، وجامعة الزقازيق، وهو المطروح حاليا. ولا توجد أمثلة كثيرة على الخصخصة من خلال هذا الطريق لأن اللائحة التنفيذية لهذا القانون، رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ قد تم توقيعها من قبل أحمد نظيف رئيس الوزراء، يوم ٢٣ يناير عام ٢٠١١، ثم أتت الثورة لكى توقف عمليا تنفيذ تلك المخططات.

إلا أن الفرحة لم تتم! فقد تضمنت الخطة الاستثمارية لوزارة الإخوان خصخصة المستشفيات المذكورة خلال العام المالى ٢٠١٣ -٢٠١٤. ولكن الإخوان سقطوا قبل تنفيذ تلك الخطة فى آخريوم من السنة المالية السابقة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

أعلن الدكتور حازم الببلاوى فى أغسطس ٢٠١٣ أن خطته الاقتصادية العاجلة تتضمن فيما تتضمن خصخصة المستشفتين الذين أدرجهما الإخوان للخصخصة فى ذلك العام!!

بل وأكثر من ذلك حرصت قوى النظام القديم على أن تمرر فى نص دستور عام ٢٠١٣ المادة ٢٨ التى تنص على: "الأنشطة الإنتاجية والخدمية والمعلوماتية مقومات أساسية للاقتصاد الوطنى، وتلتزم الدولة بحمايتها، وزيادة تنافسيتها، وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار، وتعمل على زيادة الإنتاج، وتشجيع التصدير، وتنظيم الاستيراد". وحتى إذا كان من المقبول فى الدستور حماية التنافسية وجذب رؤوس الأموال فى الاستثمارات فى إطار الاقتصاد الرأسمالى السائد، فإن حماية التنافسية وجذب الاستثمارات فى مجال الخدمات يعد كارثة تؤدى، كما أدت فى البداية وكما

أدت فى برامج الخصخصة المعاصرة، إلى رفع سعر الخدمات الاجتماعية فى مجتمع يقبع أكثر من نصفه تحت خط الفقر، وما يستتبعه ذلك من تقليص نطاق تلك الخدمات.

وبالطبع ليس هذا موقفا من الدستور كله، ولكن علينا، رغم أننى شخصيا قد صوتت لهذا الدستور بنعم، أن ندرك عيوب الدستور وليس فقط مزاياه، وأن نسلح الشعب بالوعى بتلك المشاكل، وأن نعبئ القوى الجماهيرية التعبئة الضرورية لوقف تنفيذ مخططات خصخصة تلك الخدمات دفاعا عن حق الشعب فى خدمات رخيصة وقيام الدولة بدورها الطبيعى فى توفير الميزانية الاستثمارية الضرورية لبناء المرافق وعدم التخلص منها بإلقائها على القطاع الخاص، ملقية بالشعب فى نار أسعار تلك الخدمات. ونختتم بمثال بلدية باريس التى، بعد خصخصة مرفق المياه بين أعوام ١٩٩٥ و٢٠١٠، أعادت المياه إلى مرفق غير ربحى، لأن فترة الخصخصة لم تشهد سوى ارتفاع الأسعار مع تدهور مستوى الخدمة كما تبدى فى تدهور نوعية المياه! كما برز فى العالم الذى تمت خصخصة المياه بالذات شعار للنضال يتعلق بحق الجمهور فى المياه ضد تلك الخصخصة.

إضراب المحلة والأزمة الاقتصادية

يتناول الكثيرون الإضرابات من زاوية أنها غير ضرورية الآن نظرا لأنها تعمق الأزمة الاقتصادية وأننا يجب أن نصبر قليلا ونؤجل المطالب الفئوية حتى يسير الاقتصاد. ولكن الزاوية التى أثير منها موضوع علاقة الإضرابات بالتنمية تختلف عن هذا. فبعد عدد من الإضرابات المتوالية بدءا من ديسمبر ٢٠٠٧ وما تلاها من أضرابات كانت من أهم مقدمات ثورة ٢٥ يناير، جاءت فترة بعد الثورة لكى تشهد ثلاثة تغيرات هامة: أولا تصاعد وتيرة الحركة الإضرابية عما قبل الثورة وشمولها لأماكن متعددة فى وقت واحد، ثانيا تصاعد حركة إنشاء النقابات العمالية المستقلة فى الكثير من المصانع والمناطق الصناعية، وثالثا وأخيرا تصاعد المطالب وأخذها منحى سياسيا لا تخطئه العين.

بدأ الإضراب الحالى بشركة غزل المحلة (٢٢ ألف عامل) ثم تضامن معه ولحقه إضرابات فى شركات الدلتا للغزل و النسيج، غزل زفتى، غزل شبين، وأخيرا بعد ما يقرب من أسبوع انضمت شركة الغزل والنسيج بكفر الدوار. المطلبان البارزان هما:

١- تطبيق الحد الأدنى للأجور (١٢٠٠ جنية شهريا) على القطاع العام وليس القطاع الحكومى فقط حيث ادعت الحكومة أن أجور القطاع العام تزيد عن الحد الأدنى فعلا بينما أوضح العمال مثلا أن متوسط الأجر فى إحدى الشركات هو ٩٠٠ جنيها وتبدأ الأجور من ٥٠٠ جنيها شهريا

٢-إقالة رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج (ويتبعها ٣٢ شركة) المسئول عن إدارة وتخسير تلك الشركات وشركات القطاع كله.

٣-إحالة ملفات الفساد فى الشركات إلى النائب العام، وإعادة تطوير الشركات بمشاركة العمال.

ومن المثير ملاحظة أن عمال المحلة هم أول من خرج عام ٢٠٠٧ لتطبيق الحد الأدنى للأجور، ثم يأتى التطبيق على القطاع الحكومى فقط مع استثنائهم هم عمال القطاع العام بما فيهم عمال المحلة من تطبيقه! بل والأكثر إثارة أن رئيس الشركة القابضة الذى يطالبون بإقالته هو نفسه رئيس شركة المحلة الذى تم عزله بعد إضرابات عام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ثم تم تعيينه لاحقا رئيسا للشركة القابضة!

أى أن العمال لا يضعون هدفا وحيدا للإضراب رفع الأجور، لكنهم يرفعون مطلب زيادة الإنتاج عن طريق عزل المفسدين وحل مشاكل تطوير الشركات بدلا من تخسيرها المتعمد كجزء من سياسات الخصخصة المطبقة على معظم شركات قطاع الأعمال المتبقية (١٤٦ شركة) بعد بيع معظمها (٣٣٧ شركة + نصيب القطاع العام فى ٧٤ شركة مشتركة).

وقد سبق وكتبت فى جريدة الدستور بتاريخ ٧ يناير من هذا العام عن وحدة المشاكل بين قطاع الغزل والنسيج، وشركات الصناعات المعدنية، وقطاع الأدوية ومطالبة العمال فى كل تلك القطاعات بإقالة رئيس الشركة القابضة الخاصة بها وحل مشاكل تدهور الإنتاج من أجل زيادته.

إذن فتلك الإضرابات تأتى من أجل التنمية وزيادة الإنتاج وليس لتخريب الإنتاج

كما يدعى البعض. ولا يعنى هذا طبعا مشاركتنا فى إدانة ما يسمى بالمطالب الفئوية، فوجود حد أدنى للأجور يمكن المواطنين من العيش هو من أوليات العدالة الاجتماعية وعلى رأس مطالب الثورة، ومن العار أنه لم يتم خلال ثلاث سنوات من الثورة.

إن أزمتنا الاقتصادية لها جانب زيادة الإنتاج، وهو ما يطالب به العمال، وجانب عدالة التوزيع بعد أن وصل استقطاب الغنى والفقر فى مصر "إلى حد البذاءة" كما عبر بحق الكاتب محمد حسنين هيكل مؤخرا.

الحد الأدنى والأقصى للأجور

فى الولايات المتحدة، أكبر دولة رأسمالية يبلغ الحد الأدنى الفدرالى للأجور ٧,٢٥ دولار فى الساعة، أى حوالى ١٥ ألف دولار سنويا، بينما يبلغ مرتب كل وزير (وهم متساوون) حوالى ١٩١ ألف دولار سنويا، أى أقل من ثلاثة عشر ضعفا للحد الأدنى، بينما يبلغ مرتب أوباما وحده ٤٠٠ ألف دولار سنويا، وهو أقل من ٢٧ ضعفا للحد الأدنى. والمدهش أن مرتب أوباما يساوى بالمصرى أقل من ربع مليون جنية مصرى شهريا (بالضبط ٢٣٣ ألف جنية شهريا) بينما تصل المرتبات عندنا للملايين شهريا!! بالطبع ينطبق الحد الأقصى على المرتبات الحكومية فى أمريكا وليس على مرتبات القطاع الخاص الذى سقفه السماء.

أما فى مصر فكان هناك عمال تشجير يتقاضون ٤٠ جنيها شهريا، ومدرسون بالحصة يتقاضون ١٥٠ جنية شهريا. وفى عام ٢٠٠٨ تقدم عامل بشركة المطاحن بقضية لإلزام الحكومة بتحديد حد أدنى وأقصى للأجور وقدمت فيها دراسة أعدت فى نفس العام حتى يصير مستوى المعيشة مساويا لما كان عام ١٩٨٠، أى يصبح ١٢٠٠ جنية، وهو ما يساوى بأسعار اليوم حوالى ٢٠٠٠ جنية. حكمت المحكمة بإلزام الحكومة بتحديد الحد الأدنى للأجور عام ٢٠١٠ مما كان سلاحا جبارا فى يد الحركة الشعبية المطالبة بأجر عادل قبل وبعد الثورة، والحكومات المتوالية تتهرب من تطبيقه.

وأخيرا صرحت حكومة الببلاوى بأنها ستطبق الحد الأدنى للأجور ١٢٠٠ جنيه، والحد الأقصى ٣٥ مثلا له أى ٤٢ ألف جنية شهريا (مع وجود استثناءات!) اعتبارا من يناير الحالى. لهذا صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ بمنح

علاوة تمثل الفرق بين ٤٠٠٪ من أساسى المرتب وبين متوسط ما يأخذه الموظف بالفعل (أى إذا كان متوسط بدلاته ٢٥٠٪ من المرتب فإنه يزيد ١٥٠٪ فقط) ثم تخصم منها التأمينات الاجتماعية. فاتضح كذب ادعاء ١٢٠٠ جنية ووصل المرتب لنحو ١٠٠٠ جنية صرفت فى فبراير ٢٠١٤ مع فرق الزيادة عن مرتب يناير.

ثم تفتق ذهن أحد عباقرة وزارة المالية، رئيس الإدارة المركزية للجنة المالية المحاسب عبد العزيز محمد الطنطاوى، وأصدر قرارا يحتسب علاوة ٤٠٠٪ لا على أساس المرتب الأساسى ولكن على أساس أول مربوط الدرجة مع حذف العلاوات التى تلقاها الموظف! فنقص الحد الأدنى للمرتبات أكثر ليبلغ حوالى ٨٠٠ جنية شهريا. وهكذا يصدر المرءوس قرارا ضد رئيس الوزراء!

ما معنى هذا العبث؟ ولماذا يتم ذلك؟ إن بيروقراطية الوزارات تدرك جيدا علاقة امتيازاتها الفائقة بغياب الحد الأدنى للأجور. منذ عامين بالضبط كان إجمالى بند الأجور فى الموازنة ١٣٦ مليار جنية، نصيب ٥,٩ مليون موظف منهم ٨٢ مليار، بينما نصيب عشرين ألفا هم موظفى الإدارة العليا ٥٤ مليار!!! وتحدثت مختلف الدراسات أن تطبيق حد أدنى وحد أقصى جديين (لا يزيد عن ٢٠ ضعفا) يمكننا من رفع الحد الأدنى فوق ١٢٠٠ جنيها دون إضافة مليم لبند الأجور من خلال ما يتوفر من الحد الأقصى!

وما دام موظفوا الإدارة العليا ممتنعين عن التضحية بامتيازاتهم، ومادامت كل الحكومات منحازة لهم تماما ضد الشعب، إذن فمحصلة الزيادة فتات يتآكل تدريجيا بمختلف القرارات. ثم يتحدثون عن مبادرة لوقف الإضرابات لمدة سنة! ألم يتعظ هؤلاء السياسيون والموظفون من ثورة الشعب المستمرة والذى لن يرضى عن هذا الخداع الرخيص؟!

الزراعة والرئيس القادم

كانت الزراعة المصرية سلة غلال الإمبراطورية الرومانية. وعندما بدأ محمد على مشروعه الأمبراطورى كان من الطبيعى أن يبدا بتطهير الترع وتنظيم الرى وإنشاء القناطر على النيل لزيادة الحاصلات الزراعية، فتعبئة الفائض الزراعى هى مصدر الأموال اللازمة لتأسيس الجيش والدخول فى الصناعات الضرورية له مثل ترسانة صناعة السفن ومسابك صنع المدافع، غير الخدمات الضرورية العسكرية التى نال المدنيون منها نصيبا متمثلا فى مدارس الطب والمهندسخانة ومختلف المدارس التحضيرية لها.

وبدأ التشوه والعجز فى المحاصيل الغذائية الملبية لاحتياجات للشعب المصرى مع الارتباط بالسوق الدولية، وتمثل هذا فى احتياجات السوق الدولية للقطن، بالذات أثناء الحرب الأهلية الأمريكية، على حساب زراعة القمح.

وعندما بدأت سياسة الانفتاح الاقتصادى عمق يوسف والى وزير الزراعة الأسبق من سياسات التبعية تلك عندما تحدث عن أن زراعة عشرين ألف فدان فراولة وتصديرها كاف لاستيراد احتياجات مصر من القمح! واشتهر يوسف والى بزراعة الفراولة والكنتالوب وخيار الصوب، وتفاقمت فجوة القمح و الحبوب والغذاء عموما حتى وصلت حاليا إلى٤٥ ٪ فى محصولى القمح والذرة الشامية، و٣٠-٣٥٪ لمحصولى الفول البلدى والبرسيم المصرى، وتصل إلى ٩٣٪ فى محاصيل الحبوب الزيتية، و٩٨٪ فى العدس! تتم تغطية هذه الفجوة بالطبع بالاستيراد من

الخارج، حيث بلغت الواردات ٦ مليون طن قمح و٤ مليون طن ذرة صفراء، و٥ , ١ مليون طن بذور ومنتجات فول الصويا، ومليون طن من زيوت الطعام.

والحل ليس عسيرا، وقد طبقته دول ذات كثافة سكانية أكبر منا مثل الصين والهند وإندونيسيا التى تملك كلها الآن فائضا زراعيا بعد أن كانت تعانى من المجاعات! فليكن تطوير الإنتاج فى القلب من اهتمامنا! أين تطبيق أبحاث المرحوم الدكتور محمد مستجير مصطفى حول زراعة القمح والشعير بالمياه المالحة؟ وأين اتباع تسطير الأرض الزراعية الذى يزيد الإنتاج حتى ٦٠٪؟ وأين تطبيقات ثورة الهندسة الوراثية فى الزراعة، والأصناف عالية الإنتاجية التى اعتادت وزارة الزراعة تقديمها بكثرة سابقا؟ بل وأين الإرشاد الزراعى الذى توقف تعيين المهندسين الزراعيين به منذ ٢٥ سنة وفق توصيات هيئة المعونة الأمريكية بالتخفف من العمالة الحكومية الزائدة؟!!!

ولكن لا يمكن الاهتمام بكل ما سبق دون الاهتمام بأوضاع الفلاح! أين استقرار الفلاح فى علاقته بالأرض التى يزرعها؟ نعلم جميعا كيف توصلت دولة الفساد والاستبداد فى أواخر عهد مبارك إلى سلب فلاحى الإصلاح الزراعى أراضيهم عن طريق أولا حرمانهم من تقديم عقود إثبات الملكية بعد الانتهاء من سداد أقساطها، ثم التواطؤ مع أجهزة الأمن فى نزع ملكيتها لصالح ذوى النفوذ وبعض ضباط الشرطة! كما رأينا أرض الحراسة التى ألغاها السادات وسلبت منهم لصالح الإقطاعيين القدامى! ورأينا الصراعات الناتجة عن كل هذا فى سراندو وطوسون بالإسكندرية وقرى البحيرة والمنوفية وغيرها. ورأينا تغيير قانون إيجار الأراضى الزراعية، بعد أن كان مختلا ضد مصلحة المالك ويعطيه إيجارا ٣٢ جنيها سنويا يعدل باختلاله ضد مصلحة الفلاح بترك القيمة الإيجارية دون حد أقصى وترك المدة الإيجارية بدون حد أدنى.

الزراعة والرئيس القادم ٢-٢

رأينا فى الحلقة السابقة أهمية الزراعة كمكون أساسى للاقتصاد القومى طال إهماله طويلا رغم أهميته الشديدة فى الوفاء بالاحتياجات الغذائية للشعب المصرى صيانة للأمن القومى. وبدأنا فى تناول أهمية تناول مصلحة الفلاح أيضا.

قلنا فيما سبق أن العلاقات الإيجارية الزراعية وتقدير القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة أدى إلى ثبات كل من الضريبة والقيمة الإيجارية رغم استفحال التضخم بحيث أصبحت القيمة الإيجارية للفدان ٣٢ جنيها، لا تسمن ولا تغنى من جوع واختلت العلاقة لصالح المستأجرين. ولكن قانون الإيجارات الزراعية رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ (ويطبق عام ١٩٩٧ بعد خمس سنوات فترة انتقالية)، جاء هذا القانون لكى يعكس كفة الميزان وتختل هذه المرة لصالح الملاك وضد مصلحة الفلاح المنتج المباشر. ترك القانون العلاقة الإيجارية حرة من تحديد أى قيمة، كما ترك المدة أيضا بدون تحديد.

أدى هذا أولا إلى ارتفاع القيمة الإيجارية حتى وصلت بين أربعة آلاف وسبعة آلاف جنية للفدان الواحد سنويا! كما أدى إلى انتشار الإيجار بالزرعة، وحد أقصى سنة إلى أن الفلاح المنتج لم يعد يستثمر فى العمل على زيادة إنتاجية الأرض لأن الزيادة لن يضمن أن تكون من نصيبه، بل من نصيب المستأجر الجديد! وننوة هنا إلى أن الحد الأدنى لمدة إيجار الأماكن الزراعية فى فرنسا فى القانون الفرنسى هى ٩ سنوات! ولا تأخذ معظم الدول بترك القيمة الإيجارية لعلاقات السوق ضمانا لعدم ظلم الفلاح المستأجر، المنتج المباشر، وضمانا لتقسيم عائد الأرض بشكل عادل بين المالك والمستأجر. فمن الواجب تعديل قانون إيجارات الأراضى الزراعية لكى يضع

حدا أعلى للقيمة الإيجارية وحدا أدنى لمدة الإيجار لا يقل عن خمس أو سبع سنوات.

فى فترة الناصرية لعب التعاون الزراعى دورا حاسما فى العملية الزراعية بالذات فى مصلحة صغار الفلاحين، إذ كان يمد الفلاح بمستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة ومبيدات بأسعار معقولة وبتسليف بفائدة تعاونية صغيرة، ثم يقوم بتسويق المحصول له واسترداد السلف. وما أن أتت سياسة الانفتاح الاقتصادى حتى رأينا تلك المزايا تتبخر: فقد رأينا الفلاح يترك تحت رحمة التجار والاحتكارات سواء فى توفير مستلزمات الإنتاج أو فى التسويق. كما رأينا التسليف يتحول إلى بنك القرية الذى يقرض الفلاح بفائدة البنوك التجارية التى تصل إلى ١٨٪! وهكذا أصبح الفلاح، المنتج المباشر، تحت رحمة تجار مستلزمات الإنتاج وتحت رحمة تجار تسويق المحاصيل، وأيضا تحت رحمة البنوك التجارية! مطلوب إعادة التعاون الزراعى وصبغه بالديمقراطية بتسليم إدارته للفلاحين بحيث تكون أغلبيتهم الساحقة ملاك أقل من عشرة أفدنة، واستئناف دور التعاون فى التسليف التعاونى والتمويل الميسر لمستلزمات الإنتاج وخصم سعرها بعد التسويق العادل للمحصول. وإذا كانت صناعة الأسمدة يمثل الغاز الطبيعى ٦٨٪ من مدخلاتها، فصناعة الأسمدة تستعمل الطاقة المحلية المدعمة، ولكنها تبيع السماد فى السوق العالمى وكذلك فى السوق المحلى بالسعر العالمى محققة أرباحا مذهلة. مطلوب تحويل سعر الطاقة للسعر الدولى فيما عدا الجزء من إنتاج شركات القطاع العام التى تبيع للفلاح وتخفيض سعر السماد وإعطائه احتياجاته الكاملة من الأسمدة بدلا من إمداده بشيكارتين للفدان فقط بسعر ٧٠ جنيها للشكارة بينما يستكمل احتياجاته (٤ شكاير أخرى) بسعر السوق ١٧٠ جنهيا!!

هذا ما يستحقه الفلاح نتيجة الثورة، وهذا ما تنتظره مصر من الرئيس الجديد!

مستقبل الأزمة الاقتصادية المصرية

صدر فى إبريل ٢٠١٤ تقرير مفصل هام عن الاقتصاد المصرى بعنوان: "أزمة السيولة النقدية فى مصر" للكاتب ستيفن كوك، وهو باحث متخصص فى سياسات العالم العربى، والسياسات الدبلوماسية الخاصة بالولايات المتحدة والشرق الأوسط، والسياسات التركية، والعلاقات العسكرية المدنية فى الشرق الأوسط، والصراع العربى الإسرائيلى كما يتم تعريفه على الإنترنت. والتقرير المطول يقع فى ٨ صفحات، ولن يمكن بالطبع تناوله كله فى عامود واحد ولكن فلنقتطف هنا فقرة الخلاصة النهائية التى يقدمها التقرير.

والتهديد الرئيسى للاقتصاد المصرى فى نظر الكاتب هو أن تدخل مصر فى أزمة عدم توافر سيولة نقدية تكفى للوفاء بمدفوعات خدمة ديونها من أقساط وفوائد عندما يحل أجل سدادها، فضلا عن تأثير أزمة السيولة على قدرة مصر على استيراد الطعام والوقود وغيرهم من السلع الضرورية. وسبب ذلك هو السياسات الاقتصادية المضطربة، وغياب السير فى طريق "الإصلاح الاقتصادى" بدلالة رفع الحد الأدنى للأجور وسياسات التحفيز الاقتصادى التى انتهجتها الحكومة بالاستفادة من الدعم الخليجى. وينفى أن يؤدى الدعم الخليجى إلى الخروج من الأزمة رغم تخفيف آثارها بدون انتهاج سياسة إصلاحية حكومية. ورغم أنه لا يتحدث بشكل مباشر عن أزمة وشيكة إلا أنه يبالغ بشدة فى هذا الاحتمال، ويذكر بمثال اليونان. ويدعو الولايات

المتحدة إلى تكوين مجموعة متابعة لمصر من مختلف الجهات (وزارة المالية، البنتاجون، الرئاسة، المخابرات ...) لمتابعة مصر وتكوين مجموعة من الداعمين تشمل بجانب أمريكا أوروبا والخليج وآسيا بقيادة صندوق النقد الدولى لدفع مصر فى طريق الإصلاحات الاقتصادية الضرورية، خصوصا مع تلكؤ الحكومة نتيجة للمعارضة الجماهيرية للإصلاحات الاقتصادية التقشفية بعد الثورة، ويدعو إلى مراعاة ذلك.

لم تغير آراء دوائر الرأى والقرار فى أمريكا من رأيها فى أهمية الإصلاح القائم على السياسات التقشفية والانكماشية ورفض زيادات الأجور والدعم والدعوة "لترشيده"، رغم أن هذه السياسات كانت السبب فى الثورة! جوهر السياسات الأمريكية هو أن واجب الحكومة يقتصر على تقليص الإنفاق على الأجور والخدمات والدعم من أجل موازنة مالية مستقرة، فهذا يوفر المناخ الملائم لتدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية التى تقود التنمية حيث إن خلق كل فرصة عمل يتضمن استثمار كذا من النقود، وتدفق كذا مليار يخلق كذا فرصة عمل. وكانت وزارة نظيف هى الرائدة فى هذا المجال فماذا حدث نتيجة لذلك؟

ظلت مصر فى نظر صندوق النقد خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ من أفضل الدول، الدولة الجاذبة للاستثمار الأولى فى أفريقيا ثم فى العالم. السبب: خصخصة القطاع العام (٧٠٪ منه تم خصخصته فى عهد وزارتى نظيف) وتدفق الاستثمارات الأجنبية لشراء القطاع العام بالبخس. لم يؤد تدفق الاستثمارات هنا إلى نشوء مصانع وفرص عمل جديدة بل إلى نقل ملكية المصانع القائمة ولكنه أدى إلى إخراج نصف مليون عامل إلى المعاش المبكر وزيادة البطالة، بالإضافة للغلاء الشديد ونزح ثروات

البلاد للخارج وإغلاق العديد من المصانع وتصفيتها وتحقيق الأرباح الخرافية من بيع أراضى الشركات كثروة عقارية!

نحن الآن فى مفترق طرق، والأزمة الاقتصادية الحالية تقتضى تحديدا مراجعة السياسات ورفض السياسات الأمريكية الانكماشية الهادفة للخصخصة. آن الأوان للاهتمام بالسياسات الإنتاجية وتطوير الصناعة والزراعة برؤوس أموال مصرية حكومية وخاصة. كما آن الأوان للوفاء باستحقاقات الثورة للجماهير من أجور عادلة وخدمات جيدة فى التعليم والصحة والمرافق وغيرها.

تحصين بيع مصر

فى فترة وزارتى نظيف (٢٠٠٤-٢٠١٠) تم بيع وخصخصة ٢٧٩ شركة من أصل ٤٠٧ شركة تمت خصخصتها خلال عشرين عاما منذ صدور قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الذى وضع الأساس القانونى للخصخصة. وتمثل رءوس أموال تلك الشركات حوالى ٦٩٪ من إجمالى رءوس الأموال المخصخصة (من دراسة بعنوان: "هل انتهى برنامج الخصخصة؟" للأستاذ إلهامى الميرغنى).

وكان الفساد الذى أحاط ببيع مصر بالبخس (سعر البيع فى المتوسط يمثل ١٠-٢٠٪ من القيمة) من أسباب ثورة شعبنا على مبارك والمطالبة بإسقاط نظامه فى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. لهذا حرص شعبنا على أن يشمل دستوره الجديد (يناير ٢٠١٤) على مواد تقيد ذلك الفساد مثل المادة ٣٤ "للملكية العامة حرمة لا يجوز المساس بها وحمايتها واجب وفقا للقانون"، والمادة ٣٢ "..لا يجوز التصرف فى أملاك الدولة العامة" والمادة ٩٧ "التقاضى حق مصون ومكفول للكافة". ذلك أن القضاء المصرى كان أحد قلاع الدفاع ضد الخصخصة حيث تم رفع العديد من القضايا ضد الفساد الذى شاب عمليات البيع وحكم فيها ببطلان عقد البيع مثل بيع عمر أفندى وشركة المراجل البخارية وشركة غزل شبين وطنطا للكتان وغيرها.

لكن أقوى نصوص الدستور لا تكفى وحدها لوقف مافيا الفساد التى تغلغلت فى جهازالدولة القديم والذى مازالت معظم أركانه سليمة وتعمل بكامل طاقتها! والمثال الحى على ذلك المرسوم بقانون الذى أصدره رئيس الجمهورية مساء الثلاثاء ٢٢ إبريل ٢٠١٤ ويقضى فى مادته الأولى ب:" يكون الطعن ببطلان العقود التي يكون أحد أطرافها الدولة أو أحد أجهزتها من وزارات ومصالح، وأجهزة لها موازنات

خاصة، ووحدات الإدارة المحلية، والهيئات والمؤسسات العامة، والشركات التي تمتلكها الدولة أو تساهم فيها، أو الطعن بإلغاء القرارات أو الإجراءات التي ابرمت هذه العقود استنادا لها، وكذلك قرارات تخصيص العقارات من أطراف التعاقد دون غيرهم» (مادة ١) أى أن جميع العقود الخاصة بالإجراءات الإدارية لجميع جهات الدولة محصنة من أى ملاحقة قضائية! والادعاء هنا هو تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار (بمعنى أوضح: المناخ الجاذب للعقود الفاسدة الرخيصة ذات الرشاوى الهائلة)!

من يقف بجانب القانون؟ تردد ما يبدو بديهيا: وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار، ومجلس رجال الأعمال المصريين، بل ترددت معلومات تفيد بأن رئيس الوزراء السابق، حازم الببلاوي، هو من أعدّ مشروع القانون، رغبة منه في إرضاء المستثمرين الخليجيين، ولاسيما الإماراتيين والسعوديين، خاصة في ظل إبطال العديد من الصفقات التي أبرمت بين الدولة ورجال أعمال عرب وأجانب في عهد الرئيس السابق حسني مبارك. علما بأن القرار يشمل ويوقف جميع القضايا المنظورة حاليا فى المحاكم مالم يكن قد صدر بها حكم نهائى بات من مجلس الدولة (مادة ٢).

إن حرمان المواطن العادى من حق الطعن فى سوء تصرف بالبيع فى الممتلكات العامة فى سياق الفساد المستمر منذ ما قبل الثورة، يشى وحده بقوة نفوذ لوبى رجال الأعمال فى مواجهة قوى الثورة. والثورة التى قامت لرد حقوق الفقراء من الأغنياء لم تسفر عن قرار واحد قوى وحاسم بخصوص حقوق الفقراء مثل الحدين الأدنى والأقصى للأجور ولا الضرائب التصاعدية لكنها مررت بسرعة الصاروخ قانون تحصين الصفقات بين الحكومة ورجال الأعمال من الرقابة القضائية! مازال أمامك الكثير يامصر من أجل تنظيف البلاد من قوى فساد نظام مبارك وإعمال العدالة الاجتماعية التى طالبت بها الثورة.

الاكتفاء الذاتى الغذائى

تحدثت الصحافة منذ أيام عن بدء استصلاح مليون فدان هذا العام فى إطار خطة لإصلاح ٤ مليون فدان خلال أربعة أعوام، وتحدثت عن تحقيق هدف الاكتفاء الذاتى الغذائى. هل هذا ممكن؟ وهل تلك هى طريقة تحقيقه؟

بداية الهدف ليس ممكنا فحسب بل إنه واجب قومى، ويجب ألا ننسى أن دول جنوب وشرق آسيا التى كانت تعانى من فجوة غذائية، بل ويعانى الكثير منها من المجاعات (الصين، الهند، فيتنام، ماليزيا، إندونيسيا) وضعت هذا الهدف نصب أعينها منذ فترة وحققته، بل وأصبحت كلها تقريبا مصدرة صافية للحبوب!

فما هو وضع مصر الآن؟ بلغت الواردات الزراعية عام ٢٠١٠-٢٠١١ ستين مليار جنية منها ٣٢ مليار واردات حبوب، وحوالى ٢٠ مليار منتجات لحوم وأسماك، وقطن خام ومنسوجات وسجاد ٨ مليار. بينما تبلغ الصادرات الزراعية حوالى نصف ذلك المبلغ (٢٩ مليار جنية). وأهم تلك المحاصيل القمح الذى لا يسد الإنتاج المحلى منه أكثر من ٥٥٪ من الاستهلاك.

هل الخطة التى أعلنت لاستصلاح ٤ مليون فدان فى ٤ سنوات مع توفير مياه لها بتقليل المساحة المزروعة أرزا وتغيير طرق الرى للطرق الحديثة (لم يذكر كيف) يكفى وحده لحل المشكلة لكى يذكر عرضا فى سياقها كلمة الاكتفاء الذاتى الغذائى؟

فى الحقيقة إن استصلاح ٤ مليون فدان محور هام وإيجابى جدا ولكنه لا يكفى وحده، ولا يمكن وضع هدف عريض ومحورى وهام مثل الاكتفاء الذاتى الغذائى

عرضا أثناء الحديث عن استصلاح الأرض. مطلوب خطة متكاملة الأركان تشمل محاور متعددة، ومطلوب تعبئة شعبية كبيرة وراء هذا الهدف الهام (بالإضافة للتنمية الصناعية) فبدونهما لا مستقبل لمصر إلا استمرار تبعية قرارها للخارج انطلاقا من الضعف والعجز عن الوفاء باحتياجات شعبها.

ولنقصر حديثنا هنا عن الزراعة. أحد المحاور الهامة هى طريقة زراعة الأرض القديمة. إن اعتماد طريقة حديثة مثل تسطير الأرض، وهى طريقة ذات تكلفة قليلة، يزيد الإنتاجية بنسبة ٦٠٪. ولكن هذا لن يتحقق وحده، بل لابد من عودة الإرشاد الزراعى جديا لتعليم الفلاحين ذلك. صدق أو لا تصدق أقل سن لمرشد زراعى فى مصر حوالى ٤٨ عاما لأن الحكومة أوقفت تعيين مرشدين زراعيين منذ ٢٦ سنة! والسبب نصائح وكالة التنمية الأمريكية بتقليل العمالة وتقليص الجهاز الحكومى!! إن خطة تنمية لابد وأن تعتمد إنفاقا على التنمية الزراعية بعودة جدية للإرشاد الزراعى تحقق هدف تطوير الزراعة والرى فى الأرض القديمة وتحقق أيضا تشغيلا للمهندسين الزراعيين والفنيين الزراعيين العاطلين، ولكن لابد من اعتماد ميزانية تعيينهم ضمن خطة النهوض بالزراعة.

الاكتفاء الذاتى الغذائى ٢/٢

تحدثنا فى الفصل السابق عن أهمية وضع هدف الاكتفاء الذاتى الغذائى كهدف قومى، وعن أنه يقوم على عدد من المحاور أحدها استصلاح الأرض والثانى عودة الإرشاد الزراعى.

محور ثالث هو الاستفادة من التكنولوجيا الزراعية القائمة فعلا، وإجراء مزيد من الأبحاث. لقد كانت لهيئة البحوث الزراعية التابعة لوزارة الزراعة الفضل فى إنتاج العديد من سلالات القمح والقطن عالية الإنتاج، أما الآن فإن ٩٧٪ من البذور تستورد، ومعظمها يأتى من شركة مونسانتو الأمريكية. إنها بذور مهجنة وراثيا ولا يصلح المحصول الناتج لأخذ البذور منه بل يجب شراؤها سنويا. هل تسبب عمولات الشركات العالمية تفضيل الإنتاج المستورد على تطوير الإنتاج المحلى؟! هل السبب هو نصائح بعثة هيئة المعونة الأمريكية لوزارة الزراعة علما بأن البعثة مقيمة بوزارة الزراعة لاقتراح سياسات "تطوير" السياسات الزراعية منذ بدء الانفتاح وحتى اليوم؟!

تطوير الزراعة يعنى العودة للتكنولوجيا المولدة بالداخل ورصد ميزانية كافية لها والأهم هو الربط بينها وبين التطبيق. يكفى ضرب عدد من الأمثلة. أين موقع الأبحاث الرائدة التى أجراها المرحوم العالم أحمد مستجير مصطفى عميد زراعة القاهرة الأسبق حول استنباط سلالات من القمح والشعير القابلة للزراعة بمياه عالية الملوحة تأتى من تخفيف مياه البحر بمياه الصرف الزراعى، أين موقعها من التطبيق؟ ولماذا لم تر التطبيق حتى اليوم؟ أين الأبحاث الرائدة للدكتورة زينب الديب

حول زيادة إنتاجية القمح بشكل يؤدى للاكتفاء الذاتى؟ لماذا تم إهمالها عمدا إهمالا دفعها لليأس والهجرة؟ ألا يجب البدء برفض نصائح هيئة المعونة الأمريكية حول فتح الأسواق فى مجال الزراعة وتحجيم العمالة فى الجهاز الحكومى بما يؤدى لتقليص الإرشاد الزراعى؟ قام مركز البحوث التابع لوزارة الزراعة بدراسة قيمة لاستنباط سلالات محلية من البكتيريا المثبتة للنيتروجين الجوى كبديل لأسمدة النترات حيث يغنى كيس من البكتيريا عن ستة شكائر من السماد لكل فدان! لماذا لم يتم وضع ذلك موضع التطبيق الواسع بإنشاء المصانع الكبرى لهذا السماد وتوجيه الإرشاد الزراعى لتعليم الفلاحين وتثقيفهم بالسماد الجديد؟

ويشمل الاكتفاء الذاتى الغذائى الداخل فى نطاق سياسة وزارة الزراعة بالطبع أهداف تحقيق الاكتفاء الغذائى من اللحوم بأنواعها (الحيوانية والداجنة والأسماك). وتمتلك مصر شواطئ أكثر من ألفى كيلومتر على البحرين المتوسط والأحمر، كما تملك كثيرا من البحيرات العذبة والمالحة، ويكفى ذكر بحيرتى ناصر والبردويل بسيناء، حيث كانت إسرائيل تصدر أسماكها النادرة وقت احتلالها لسيناء حيث إنها أنقى بحيرة فى العالم، بينما توقفت مصر عن هذا بعد استعادتها من إسرائيل! وبالطبع من المتاح استعادة تنمية الثروة الداجنة والحيوانية وتطويرها تحقيقا للاكتفاء الذاتى بدلا من الاستيراد من البرازيل، رابع بلد فى العالم من حيث عدد السكان، ولكنها من البلاد الريادية فى تحقيق التنمية والاكتفاء الذاتى الغذائى!!

بداية جيدة أن نستصلح الأرض، ولكن لنبادر بمؤتمر قومى يضع خطة متكاملة للاكتفاء الذاتى الغذائى، فإن مثل هذا الهدف الغالى يستلزم تجميع العقول النشطة فى أمتنا ووضع نصب أعيننا هدف التنمية الزراعية بدلا من فرش الأرض أمام الاستثمار الأجنبى التى لم تعد بفائدة تذكر منذ بداية الانفتاح!

قطار الرصاصة وأولويات التنمية

أعلن خلال زيارة الرئيس السيسى الأخيرة إلى الصين عن توقيع عقد لإنشاء قطار الرصاصة بين الإسكندرية وأسوان، والذى يقطع المسافة فى ٣ ساعات. والقطار الجديد يحتاج إلى قضبان جديدة وتبلغ تكلفتة عشرة مليارات دولار.

وقطاع النقل من قطاعات الخدمات، والتى سوف توفر فرصة عمل محدودة للإنشاء ثم الإدارة، فهل توظيف كل تلك الاستثمارات بالديون هو أنسب توظيف لرأس المال حاليا؟ كم سيكون حجم الجمهور شاملا السياح بسعر التذكرة العالى، خصوصا وهناك بديل وهو الطيران!

فلنقارن هذا العائد بعائد نفس المبلغ لو استثمر فى قطاع الإنتاج، حيث فرص العمالة أكثر وحيث العائد على التنمية أوسع. كان الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن، وهو أستاذ رياضة فلك بكلية العلوم، أول سكرتير لمجلس قيادة الثورة بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وهو من اقترح على المجلس إنشاء مجلس أعلى للإنتاج ومجلس أعلى للخدمات. من أوائل المشروعات التى تقرر البدء بها عام ١٩٥٣ مشروع إنشاء مصنع الحديد والصلب بمعونة ألمانية فى حلوان. استلزم هذا المشروع الإنتاجى إنشاء طرق وخطوط سكك حديدية من الواحات لحلوان لنقل خام الحديد ومن الإسكندرية لحلوان لنقل الكوك، وهى مشاريع خدمية لا تدر عائدا ولكنها محملة على مشروع إنتاجى ضخم.

بالمثل كان مشروع السد العالى الذى طرح فى نفس الفترة أوائل الخمسينات

بتمويل من البنك الدولى، ولكن أعاق تنفيذه سحب البنك الدولى للتمويل فى إطار الضغط على النظام المصرى لقبول الأحلاف العسكرية، مما قاد إلى تأميم قناة السويس ثم إلى تمويل المشروع من الاتحاد السوفيتى. استلزم مشروع السد العالى إقامة الكثير من الطرق بين أسوان ومصر، ولكنها أيضا كانت مشروعات خدمات محملة على مشروعات إنتاجية تدر عائدا.

ولعل الكثيرين لا يعرفون أن الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن هو من اقترح على مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٥ الدخول فى التكنولوجيا النووية، تكنولوجيا المستقبل، خاصة عندما افتتحت إسرائيل فى ذلك العام مفاعل ديمونة، وتم سنتها إنشاء هيئة الطاقة الذرية (برئاسة إبراهيم حلمى عبد الرحمن) التى تفرع عنها أربع هيئات: هيئة المفاعلات النووية التى أرسلت بعثة من أوائل كليات العلوم والهندسة إلى الاتحاد السوفيتى حيث حصلوا خلال خمس سنوات على الدكتوراه فى تشغيل المفاعل وتم فى نفس الوقت تصنيع المفاعل وجاءوا معا عام ١٩٦٠. أما باقى الهيئات فهى هيئة المواد النووية التى مسحت الجمهورية بحثا عن خامات نووية حتى عثرت على اليورانيوم فى خام فوسفات أبو طرطوز بكميات تسمح بالاستغلال التجارى، حتى نعتمد على أنفسنا فى إنتاج الوقود النووى. والهيئتين الأخرتين هما هيئة التطبيقات السلمية للطاقة النووية وهيئة الأمان النووى.

أخلص من هذا أولا إلى أولوية المشروعات الإنتاجية على الخدمية، وعلى أهمية البدء بتخطيط شامل وليس عمل المشاريع بالقطعة، فيأتى مشروع جيد مثل قناة السويس الجديدة، ومشروع لا يمثل أفضل استثمار للأموال مثل قطار الرصاصة الذى تكفى ملياراته العشرة من الدولارات لإحياء مصنع الحديد والصلب وكل مصانع القطاع العام المحدودة الإنتاج بأسباب منها ضعف السيولة.

أولويات التنمية

أوضحنا فى الفصل السابق بمناسبة توقيع عقد اتفاق مشروع قطار الرصاصة بعشرة مليارات دولار مع الصين، أوضحنا أولوية التخطيط فى عملية التنمية. كما أوضحنا أولوية قطاع الإنتاج على قطاع الخدمات، فهو الذى يوفر تمويل الخدمات.

وأوضحنا أن المشاريع الكبرى للتنمية فى مصر بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مثل مصنع الحديد والصلب بحلوان والسد العالى ومفاعل إنشاص الذرى، والتلفزيون المصرى، كلها تم تخطيطها والشروع فى تنفيذها فى الفترة بين ١٩٥٢ و١٩٥٦، بفضل إنشاء المجلس الأعلى للإنتاج والمجلس الأعلى للخدمات منذ العام الأول لمجلس قيادة الثورة.

كان صاحب الفضل فى هذا هو الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن، استاذ الرياضة فلك بكلية العلوم ورئيس هيئة الطاقة الذرية بين أعوام ١٩٥٥ و١٩٦٠، والذى فضل، بعد أن بدأ مفاعل أنشاص فى العمل سنة ١٩٦٠، أن يترك هيئة الطاقة الذرية لكى يبدأ فى تأسيس معهد التخطيط القومى ثم وزارة التخطيط، حيث تربى على يديه أفضل رجال مصر فى التخطيط مثل الدكتور محمد محمود الإمام والدكتور إسماعيل صبرى عبدالله، والذين تولى كل منهم وزارة التخطيط فيما بعد.

ارتبطت إنجازات نظام ٢٣ يوليو، وكذلك بعض انتكاساته، بالتخطيط. فائدة التخطيط واضحة من المشاريع الضخمة التى استعرضناها، ومما تلاها بالذات مجمع الحديد والصلب وتوسيعه وحلوان كمدينة صناعية وغيرها وغيرها. بينما اتضح قصور التخطيط فى تركيز الخطة الخمسية الأولى والأخيرة (١٩٦٠-١٩٦٥) فى تركيزها على الصناعات الخفيفة مثل المنسوجات والصناعات الغذائية، وعدم دخولها

فى الصناعة الثقيلة، صناعة وسائل الإنتاج، والصناعات عالية التكنولوجيا إلا قليلا، وبالتالى الاعتماد على الخارج فى استيراد الآلات ومستلزمات الإنتاج التى تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة. تسبب هذا فى عدم استمرار خطة خمسية ثانية، ثم جاءت هزيمة عام ١٩٦٧ لكى تحبط مشاريع التنمية كلية وتركز كل الموارد على المجهود الحربى.

أثبتت تجارب كل بلدان العالم الثالث التى تمكنت من الصعود إلى مصاف الدول المتقدمة صناعيا مثل كوريا الجنوبية والبرازيل وتايوان وغيرها أن هذا الصعود لم يكن ممكنا سوى بتدخل الدولة، خصوصا فى الصناعات الثقيلة والصناعات التى تمثل القاعدة للتكنولوجيا المتقدمة، فهى الوحيدة التى توسع السوق الداخلية وتنعش على هامشها الكثير من الصناعات الصغيرة، وليس العكس. أى ليس البدء بالصناعات الصغيرة أو متناهية الصغر التى لا تخلق إلا سوقا محدودة.

لهذا ليس أمام مصر الآن اقتصاديا إلا اقتحام تكنولوجيا العصر بالدخول فى البحث والتطوير، وتصنيع الآلات والإلكترونيات، والأدوية بالذات الحديثة منها المعتمدة على التكنولوجيا الحيوية، ومصر بها من الكليات والكفاءات العلمية ما يسمح لها بذلك. ليس أمامنا سوى البدء بمناقشة مجتمعية ديمقراطية واسعة حول خيارات التنمية.

وبالطبع ينهض الجزء المتبقى من القطاع العام، ١٤٦ شركة، بعبء رئيسى فى تلك الخطة، ولكن يحاصره سياسات التصفية التى باعت ثلاثة أرباع القطاع العام وتصفى بقيته بحبس التمويل عنه وعدم توفير مستلزمات الإنتاج، وعدم تحديث الآلات، وخطة التخلص من العمالة بوقف التعيينات مع استمرار الإحالة إلى المعاش، سواء ببلوغ سن الستين أو بالمعاش المبكر أو بالمعاش الطبى.

فهل نشرع جديا على الأقل بمناقشة خطة التنمية الحقيقية؟

وزير التخطيط والإصلاح الإدارى

أدلى الدكتور أشرف العربى وزير التخطيط والإصلاح الإدارى بحديث شامل للأهرام فى ٢٤ نوفمبر ٢٠١٤ طرح فيه موضوعات شديدة الأهمية تخص محاور الإصلاح الإدارى فى مصر، والتحضير للمؤتمر الاقتصادى الذى ترى فيه الحكومة فرصة كبيرة لحل مشاكل بلادنا بتطوير الاستثمار. ويشمل هذا التحضير، فضلا عن الإصلاح الإدارى المرتقب إصلاحا تشريعيا وسنرى بعض الأمثلة.

ويضرب الوزير مثلا بمشروع قانون الخدمة المدنية بديلا عن قانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالعاملين بالحكومة، ويقول أنه أصبح غير صالح بالمرة، فهو يصف الوضع الحالى لجهاز موظفى الحكومة بالتضخم (٦,٤ مليون موظف)، وأنهم هرم مقلوب للكثرة النسبية للوظائف العليا، ويشير أيضا إلى طول فترة الانتظار للترقية الوظيفية (من ٦ إلى ٨ سنوات). لهذا يعد فى القانون الجديد بأن تأتى الترقيات كل ثلاث سنوات وبواسطة امتحان موضوعى يصحح بالكمبيوتر. ولكن سرعة الترقية تزيد من الهرم المقلوب لأنها تزيد وظائف الإدارة! كما أنها لا تحل مشكلة تضخم الجهاز الإدارى، إذن فما هو الحل؟ لا يصرح الوزير بالحل، ولكن هذا يعيد للذاكرة قانون الوظيفة العامة الذى كان يناقش قبل الثورة فى ظل ثورة عليه من كل المختصين المدافعين عن مصلحة الشعب. مشروع القانون كان تنفيذ التوصيات الإدارية لنصائح هيئة المعونة الأمريكية بأن تصبح جميع الوظائف مؤقتة، والامتحان الذى يشير إليه الوزير يعنى أنه عند حلول وقت الترقية بعد ٣ سنوات من شغل الوظيفة (وتلك السنوات الثلاث هى مدة تعاقد الموظف كبديل عن التعيين الدائم أو الاستقرار الوظيفى) تنتهى بإعلان

امتحان مسابقة يتقدم فيه الموظف هو وغيره من داخل وخارج الهيكل الوظيفى، وينجح واحد ويسقط الباقون، ولو كان منهم الموظف القديم فسوف يكون مصيره هو الخروج للشارع! لم يؤكد الوزير هذا الاحتمال، ولكنه لم ينفه!

كما يضرب الوزير مثلا بمشكلة معروفة وهى تشوه هيكل المرتبات الحالى لأن الأجر الثابت أقل من ٢٠٪ من بند الأجور بينما أكثر من ٨٠٪ أجور متغيرة، على عكس العالم كله. ويطرح تعديل النسبة ل٥٠٪ أو ٦٠٪ من الأجر تصبح ثابتة. هذا ما طالب به العاملون طويلا، وهو ما يجعل المعاش معقولا لأنه الآن يحتسب على الأجر الثابت أساسا. واعترض رجال الأعمال، لهذا يساومهم الوزير بأن رجل الأعمال لن يتحمل زيادة فى التأمينات الاجتماعية نظرا للنية فى تخفيض نسبة التأمينات!! أليس هذا هو مضمون قانون ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ الصادر قبل الثورة والذى ثار عليه العاملون وجمدته الحكومة؟ التأمينات الاجتماعية فى مصر ٤٠٪ من الأجر، يدفع صاحب العمل حوالى ٢٠٪ منها، وتدفع الخزانة حوالى ٥٪ بينما يدفع العامل ١٤٪. والنسبة التى يدفعها صاحب العمل ليست من النسب المرتفعة عالميا، ولكن أنظروا إلى الكارثة التالية: يعيش الموظف على مجموع الأجور التى يأخذها من عمله بالإضافة إلى مجموع الامتيازات العينية التى يتلقاها من الدولة، التى تغطى بعضها الدولة وبعضها التأمينات الاجتماعية (مثل مصاريف التعليم والتأمين الصحى). وسبب قيام الثورة هو غياب العدالة الاجتماعية من حيث ضعف الأجور وتآكل الخدمات. ولكن بعد الثورة يتم استئناف نفس القوانين التى تجور على الموظفين فتقلل التأمينات الاجتماعية وتلغى الأمان الوظيفى وتزيد البطالة، من أجل إنصاف رجال الأعمال تحت اسم تخفيض أعبائهم من أجل حفز الاستثمار والتنمية!

أليس هذا مزيدا من قلب الأوضاع المقلوبة رأسا؟!

كيف تدار الشركات القابضة

منذ نشأة القطاع العام وكل مجموعة من الشركات المتجانسة تضمها هيئة عامة مثل الهيئة العامة للصناعات المعدنية وهيئة السلع الغذائية والهيئة العامة للأدوية وغيرها. وكانت وظيفة الهيئات العامة هى أن تدير القطاع المتجانس بتنسيق وتكامل، فمثلا الهيئة العامة للأدوية تجعل كل شركات الأدوية تنتج أدوية تربح فى السوق مثل أدوية الكحة والمسكنات، وبعد هذا تتخصص إحدى الشركات فى المضادات الحيوية والأخرى فى مجال آخر وهكذا.

وبعد توقيع برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى عام ١٩٩١ مع الصندوق والبنك الدوليين، والذى اشتمل على فرض الخصخصة، صدر قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، والذى حول المؤسسات العامة إلى شركات قابضة تتبع كل منها الشركات التابعة التى كانت تتبع الهيئات العامة. وتنص المادة ٥ من قانون قطاع الأعمال العام على حق الشركة القابضة فى إدارة المحافظ المالية للشركات التابعة، بما فيها حق بيعها وطرح أسهمها فى البورصة أو بيعها لمستثمر رئيسى، وتنتهى المادة بأن لها أوسع الصلاحيات فى تنفيذ أغراضها!

ولم تقصر الشركات القابضة فى مهمتها الأساسية، وهى عكس التنسيق بين الشركات، ولكنها تخسير الشركات تمهيدا لبيعها. وبعد أن كانت الحجة هى بيع الشركات الخاسرة، إذا بالحكومة تطرح بيع الشركات الرابحة لاستخدام أموالها فى

إصلاح الشركات الخاسرة حتى تكسب ويتم بيعها أيضا!!!

تم بيع حوالى ثلاثة أرباع القطاع العام. بدأ البيع خجولا فى البداية، ولكن ٦٩٪ من رؤوس أموال الشركات المباعة تم بيعها فى وزارة رجال الأعمال، وزارة نظيف التابعة للجنة سياسات جمال مبارك!

عندبداية سياسة الانفتاح بررها السادات بأن الانفتاح رءوس أموال وتكنولوجيا، كما إنها بالطبع خلق فرص للعمالة. إذا برءوس الأموال يأتى نسبة محترمة منها من القروض من البنوك المصرية بضمان الشركات المشتراه، ولا تنشأ شركات إنتاجية جديدة تذكر، ولم تصل إلينا منها تكنولوجيا سوى تكنولوجيا أحدث هامبورجر أمريكانى وشيكولاتة وأيس كريم سويسرى! أما العمالة فقد كانت محصلة الانفتاح هى تصفية العمالة فى الشركات التى تم بيعها وتخفيضها فى الشركات المستمرة فى الإنتاج، وكان الأساس فى أرباح الشركات الأجنبية هو بيع الأصول العقارية التابعة للشركات من أراضى وشقق ومحلات فى أماكن متميزة. (لاحظ أنه فى بداية الانفتاح قيل أن البيع يتضمن حق الانتفاع فقط بالأراضى لمدة ٩٩ سنة ولا تمتلك الشركات الأجنبية حق بيعها!).

ومن المنطقى أن تقترن السياسات الفاسدة بتدمير الإنتاج بالفساد الهيكلى فى الإدارة، فتتكاثر الفضائح الخاصة بالبيع بما يتراوح بين ١٠ و٢٠٪ من قيمة الأصول، ومن المنطقى أن المستثمر الأجنبى لا يخاطر بأمواله بل بأموال البنوك المصرية التى يسددها على أحسن الفروض من عائد بيع بعض عقارات الشركات، أو حتى يهربها ويعجز عن سداد الديون كما حصل لشركة أنوال التى اشترت عمر أفندى!

يبقى فى يدنا الآن حوالى ربع شركات القطاع العام، ١٤٦ شركة تتبع تسع شركات قابضة، فكيف تدار؟ على "خير" وجه! أى على الوجه الذى أنشئت من أجله وهو التخسير والتصفية تمهيدا للبيع! من الأمثلة القليلة أن شركات السماد تنتج ضعف احتياجات مصر من الأسمدة، كما تنتج شركة الكوك خمسة أضعاف الحد الأقصى لاحتياجات الحديد والصلب، ولكن الذى تحتاجه السوق الدولية يحرم على أهل البلد!

المؤتمر الاقتصادى والنشاط ١١

حتى بضعة أيام مضت كانت القطاعات الرئيسية العشرة المطروح مشاريع محددة فى المؤتمر كفرص للاستثمار تشمل البترول والكهرباء والإسكان والزراعة والسياحة والصناعة والنقل والخدمات. اللوجيستية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويشتمل التحضير للمؤتمر أيضا ما سمى بخارطة الطريق التى تشمل الإصلاح الإدارى والتشريعى.

ثم أتي تصريح الدكتور إبراهيم محلب رئيس الوزراء منذ أيام قليلة لكى يبشرنا بإضافة قطاع رقم ١١ وهو التعليم والصحة!

وعلى موقع وزارة الاستثمار تتحدث الوزارة عن أن الأوضاع الجديدة تدفع الحكومة للتعهد بإدخال القطاع الخاص فى جميع المجالات بما فيها الرعاية الصحية!

وتسوق وزارة الاستثمار قائلة أنه يتخرج عشرة آلاف طبيب سنويا، وأن أجورهم تبلغ فقط ٤ , ١٥ دولار فى الأسبوع!!!

وتتحدث الحكومة عن إشراك القطاع الخاص فى مستشفيتين جامعيتين فى جامعة الإسكندرية (مستشفى سموحة والمواساة) بينما مطروح الآن فرص للاستثمار فى ثلاث مستشفيات جامعية أخرى فى جامعة الزقازيق وجامعة قناة السويس بالإضافة إلى أكاديمية القلب وجراحة القلب بجامعة عين شمس. ونذكر هنا عرضا أن الأرض المقامة عليها تلك الاكاديمية هى تبرع من السيدة هدى طلعت حرب، من أجل إقامة مستشفى خدمى عليها وليس مستشفى استثمارى؟!!!

ومربط الفرس هنا هو هل من المطلوب تحويل المستشفيات الجامعية والحكومية، وكلها الآن من حيث الصيغة القانونية تضمها هيئات غير ربحية، هل مطلوب تحويلها إلى هيئات ربحية بمشاركة القطاع الخاص فيها؟ هل ما يريده الشعب حقا هو تحويل الطب من خدمة تؤدى بالتكلفة إلى سلعة تباع محملة بالربح؟ لماذا؟ وإلام يؤدى ذلك؟

تبرر الحكومة السبب بأن الدولة لا تملك الأموال اللازمة للاستثمار فى تطوير المستشفيات العامة بما فيها الجامعية، ولهذا تستدعى رءوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية للمساهمة. بل إن الموازنة العامة للدولة للعام الحالى ٢٠١٤-٢٠١٥، وهى موجودة على موقع وزارة المالية، تنص فى صفحة ١١٠ على أن إجمالى الاستثمارات لهذا العام فى المستشفيات الجامعية القديمة (أى القصر العينى والدمرداش وربما الإسكندرية) تبلغ ٢٠٠٦,٢ مليون جنيه منها ١٠٥٠ مليون من القطاع الخاص!! القطاع الخاص مطلوب منه استثمار ما يزيد عن مليار جنية، مايزيد عن نصف الاستثمارات فى المستشفيات الجامعية القديمة!! والمذهل أن هذا يأتى ضد القانون الحالى الذى يجعل المستشفيات الجامعية هيئات غير ربحية!

ولكن تلك المستشفيات تقدم أكثر من ثلثى الخدمات المهارية مثل جراحات القلب المفتوح والمخ وعلاج الأورام وغيرها، وبالتأكيد فإن الإنفاق على تلك المستشفيات من ميزانية الدولة أرخص مائة مرة من شراء نفس تلك الخدمات من تلك المستشفيات عندما تتحول لمشروعات استثمارية! المشترون الأساسيون من المستشفيات الجامعية هم هيئة التأمين الصحى والعلاج على نفقة الدولة، فما مصير هؤلاء المرضى عندما ترتفع قيمة جراحات القلب من بين خمسة وعشرة آلاف جنية حاليا إلى ٢٠ إلى ٤٠ ألف جنية بعد خصخصتها؟ هل وقتها ستجد الدولة كل تلك

الأموال أم أن المنطقى هو أن الدولة سوف تتخلى عن تمويل الخدمات المكلفة؟؟؟ وكل هذا فى المؤتمر الاقتصادى مع تمرير التشريعات اللازمة قبل المؤتمر وقبل مجلس الشعب بقرارات رئاسية؟!

أوقفوا خصخصة الصحة، وأوقفوا سلب شعبنا سلطته فى تقرير اختيار مستقبل الصحة فى مصر وما إذا كان الشعب سيوافق على تحويلها إلى سلعة أم يرغب فى بقائها خدمة.

بين السياسة والاقتصاد

رأينا التغيرات الإيجابية التى حدثت فى السياسة الخارجية بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، فقد أدى العداء الأمريكى والغربى لثورة الشعب وانحيازهم للإخوان المسلمين وهجومهم على ما دعوة بالانقلاب، أدى إلى افتضاح أهداف الدول الاستعمارية أمام كل من الشعب والحكومة فى محاولة تمزيق مصر وتفتيتها هى وغيرها من البلاد العربية وفق مشروع الشرق الأوسط الجديد.

على مستوى السياسة الخارجية قاد هذا للتراجع العملى عن نظرية ٩٩٪ من أوراق اللعبة فى يد أمريكا، ومحاولة تنويع مصادر السلاح لأول مرة منذ عام ١٩٧٤، والاستفادة من القوى البازغة الجديدة فى العالم المتعدد الأقطاب مثل مجموعة البريكس وبالذات روسيا والصين.

كما قاد إلى سياسة أفريقية مستقلة لأول مرة منذ انسحاب مصر من أفريقيا بعد ١٩٧٤ استجابة للمطالب الأمريكية وترك إسرائيل ترتع فى أفريقيا وتهدد مصادر مياه النيل لمصر، وتهدف إلى حلول معقولة لمشكلة سد النهضة ومياه النيل، وأيضا إلى نسج سياسات تعاون مع الدول الأفريقية المختلفة مثل جنوب السودان وشماله وتشاد وغيرها من الدول الأفريقية، وتستخدم مصر إمكانياتها فى دفع التنمية فى تلك البلدان مثل البعثات العلمية لها فى مصر والمساعدة فى تطوير البنية التحتية (طرق وكبارى ومحطات كهرباء ومرافق).

ولكن تلك السياسة الخارجية لابد وأن تترابط مع سياسات تنموية فى الداخل تقوم على الاعتماد على الذات سواء فى إنتاج الغذاء الكافى أو المصنوعات التى تستجيب لتلبية احتياجات الشعب أو فى الدخول فى الصناعات الثقيلة وتطوير التكنولوجيا. تدل على هذا تجربة مختلف البلدان وعلى رأسها مصر فى الخمسينات والستينات.

ولنرصد الاختلافات فى مجال السياسة الاقتصادية بعد الثورة بالذات مؤخرا عن قبلها. تم وضع حد لحالات الفساد السافر والتفاف كبار المستثمرين حول قمة السلطة (جمال مبارك ولجنة السياسات)، والتربح الفج المباشر من الدولة. كما لم تتم حالات بيع لأصول الدولة والقطاع العام منذ الثورة. وتم تقديم تنازلات محدودة للجماهير فى مجال رفع الأجور والمعاشات، وإن بنسبة أقل بكثير من الوفاء بالحد الأدنى لاحتياجات الجماهير.

ولكن الحكومة، بالذات فى الفترة الأخيرة، اتجهت إلى استعادة العلاقة القوية فى أثناء المؤتمر الاقتصادى بمؤسسات التمويل الدولية والدول الغربية فى الاعتماد على القروض والاستثمارات الخارجية بديلا عن تعبئة المدخرات المحلية للوفاء بالاحتياجات العاجلة للجماهير وحقها فى مستوى معيشى لائق، وتطوير خدمات التعليم والصحة، وكذلك التنمية الاقتصادية. وبالطبع يؤدى هذا إلى تضخم الديون وتحميل الأجيال القادمة عبئ سدادها. واستمرت الشركات القابضة، رغم عدم بيعها لشركات قطاع عام جديدة، فى تخسير القطاع العام وتقليصه وحرمانه من تنشيط الإنتاج وإمداده بالمواد الخام ورأس المال وتطوير إنتاجه وصيانة وتحديث آلاته.

عندما أضرب مؤخرا عمال الشركة العقارية وشركة مساهمة البحيرة كان على

رأس مطالبهم إسناد أعمال لهم، وقبض مرتباتهم المتأخرة لعشرة شهور، وتغيير قيادات الشركة القابضة، وهتفوا هتافا بالغ الدلالة: "يارئيس الجمهورية، الحكاية هية هية، والعمال من غير ماهية".

استجابت الحكومة وأسندت أعمالا للشركات الست التابعة للقابضة لاستصلاح الأراضى. هل تستمر سياسات الجمهور فى إجبار الحكومة على تعديل سياستها الاقتصادية التابعة لتتوافق مع متطلبات الاستقلال كما بدأ فى السياسة؟!

صندوق التنمية السعودى يمول القصر العينى

نشرت جرائد الأحد الماضى خبر الاتفاق الأولى على أن يقوم صندوق التنمية السعودى بتمويل احتياجات تطوير القصر العينى على أن يجتمع ممثلوا الصندوق مع ممثلى المستشفى ووزارة التعليم العالى لبحث التفاصيل.

هل تعرفون قصة القصر العينى؟ قام محمد على باشا والى مصر بإعادة بناء قصر العينى باشا، ونقل إليه أول مستشفى وكلية طب حديثة أنشئت فى مصر وأفريقيا والشرق الأوسط لكى ينقل فيها الجامعة والمستشفى، التى كانت قد أنشئت فى أبو زعبل عام ١٨٢٧، إلى مقرها حتى الآن، عام ١٨٣٧، حيث كان يعالج العسكريين والمدنيين بالمجان.

تم تعيين أول عميد مصرى لكلية الطب التى أصبحت جزءا من جامعة فؤاد الأول (القاهرة حاليا) عام ١٩٢٩، وهو الدكتور على باشا إبراهيم. نظر على باشا إبراهيم فرأى عبر نافذته مساحة كبيرة من الأرض الخالية أمامها، ففكر فى بناء مستشفى جديد، وعرف أن المالك هو الملك فؤاد الذى اشتراها ليقيم عليها قصرا لابنه فاروق.

ثم مرض الملك فؤاد عام ١٩٣١، فعالجه منه بنجاح على باشا إبراهيم، فطلب من الملك تلك القطعة من الأرض، فتبرع بها الملك فؤاد لبناء امتداد لكلية الطب عليها، وهى المعروفة بالقصر العينى الجديد. (وهى بالمناسبة غير القصر الذى بدأ

بناؤه أيام السادات باسم القصر العينى الفرنساوى).

بقى تمويل بناء القصر، وكان وقت الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، وكان رئيس الوزراء شديد التقشف إسماعيل باشا صدقى. ولكن صادف أيضا أن مرض رئيس الوزراء وعالجه بنجاح على باشا إبراهيم. وكان أن استجيب طلبه بتخصيص مليون جنية لبناء القصر على خمس سنوات حتى افتتاحه سنة ١٩٣٧!

بنى المستشفى على غرار مستشفى سان توماس بلندن، وبه ١٣٠٠ سرير، وكان يعالج المرضى بالمجان، وأصبح من أكبر وأفضل ٨ مستشفيات جامعية بالعالم، وكان خريجوه معترفا بهم فى لندن والعالم بدون معادلة طوال الأربعينات وما بعدها لفترة طويلة.

تم بناء معظم الهيكل الطبى الحالى على فترتين: من ثورة ١٩١٩ إلى ثورة ١٩٥٢، وساهم فيه التبرع بنسبة محسوسة والحكومة بالنسبة الباقية، وفترة الخمسينات والستينات، حيث اعتبرت منظمة الصحة العالمية أن مصر قد أحدثت ثورة فى نشر الرعاية الصحية الأولية ورعاية المستشفيات العادية والمهارية، واعتمد تمويله أساسا على مساهمة الدولة مع نسبة بسيطة من تمصير المستشفيات الأجنبية.

نحن أمام أجيال بنت تلك المستشفيات من موارد مصر. وجاء جيل بعد انفتاح عام ١٩٧٤ لكى يهدر تلك الثروة بتقليص ميزانية الصحة مما أثر على المرتبات والمستلزمات وصيانة الآلات والمبانى والتجهيزات فتدهورت الخدمة الطبية بشكل ليس له نظير.

ثم جاء الجيل الحالى لكى يرى الحل فى التمويل الخاص المحلى والأجنبى، إما على شكل قروض وديون، أو على شكل بيع للمستشفيات وخصخصتها كما رأينا فى

نموذج الشركة القابضة للرعاية الصحية عام ٢٠٠٧، أو على شكل مشاركة القطاع الخاص فى تقديم الخدمات ومنها العلاج وفقا للقانون ٦٧ لسنة ٢٠١٠.

تشكو الحكومة من أن ربع الموازنة مخصص لخدمة الديون (أقساط + فوائد) نتيجة لسفة النظام السابق فى القروض ومع ذلك تقترض من جديد. ألا يمكن تعبئة مواردنا المحلية حتى للصرف على علاج المصريين؟

الاستثمار الخاص فى مصر

لا شك فى أن ضخامة القطاع الخاص فى مصر فى مجال الاستثمار يقتضى منا تتبع مجالات استثماراته من زاوية علاقتها بالتنمية، ومجمل سلوكه الاقتصادى بما فيه تعامله مع الدولة ومع المستهلكين. نلاحظ أن دور القطاع الخاص تزايد كثيرا بدءا من سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ وحتى الآن.

أولى سمات الاستثمار الخاص للقطاع الخاص المصرى هى غلبة الاستثمارات العقارية. ونلاحظ هنا أن ارتباط الاستبداد بالفساد فى عهد مبارك، بالذات فى العقد الأخير لحكمه منذ تشكل لجنة السياسات عام ٢٠٠٢، قد أدى إلى سيادة التربح من العلاقة بالدولة فى صورعدة منها الحصول على منح الأراضى بأسعار بخسة، والحصول على أراض بغرض الزراعة ثم تغيير الغرض من استخدامها إلى الاستثمار العقارى، وبروز رموز هذا العهد من المستثمرين الذين كان معظمهم أعضاء قياديين فى الحزب الوطنى ولجنة السياسات.

ومن المفارقات الغريبة فى مسألة الإسكان فى مصر أن هناك فائضا كبيرا وندرة شديدة فى المساكن فى مصر فى نفس الوقت! فالقطاع الخاص يكاد يقتصر على الإسكان الفاخر، وعلى المنتجعات السياحية، وعلى نمط الإسكان المستجد وهو بناء مجمعات سكنية Compounds للصفوة تمنعهم و"تحميهم" من الاختلاط بالشعب، وكذلك نمط الإسكان السياحى فى الساحل الشمالى وساحل البحر الأحمر وسيناء، مما أدى إلى فائض عرض كبير فى هذا النوع من الإسكان حتى قدرت نسبة الإشغال فى الساحل الشمالى ب٢٥٪ فقط! أما إسكان الفقراء المعروف بالإسكان الاقتصادى فنادر جدا ويقتصر على بعض الأماكن الشعبية والريف والبناء للاستعمال الشخصى

من فائض العمل بالخليج لبعض العاملين محدودى الدخل.

المجال الثانى هو مجال التجارة. وتعمل التجارة فى السلع المستوردة من الإبرة إلى الفانوس إلى الثلاجات والسيارات! مع غياب استيراد المصانع والآلات تقريبا. وفى مجالى التجارة والعقارات تشتعل نسبة الربح حيث تصل إلى ما يتراوح بين ١٠٠٪ و٣٠٠٪!

يجعل هذا هيكل الناتج المحلى الإجمالى يعتمد أساسا على الخدمات بنسبة ٥٠٪، بينما لا يتجاوز الإنتاج الزراعى ١٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى. ونلاحظ سمة أساسية فى الاستثمار فى الزراعة فى هذه الفترة حيث ينتشر فساد المستثمرين بالذات من ملاك الأرض القدامى ورجال فاسدين بجهاز الدولة مثل هيئة الإصلاح الزراعى ووزارة الأوقاف فى إعادة استيلاء تلك القطاعات على الأراضى المملكة للفلاحين أو المؤجرة لهم وفقا لقوانين الإصلاح الزراعى.

أما الصناعة فتمثل حوالى ٣٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى، نصفها تقريبا (١٥٪) صناعات استخراجية للمعادن بالذات البترول. أما الصناعة التحويلية فتبلغ ١٩٪ فقط من جملة الناتج المحلى الإجمالى. وتكاد تغيب الصناعات التكنولوجيا المتقدمة.

بالإضافة إلى هذا نرى ضعف معدلات الادخار المحلى (٣,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مع الميل الشديد لتلك الطبقة إلى تبديد الفائض فى الاستهلاك الترفى الشديد بالذات فى إنشاء الفيلات والقصور واستيراد السيارات الفارهة والسلع الغالية التى تباع فى المولات التى تتكلف المليارات، ومعروف أن هذا النمط الاستهلاكى معاد لكل من الادخار والاستثمار بالنسبة للطبقات الغنية.

يؤثر طبعا نمط توزيع الدخل على الاستثمار، فكون أكثر من نصف سكان الجمهورية تحت خط الفقر يجعل مدخرات القطاع العائلى شديدة المحدودية. وهذا هو نمط الاستثمارات فى مصر فى عهد الانفتاح الاقتصادى.

السياحة والتنمية

لعل من العناصر الأساسية فى التنمية فى نظر الحكومة هى السياحة، ورفعت الحكومة توقعاتها فتستعد لكى تستقبل ٢٠ مليون سائح عام ٢٠٢٠ بدخل يبلغ ٢٦ مليار دولار (بيان مجلس الوزراء)، فى الوقت الذى بلغ دخل السياحة عام ٢٠١٤ ٧,٥ مليار دولار، فتسعى لمضاعفته ٣,٥ مرة خلال خمسة أعوام.

والسياحة تمثل عالميا المصدر الخامس للعائدات بعد الوقود والمواد الكيماوية و الأغذية والسيارات، حيث يبلغ إجمالى الدخل العالمى من السياحة ١,٤ ترليون (أى ١٤٠٠ مليار) دولار، يقوم بدفعها حوالى ١,١ مليار سائح من جميع أنحاء العالم. ومادامت مصر تتمتع بثلثى آثار العالم، غير موقعها وسواحلها ومناخها فمن حقها السعى إلى نصيب أكبر من كعكة السياحة العالمية.

وتعتبر آخر سنة ازدهار للسياحة سنة ٢٠١٠ حيث زار مصر ١٤,٧ مليون زائر بإيرادات ١٢,٥ مليار دولار، احتلت بها مصر المركز ١٨ عالميا بينما كان أسوأ عام هو ٢٠١٣ حيث زار مصر ٩,٥ مليون سائح فقط بدخل إجمالى ٥,٨ مليار دولار.

وتقييم علاقة السياحة بالتنمية يقتضى نظرة أكثر وتفحصا. فأولا يعد التفاوت الشديد فى دخل السياحة كثير التكرار، فالسياحة حساسة لأى متغير محلى أو دولى سواء فى مصر أو فى أى بلد آخر. بل إن تاريخنا القريب يرينا كيف انخفض دخل السياحة بشكل مؤثر بعد الحادثة الإرهابية بالأقصر فى نوفمبر ١٩٩٧، كما تأثر بالانخفاض بموقف عالمى ليس لنا يد فيه وهو الأزمة المالية سواء فى جنوب شرق

آسيا عام ١٩٩٨ أو فى أمريكا وامتداداتها العالمية فى عام ٢٠٠٨ المعروفة باسم انفجار فقاعة الرهن العقارى.

ثانيا لابد من التمييز بين إجمالى دخل السياحة، وصافى دخل السياحة، فيجب أولا خصم الإنفاق السياحى للمصريين فى الخارج من العائد السياحى. ففى عام ٢٠١٣ كان العائد من السياحة حوالى ستة مليارات من الدولارات بينما بلغ الإنفاق السياحى للمصريين بالخارج ثلاثة مليارات دولار (نسبة كبيرة منه سياحة دينية بالحج والعمرة) بصافى دخل يبلغ فقط ثلاثة مليارات دولار! عنصر التصحيح الثانى هو أنه يجب خصم ما يستورد لصالح السياحة (مثل تأسيس الفنادق الفاخرة، ومستلزماتها، وحتى الطعام وغيره مما نستورده لاستهلاكنا وللسياح). فى ضوء هذا يتواضع صافى دخل السياحة إلى النصف على الأقل.

وتخلت مصر منذ سنوات طوال عن محاولة الحد من الإنفاق السياحى للمصريين فى الخارج بواسطة إجراءات مثل جعل الحج كل ٥ أو ١٠ سنوات على الأقل، وتحجيم العمرة.

يتضح الارتباط بين الإيرادات والإنفاق السياحى بمراجعة الدول العشر ذات العائد الأعلى فى الدخل السياحى. فمنها سبع دول من العشر صاحبة الإنفاق الأعلى على السياحة، كما يتضح أيضا أنها كلها من الدول الصناعية الضخمة ذات التنمية الشاملة المتعددة الجوانب، فتلك الدول السبعة هى الولايات المتحدة وفرنسا والصين وروسيا وألمانيا وانجلترا وإيطاليا.

السياحة رافد للتنمية، ليست بديلا عن التنمية الصناعية الزراعية ولكنها مكمل لها، وتعتمد عليها فى توفير إنتاج يسوق من خلال استهلاك السياح وإنفاقهم. ولا يقاس دخل السياحة بإجمالى الدخل بل بالدخل الصافى. هنا لابد من إعادة صياغة أولويات التنمية لصالح التنمية الإنتاجية فى المحل الأول وليس تنمية الخدمات.

كلمة أخيرة

مضت أكثر من أربع سنوات على ثورة يناير ٢٠١١، حققت مصر فيها العديد من الأهداف ولم تحقق أكثر! ربما برز فيما حققته إنجازات فى مجال محاولة الفكاك من الطوق القوى للتبعية الأجنبية، مدفوعة بالمؤامرة المشتركة بين الإخوان والغرب. أدى هذا إلى انفتاح مصر على مراكز القوى الجديدة فى العالم بالخصوص كتلة البريكس وعلى الأخص على روسيا والصين سياسيا واقتصاديا وعسكريا. كما أنجزت مصر العودة لأفريقيا بعد طول ابتعاد، وإعادة نسج العلاقات الوثيقة معها، وحل ما تراكم من مشاكل نتيجة إهمالنا القارة السوداء طويلا فى عهد مبارك.

لكن القصور الأساسى فى رأينا هو غياب رؤية شاملة لقضية التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. تحقق فى مجال العدالة الاجتماعية بعض الزيادة فى الأجور والمعاشات، واسترجاع دور وزارة التموين فى التوزيع من خلال منافذها من جمعيات استهلاكية (وعددها ٤٢٠٠) لمحاولة موازنة جشع القطاع الخاص فى رفع الأسعار، وزيادة قيمة الضمان الاجتماعى ومضاعفة المستفيدين منه. إلا أن المحصلة أقل بكثير من الحد الأدنى الذى يكفى شعبنا ويتوقعه بعد ثورتين.

ليس هذا وحسب، بل هناك دلالات قوية على استعادة ملامح رئيسية للسياسة الاقتصادية فى عهد مبارك، واسترجاع العلاقة الوثيقة بمؤسسات التمويل الغربية بالذات البنك الدولى، الذى أقرض مصر عام ٢٠١٥ ٥,٤ مليار دولار يقتصر عنصر المنحة فيها على ٢,٥٪! كما ظهر فى انتهاج سياسة انكماشية تركز على توازن

موازنة الدولة بالتركيز على ضغط المصروفات، وعدم حدوث تقدم محسوس فى التعليم والصحة المأزومان. لقد تم إلقاء العبئ الأساسى للأزمة الاقتصادية على الأغلبية الفقيرة من خلال برنامج رفع الدعم عن الوقود خلال خمس سنوات والتركيز على الضرائب غير المباشرة، بينما تمت مجاملة الطبقات الغنية بالتخفيضات الضريبية التى تم وضع سقف لها ٢٢,٥٪ مع تثبيته لعشر سنوات، والإعفاءات من رسوم ومصروفات. ولم يتم الالتفات إلى مطالبة كثير من الاقتصاديين الوطنيين بسياسة تنموية تقوم على تنمية القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية، بالذات فى القطاعات القائدة المتمثلة فى الصناعة الثقيلة وصناعات التكنولوجيا العالية، والبدء بالقطاع العام لأن إصلاح مساره واستعادة عافيته أسهل كثيرا من إنشاء مشروعات جديدة، وأكثر جدوى من حيث عائد رأس المال المستثمر فيها.

وبدلا من الاستناد للقاعدة الموجودة بالفعل للقطاع العام وتطويره وحل مشاكله، يترك ويهمل القطاع العام وتتم المراهنة على القطاع الخاص بالذات الأجنبى.

وبالرغم من هذا فلم نفقد إطلاقا تفاؤلنا حتى فيما يتعلق بمستقبل شعبنا اقتصاديا. وينبع ذلك التفاؤل من ثقتنا غير المحدودة بشعبنا الذى عرف طريقة وقرر أن يدخل طرفا فى الساحة السياسية بقوة من أجل تحقيق أهدافه. الثورة غيرت الشعب، ولن يقنع إلا بالنضال من أجل حقوقه، التى لن يتمكن أحد من أن يسلبها منه.

فهرس المحتويات